

# دراسات اشتراكية

- النظام الاقتصادي الدولي الجديد
- إسرائيل وحكم اليمين المتطرف
- العدل الاجتماعي عند عمر بن الخطاب
- جزء خاص عن:

## العلاقات السوفيتية الأمريكية

السنة السادسة

٩

سبتمبر ١٩٧٧



« من تحقيق مجلة اليونسكو »

« بلغاريا الجديدة ترعى مع الطفولة  
وأجيال الشباب كبار السن »



## دراسات اشتراكية

مجلة شهرية • تصدر عن دار الهلال • السنة السادسة ٩٠ • سبتمبر ١٩٧٧

- الدراسة الاولى :  
المضمون الاجتماعي والسياسي للتأمين ..... ٢
- الدراسة الثانية :  
ماذا بعد وصول اليمين المتطرف للسلطة ؟ ..... ١١
- الدراسة الثالثة :  
مستقبل الحركة العمالية في بريطانيا ..... ١٩
- شيلي :  
الانقلاب المضاد والعوامل الخارجية ..... ٣٠
- تطبيقكوسلوفاكيا :  
تجربة الجبهة المتحدة ..... ٤١
- الاقتصاد :  
النظام الاقتصادي الدولي الجديد ..... ٥٢
- خيارات الأحزاب :  
المغزى التاريخي لمؤتمر برلين ..... ٥٩
- دراسة نظرية :  
الحزب والموقف الطبقي من الانتهازية ..... ٧٠
- في الفن والثقافة :  
العدل الاجتماعي عند غير بن الخطاب ..... ٧٧
- جزء خاص :  
العلاقات السوفيتية الامريكية ..... ٩١
- احداث الشهر :  
تجارب جديدة لسرح الاطفال ..... ١١٤
- من عواصم العالم ..... ١١٧

# المضمون الاجتماعي والسياسي للتأميم في الدول حديثة الاستقلال

بقلم: لويس جورج جديف

أن واحدا من أهم الوسائل التي تستخدمها البلدان النامية ضد الاستغلال الامبريالي لمواردهم البشرية والطبيعية ، ومن أجل الاستقلال الاقتصادي ، هو تأميم الممتلكات الأجنبية . كما أن نطاق ومعدل سرعة مثل هذا التأميم ، وكذلك مشروعيته وفقا للقانون الدولي ، ترتبط ارتباطا وثيقا بتقدم حركة التحرر الوطني في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية .

وتحليل التأميم وآثاره يفترض مقدما دراسة سلسلة واسعة من المشاكل تتضمن تدخل الحكومة في الاقتصاد . ويقتصر هذا المقال على الجوانب الاجتماعية السياسية لنقطة نده هذه السياسة ، أي، عملية التأميم ذاتها . وهو يتناول أساسا تأميم الممتلكات الأجنبية ، الذي يمارس على نطاق واسع في البلدان النامية مرتبطا بالكفاح من أجل الاستقلال الاقتصادي وتأميم رأس المال المحلي ، الأضيق نطاقا ، يجري التعرض له في حالات مفردة نحتاج إليها لتوضيح المشكلة الأساسية .

والتأميم كأداة للسياسة الاقتصادية للدولة ، ليس بجسدياً ، حتى في العالم الأفرو آسيوي . لقد كان عنصراً ملحوظاً لسياسة تدخل الدولة التي اتبعتها تركيا بعد انتصار الثورة البرجوازية القومية المعادية للإمبريالية في العشرينات والثلاثينات . بيد أن تدخل الدولة التركية كان في الواقع ظاهرة محلية ، لم تتعد إطاراً رأسمالية الدولة . وإذا ما تحدثنا بشكل عام ، فإن المحاولات المحدودة التي تمت قبل وحتى في بداية المرحلة الثالثة من الأزمة العامة للرأسمالية لتحويل الممتلكات الأجنبية إلى ملكية الدولة القومية قد هزمتها القوى الإمبريالية الأقوى ( كانت تركيا وتأميم شركات البترول الأمريكية والبريطانية في المكسيك عام ١٩٣٨ استثناءات ) . ومع ذلك ، فتمتد منتصف الخمسينات فصاعداً على وجه التقريب ، اتسع بالتدريج وباطراد المجال الإقليمي والنوعي لتطبيق هذا الإجراء .

وتوضح البيانات التي تقدمها الأمم المتحدة أنه خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٧٤ سجلت ٦٠ من البلدان النامية ٨٧٥ قانوناً بتأميم أو فرض الرقابة على المؤسسات الأجنبية ، ومن ١٩٧٠ حتى ١٩٧٤ كان معدل التأميم ضعف معدله في الستينات (١) . وتضمن التأميم أسلماً أصولاً بريطانية وفرنسية وهو لندية . وصفت شركة قناة السويس وشركة البترول الأنجلوإيرانية ، ويونيان مينر ، وشركة البترول العراقية ، وغيرها من « الدول داخل الدولة » . وأثر التأميم كذلك على مواقع الاحتكارات الأمريكية في البلدان النامية رغم أنها كفت عن اتخاذ موقف معاد للاستعمار . وأحد نتائج النضال المعادي للإمبريالية هو الألفاء أو الأضعاف الكبير لسيطرة الاحتكارات الغربية التي كانت قائمة في صناعة البترول في البلدان النامية (٢) .

إن ما يجعل تأميم الشركات الأجنبية أمراً لا غنى عنه هو أن نشاطها يتعارض بشكل عام مع جهود الدول الفتية من أجل الاستقلال الاقتصادي . ومن المعترف به بشكل عام أن هذه الدول تظل هدفاً للاستغلال الإمبريالي حتى بعد كسب الاستقلال السياسي . ووفقاً للاحصائيات الرسمية ، زادت الاستثمارات الأمريكية المباشرة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بين ١٩٧١ ، ١٩٧٤ بما يزيد مجموعة على ٥٠٠ مليون دولار ، وزادت الأرباح التي حصلت عليها الولايات المتحدة من هذه المناطق على ٢٥٠٠ مليون دولار . ويقدر الخبراء أن الدين الأجنبي للبلدان النامية ، الذي تخطى عام ١٩٧٣ ١٠٠٠ مليون دولار ، قد تصاعف تقريباً في أواخر ١٩٧٦ .

(١) التقرير وثيقة الأمم المتحدة ١٩٧٦ / ١ ، ملحق ١٠ .

(٢) المرجع السابق ، ملحق ٤ .

وزادت مدفوعات الفوائد على الديون عام ١٩٧٦ ١٠.٠٠٠ مليون دولار ،  
 او كانت تساوى تقريبا ١ - ١٠٠ دخول العملات الصعبة لهذه البلدان .  
 ويتزايد عجزها التجارى ( باستثناء البلدان المنتجة للنفط ) وقد زاد فى  
 عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ وحده من ٦٠٠ مليون دولار الى ٢.٥٠٠ مليون  
 دولار او حوالى الثلث . وهذا النمو سيستمر اذا ما استمر الانحسار  
 الحالى لاسعار المواد الخام والسلع الصناعية . وبالمقابل انخفض الدخل  
 القومى بالنسبة للفسرد ، الذى كان ٥ ٪ فى ١٩٧٠ - ١٩٧٣ الى لا شيء  
 تقريبا فى السنوات اللاحقة .

ويقول الاعلان الاقتصادى للذى اقره المؤتمر الرابع لبلدان عدم الانحياز  
 ( الجزائر ١٩٧٣ ) « لا تزال الامبريالية هى العقبة الاكبر امام تحرير  
 وتقدم البلدان النامية » . ولا يمكن ان تكون هناك مشكلة فى انه طالما  
 كان الاستغلال والنهب الاقتصادى هو مصير الشعوب فى آسيا وافريقيا  
 وامريكا اللاتينية ، فان شرط تطورها سيكون ، كما اشار المؤتمر الخامس  
 لبلدان عدم الانحياز ( كولومبو ١٩٧٦ ) « ان تمارس حقها الذى لا يبارى  
 فى « السيادة الكاملة والدائمة على مواردها الطبيعية والبشرية » ، بما فى  
 ذلك « حق التاميم » . واكد المؤتمر من جديد حق البلدان النامية فى  
 ممارسة الاشراف على نشاط « الاحتكارات متعددة الجنسية » وتاميمها  
 « بما يتفق مع اهدافها ومبادئها القومية » .

وتاميم الممتلكات الاحتكارية الامبريالية شرط لازم للنضال من اجل  
 الاستقلال الاقتصادى لانه يقوض احد اعمدة الاستغلال والنهب الامبريالى  
 لبلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . ومن الطبيعى اذن ان الأحزاب  
 الشيوعية فى هذه البلدان قد ابدت دأئها ونشاطا كبيرا تاميم الممتلكات  
 الاجنبية ، وفى المحل الاول وسائل الانتاج الاساسية . ويؤمن الشيوعيون  
 بان هذا الاجراء يتفق مع كل من مصالح الامة ككل ومع المصالح العاجلة  
 للطبقة العاملة وحينما حدد المؤتمر العاشر للحزب الشيوعى الهندى ( يناير -  
 فبراير ١٩٧٥ ) الخطوط الاساسية للنضال الذى يجب ان يشنه الحزب  
 ومنظماته الجماهيرية على الجبهة الاقتصادية ، خصص احدها على انه حرمان  
 الشركات الاجنبية ومتعددة الجنسية من مواقعها فى الهند . ووصف  
 تقرير اللجنة المركزية الى المؤتمر الثالث للحزب الشيوعى العراقى ( مايو  
 ١٩٥٦ ) « تاميم شركة بترول العراق على انه التحال هائل للجبهة التقدمية  
 الوطنية . وأشار الى انه « وضع ثروة النفط فى ايدى القطاع العام قد  
 وفر للبلاد امكانيات كبيرة للغاية لتنفيذ نشاط وسريع لسياسة الدولة

## الهادفة الى بناء اقتصاد قومي متنوع ومتوازن ومستقل» (١) .

ولكى تكشف عن المفرد الاجتماعي المتمثل لاي حالة خاصة من حالات التأميم ( وملكية الدولة الناتجة منه ) يجب أن ندرس أولا الطبيعة الطبقية للدولة باعتبارها موضوع العمل . وبهذه الطريقة يمكننا أن نميز بين التأميم البرجوازي والديموقراطي رغم أن مقراء ، في عديد من البلدان النامية ، « مائع » للغاية نتيجة للتغيرات العديدة والحادة للغاية في بعض الحالات في البنية العليا السياسية .

وعامل آخر يعتمد عليه التأميم هو المرحلة التي تمر بها حركة التحرر . ومعظم فوائض التأميم التي نلذتها دولة تسيطر عليها البرجوازية الوطنية، صدرت عندما كانت المهمة الأساسية هي التحرير السياسي لأحدى المستعمرات أو اشياء المستعمرات والتوصل الى سيادة الدولة بالنسبة لها .

والتأميم البرجوازي ، في بلد تستغله الامبريالية ، عادة ما يهدف في رايها ، الى الحد من الواقع التي تحتلها الاحتكارات الأجنبية في السوق الداخلية كعقبات امام تشكيل وتراكم رأس المال القومي . بيد أن البرجوازية المحلية ، باعتبارها من الناحية الاجتماعية قريبا وثيقا ولو « فقيرا » لرأس المال الاجنبي ، أي ، مجموعة من نفس النمط الاجتماعي للبرجوازية الأجنبية ، تقبل التأميم فقط في حالة الضرورة ، في وقت لا تكون هناك فرصة لمعالجة أقل عنفا للشركاء الأجانب . والشئ المميز ، أن البرجوازية الوطنية تدعم تلك المحالات الاقتصادية التي تسيطر فيها بالفعل على مواقع محددة . وهي تفعل ذلك باستخدام روافع قانون الدولة ، وتنفيذ « التأميم » بطريقة لا تغير المحتوى الاجتماعي للملكية وانما شكلها القومي فحسب ، أو في كلمات أخرى ، بتحويل الشركات الخاصة الأجنبية الى شركات خاصة قومية أو مختلطة ( قومية واجنبية ) - ويعرف هذا الاجراء « بالسيلنة » و « التونسنة » ، وهكذا . تلجأ البرجوازية الى التأميم بمعنى ( تحويل الممتلكات الخاصة الأجنبية الى ملكية الدولة الوطنية ) فحسب حيثما وحينما تفتقر الى الوسائل الاقتصادية « لامتصاص » الصناعة المعنية وحينما تتفاقم تناقضاتها مع رأس المال الاجنبي بشكل عام .

وعند تقييم التأميم البرجوازي من زاوية تشكيل مجموع الملكية الرأسمالية ، لا يفوت المرء أن يلاحظ طبيعته المزدوجة المتناقضة . انه موجه ضد الامبريالية ( اذ يطرد رأس المال الاجنبي ) ، ولكنه من الناحية الاخرى ، لا يمكنه أن يلبى مطالب الشعب العامل لانه يمنع من المشاركة في استخدام الاصول القومية ، وهذا التناقض هو انعكاس للدور المزدوج

للبرجوازية الوطنية في الثورة المعادية للأمبريالية ، وهو دور يرتبط بطبيعة هذه الطبقة ذاتها . وعادة ما يسود أحد الاتجاهين ويؤثر هذا الظرف ، على وجه الخصوص ، على توقيت ونطاق التأميم البرجوازي .

بيد أنه حتى حينما يظل فحسب وسيلة لتشكيل مجلوع الملكية التي يضمف فيها المواقف الامبريالية في البلد المعنى ويساعده في كسب الاستقلال الاقتصادي . وبالطبع ، فإن المصالح الطبقة للبرجوازية الوطنية تتفق مع مصالح المجموعات الاجتماعية الأخرى لدرجة متباينة . وعلى وجه الخصوص فإن التأميم البرجوازي القومي كوسيلة لطرد رأس المال الاحتكاري الأجنبي من مجالات اقتصادية معينة في بلد كسب حريته السياسية يكشف من الناحية النظرية عن اتجاه نحو التأميم يتخطى الحدود البرجوازية كنتيجة لنضال القوى الديمقراطية ، وفي مقدمتها الأحزاب الشيوعية ، من أجل تغييرات اقتصادية واجتماعية ثقافية .

والوضع مختلف في البلدان التي تربط انظمتها بالامبريالية . ففي مثل هذه البلدان يتحول التأميم الى استبدال رأس المال الأجنبي بدولة زبعية تعمل كراسمالي قومي كلى رغم سماتها الاقطاعية المحوطة . ومن المصادفة ، أن مثل هذا النوع من التأميم البرجوازي أو البرجوازي والأقطامي ، وفي المحل الأول في البلدان المنتجة للنفط ، هو الذي أدى الى نشأة فكرة « المشاركة » ، التي تعنى عادة شراء ٥١ ٪ من أسهم الشركات الأجنبية وكذلك المشاركة في استثماراتها ونشاطاتها الأخرى على أرض البلدان التي تستورد الوقود والمواد الخام . والنتيجة ليست مواصلة بل الحسد من عملية إعادة انتاج العلاقات الاقتصادية القائمة على الخضوع والاستغلال الامبريالي للبلاد (١) ، رغم أن التأميم في حد ذاته هو نقطة هامة للمواجهة مع الامبريالية .

وحتى اذا ما نفذته البرجوازية الوطنية ، فالتأميم هو نتيجة لعمليات اجتماعية معقدة لا تكون فيه هذه الطبقة هي القوة الدافعة الوحيدة . وكلما زادت قوة تأثير الطبقة العاملة والمتفقين الديمقراطيين والفئات الاجتماعية التقدمية الأخرى ، أى كلما زادت قوة الضغط « من أسفل » ، زاد وضوح الوقف المعادى للامبريالية للتأميم . وقد أصبح تأميم صناعة النفط وتعددين الحديد ممكناً في فنزويلا ، التي تبرز بين البلدان النامية بالنسبة

---

(١) التأميم الجزلى ، المائل من الناحية النظرية مع « المشاركة » ، له معنى مختلف جوهرياً . ويرجع طابعه المحدود الى الأساس الى الفرص التكنولوجية والاقتصادية والمالية المحدودة للتشغيل المستقل لهذه الصناعة أو تلك . ومن المهم ، مع ذلك ، أن هذا الإجراء قاصر عن أن يضع الصناعة المعيشة تحت الإشراف الحكومي الكامل . وهذا هو طبيعة تأميم الجزائر لشركات النفط الفرنسية في فبراير ١٩٧١ .



لإسراع نطاق التأميم البرجوازي الوطني لرأس المال الأجنبي ، نتيجة لنضال طويل لا يكل للشعب ، وفي المحل الأول للشيوعيين ضد الإمبريالية .

إن نمو التأثير الديمقراطي على أبعاد التأميم وطبيعة قطاع الدولة يعتبر هدفا رئيسيا للأحزاب الشيوعية في البلدان النامية التي تكافح للانتقال من التحرر الوطني إلى التحرر الاجتماعي . كما أنه يعتبر كذلك جانبا للنضال الطبقي الذي يشن حول كيفية تملك ( واستخدام ) وسائل إنتاج الإنتاج والتوزيع التي انتزعت من الاحتكارات الأجنبية . فالبرجوازية الوطنية والفئات الاجتماعية المرتبطة بها تؤيد بوضوح التملك الرأسمالي بينما تدافع القوى التقدمية عن التملك الديمقراطي لوسائل الإنتاج والتوزيع هذه . وتحت ضغط قوى المجموعة الأخيرة ينتشر التأميم إلى هذا أو ذاك الجزء من ملكية البرجوازية الوطنية ( كما كانت الحال في الهند ، حيث شمل التأميم البنوك ومناجم الفحم ثم مصانع النسيج ) .

وعلى خلاف التأميم البرجوازي ، يهدف التأميم الديمقراطي لرأس المال الأجنبي إلى تسهيل مواصلة التغييرات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق تغييرات تتفق معها في البنية العليا . والذي يقوم بهذا النوع من التأميم في البلدان المتحررة حديثا هو الدولة الديمقراطية الثورية . ويكشف تحليل جوهرها الطبقي كذلك باكثر المعايير عمومية المفرد الاجتماعي الخاص للتأميم المنفذ ، رغم أن هذه العملية تتخذ اشكالا تاريخية معقدة . ويمكننا أن نصف العوامل المحسنة للطبقة الاجتماعية للتأميم الديمقراطي بأنها معاداة الإمبريالية ومعاداة الإقطاع ومعاداة الرأسمالية .

لقد أقامت بعض البلدان مثل ، الجزائر وغينيا حكما ديمقراطيا ثوريا مباشرة بعد كسب الاستقلال السياسي . وحققته بلدان أخرى بعد فترة طويلة ومعقدة من التطور أدت إلى تحويل سلطة البرجوازية الوطنية إلى سلطة ديمقراطية ثورية ، وحدثت كذلك عمليات تتفق مع هذا فيما يتعلق بالمفرد الاجتماعي لتأميم الملكية الخاصة الأجنبية .

ففي الجزائر ، كانت البروليتاريا الريفية والحضرية هي الحاصل للتأميمات الأولى . وقد أصبحت نافذة المفعول في أكتوبر ١٩٦٢ ، وأساسا في مارس ١٩٦٣ (١) ، في ظل القوانين التي أحبطت محاولات البرجوازية

---

(١) فرع القانون لجان التفسير الذاتي التي قامها العاملون في المؤسسات التي مجرها ملكها الأجانب .

الجزائرية احتلال مكان ملاك الاراضي الفرنسيين وملاك المصانع الذين هربوا . وكانت تلك التأميمات ديموقراطية منذ البداية .

ونظم سجل التأميمات في العراق وسوريا ويوما ، كما نرى ، حالات « نقيّة » نسبيا للتطور من التأميم البرجوازي الى التأميم الديموقراطي . وفي المرحلة البرجوازية القومية من الثورة ، نفذت هذه البلدان تأميمات لم تتخط الحدود الرأسمالية رغم مشاركة الشعب النشطة فيها . ومهدت القوى الديموقراطية الثورية ، التي استولت على السلطة وأعطت التطور الاجتماعي لبلدانها منحى اشتراكي ، الطريق لتأميم ديموقراطي ، وكان ذلك نتيجة طبيعية لنضال القوى التقدمية من أجل الاستقلال عن الامبريالية ، الذي يتضمن ، بين اشياء اخرى ، تجريد الاحتكارات الأجنبية من وسائل الانتاج .

وفي رأينا ، فان الدعوى القائلة بان المفزى الاجتماعي للتأميم يمكن تعديله مع استمرار العملية انما ينطبق كذلك للدرجة كبيرة على النمط الديموقراطي للتأميم . ففي البلدان المستقلة حديثا ، تتطور الديموقراطية أولا على أساس برجوازي صغير وتحمل بدرجة أو اخرى خصائص طبقية معينة للبرجوازي الصغير ، الذي هو « تجسيد متناقض » ( عامل من ناحية ، ومالك ، من ناحية أخرى ) . وفي بعض الحالات تستمر هذه الخصائص لفترة طويلة ، وتعمق تقدم الثورة الديموقراطية الوطنية وحتى تهدأ بعكس مجراها .

ان سياسة ثابتة من أجل الديموقراطية هي الشرط الداخلي الرئيسي لتوسيع نطاق التأميم كسمة منتظمة للتطور نابعة من المصالح الاقتصادية الجوهرية لغالبية الشعب وليس من المصالح الطبقية المحدودة للبرجوازية الوطنية . وفي رأينا ، فانه في ظل نظام ديموقراطي ثوري فحسب ، وبالإضافة الى ذلك ، في المراحل العليا من تطوره فحسب يمكن إلغاء وظيفة سيطرة واستغلال رأس المال الأجنبي تماما ، وحلها تخدم ( تحت رقابة حكومية حازمة ) نمو القوى الانتاجية للبلاد ، فلم تعد توجد استثمارات أجنبية « مستقلة » في العراق . وسيطر قطاع الدولة على الاقتصاد . والوضع مماثل للدرجة كبيرة في الجزائر واليمن والصومال وتنزانيا وغيرها من البلدان ذات المنحى الاشتراكي .

وامكانية أن يتخطى التأميم في البلدان ذات المنحى الرأسمالي حدود الملكية الأجنبية ، تلك الامكانية التي تظهر هناك في ظروف معينة ( وتستخدم جريا ) ، تصبح في رأينا ، سمة منتظمة للتطور في البلدان الديموقراطية الثورية . فالتأميم يؤخر ، قبل كل شيء ، على البرجوازية المحلية الكبيرة ، التي تحاول بشكل عام أن « تنتزع » الاقتصاد من رأس المال الأجنبي ، وتحافظ عليه على أسس رأسمالية . والثورة في مصر ، حيث نفذت أكثر

التأميمات أهمية لرأس المال المحلي الكبير في الستينات ( مصر ، عبود ، أبو رجيلة وغيرهما من المجموعات ) هي أبرز مثال في هذا المجال .

إن قوانين التأميم ودساتير الدول الديمقراطية الثورية تميز بشكل هام بين الملكية الوطنية لوسائل الإنتاج القائمة على الاستغلال وبين الملكية غير القائمة على مثل هذا الأساس . ورغم ذلك ، فإن ما يحدث في الواقع هو أن التأميم يؤثر كذلك على الحرفيين والتجار الصغار . وأجراءات من هذا النوع تولد مصاعب اقتصادية فسيحة وتمطى فكرة خاطئة من الثورة من الناحية السياسية . وعندئذ تجري إعادة النظر فيها لإعادة المؤسسات الصغيرة المؤممة إلى أصحابها السابقين ( قارن . بورما ١٩٦٢ - ١٩٦٣ ) .

والتأميم الديمقراطي يحول دون تراكم رأس المال الخاص كما يعتبر وسيلة فعالة لإعادة تنظيم الاقتصاد وفق خطوط معادية للرأسمالية . ونحن نعتقد أنه يحول ملكية البرجوازية الاحتكارية الأجنبية والبرجوازية المحلية الكبيرة وحتى المتوسطة إلى ملكية كلية لا يمكن أن يسمى بالفئات الوسطى « غير المستغلة » ، ولدرجة أو أخرى إلى ملكية الجماهير العاملة ، بما في ذلك الطبقة العاملة وأشباه البروكيتاريا الريفية والحضرية .

وبينما يكون التأميم الديمقراطي عادة سلاحا للطبقة القومية للغلات الوسطى ضد الامبريالية ، فإننا مقتنعون أنه يتجه لأن يصبح اشتراكيا باشرائه جماهير الشعب في هذا النضال . وهذا الانتقال من التأميم الديمقراطي إلى التأميم الاشتراكي ، هو عملية « أوتوماتيكية » على الدوام على أية حال ، بيد أن منطق النضال من أجل التقدم الاجتماعي يوحى بحلول صحيحة وصائبة هلميا . واحد الأمثلة على ذلك هو انتقال كوبا من التأميم الديمقراطي إلى التأميم الاشتراكي ( ملكية الشعب بأسره ) في النصف الأول من الستينات .

واحد الشروط اللازمة لتحويل الملكية المؤممة إلى ملكية الشعب بأسره ، هي بلا جدال ، حفز وتوسيع مشاركة أفراد الطبقة العاملة في إدارة الإنتاج والتوزيع في المجال الذي اتخذ طابعا اشتراكيا من الاقتصاد . وهذه ليست بالهمة السهلة سواء من وجهة النظر التكنولوجية أو الاقتصادية أو السياسية أو الأيديولوجية بسبب التخريب المهني غير الكافي للشعب في الغالب والوعي السياسي والتنظيم ، من ناحية ، وبسبب تعطل معين من جانب القيادة القومية فيما يتعلق بالحق أن تلعب الطبقة العاملة دورا

سياسيا واجتماعيا اكبر ، كما هي الحال في الجزائر (١) ، مما يدل على منحنى اشتراكي متزايد بشكل عام ، وعلى تغير مستمر في علاقات الانتاج لصالح الطبقة العاملة على وجه الخصوص .

وتأميم رأس المال الاجنبي في المستعمرات واشياء المستعمرات السابقة شيء اكثر من أن يكون « ظاهرة قومية » . انه شكل من النضال ضد الامبريالية الدولية . ونحن نعرف من التاريخ أن البلدان المتحررة حديثا كان بمقدورها مقاومة الامبريالية فحسب عندما بدأت الاشتراكية العالمية تمارس تأثيرا حاسما على العلاقات الدولية والتقدم الاجتماعي . « ولولا وجود الاتحاد السوفييتي » ، كما قال فيدل كاسترو في المؤتمر الخامس والعشرين وهو محق فيما قال « فان الدول الرأسمالية لم تكن لتتردد في هذه الفترة التي تتميز بنقص المواد الخام وازمة الطاقة ، في اعادة تقسيم العالم . ودرجة الاستغلال التي تتمتع بها البلدان الصغيرة اليوم والنضال الناجح الذي تواصله الشعوب لاستعادة سيطرتها على مواردها الطبيعية .. ما كان من الممكن التفكير فيه لولا وجود الاتحاد السوفييتي » .

ودور الاشتراكية العالمية باعتبارها العامل الرئيسي الخسارجي الذي يجعل التأميم ممكنا من الناحية الموضوعية في البلدان النامية ، له جانبان . أولا ، فالمنجزات التاريخية للاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى في مجال الانتاج المادي قد فوضت لدرجة عميقة الاحتكار الصناعي والتجاري والائتماني للامبريالية في العلاقات الاقتصادية الدولية . وثانيا ، فان وجود البلدان الاشتراكية ذاته ، وقوتها الاقتصادية والعسكرية ، والسياسية التي تنبها لؤدى الى فشل اى محاولات امبريالية للتغصن على التأميم من خلال التدخل العسكري .

والان ، ان يزداد الانفراج قوة ، تغير الامبريالية طرق ووسائل صراعها ضد التأميم وتربط اساليبها القديمة بأساليب جديدة . بيد أن هدفها لم يتغير بالطبع ، فالامبريالية كما اشار المؤتمر الرابع لبلدان عدم الانحياز في اعلانه الاقتصادي ، « لا تقاوم فحسب التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية ولكنها تتخذ موقفا عدوانيا من هؤلاء الذين يقسمون مخططاتها ، وتحاول ان تفرض ابنية سياسية واقتصادية واجتماعية مواتية للسيطرة الاجنبية ، او التبعية او الاستعمار الجديد » . وفي هذه الظروف تعمل القوى التقدمية الديمقراطية من اجل تدعيم وحدة العمل المادية للامبريالية للبلدان النامية والتحالف بين حركة التحرر الوطني والاشتراكية العالمية ، السند الطبيعي في نضالها من اجل التحرر من الاستغلال الامبريالي .

(١) في نوفمبر ١٩٧١ ، أصدرت الجزائر قانونا حول « الإدارة الاشتراكية » للمؤسسات في القطاع العام . وينص القانون على مشاركة ممثلي الجماهير العاملة في صناعة القرارات في هذه المؤسسات .

# ماذا بعد وصول اليمين المتطرف للسلطة؟

اميل توما

أدعشت الانتخابات البرلمانية في ١٧ مايو في إسرائيل  
دوائر دولية ومحلية معينة ، رغم أن الإجماع العام في  
إسرائيل يقول بأنها ستغير ميزان القوى السياسية في  
البرلمان الإسرائيلي - الكنيست . وينبغي رؤية نتائجها على  
خلفية الوضع المعقد الذي تطور خلال السنوات القليلة  
الماضية . كانت إسرائيل تمر بأسوأ أزمة - سياسية  
واقتصادية وايدولوجية - في تاريخها .

فأشاعة العسكرية ، التي أعطت حافزا للاقتصاد الاسرائيلي بعد حرب ١٩٦٧ ، قد برهنت في المدى الطويل ، على انها عبء ثقيل على البلاد وأضعفت بنيتها الاقتصادية . وميزانية الدولة الأخيرة - هذا المؤشر الاكيد - قد زادت نفقات الاعداد للحرب ( الذي يسمى بالأمن في اسرائيل ) وانقصت النفقات على الخدمات الاجتماعية ( التعليم والصحة والثقافة ) . وخصصت لوزارة الدفاع ٤٥ ٪ من مجموع الميزانية و ١٥ ٪ أخرى لتسديد القروض والفوائد الخاصة بمشتريات السلاح السابقة . ويعنى ذلك أن ٦٠ ٪ من ميزانية الدولة لعام ١٩٧٦ - ١٩٧٧ قد أنفقت على الأمن ويمثل ذلك ٤٠ ٪ من اجمالي الناتج القومي .

والاستقطاب الاجتماعي يزداد عمقا ، كما تنمو النزاعات الاجتماعية اكثر حدة . وبينما يريد كبار الرأسماليين من أرباحهم وثروتهم تعاني الجماهير العاملة من الحرمانات كما تتدهور أجورهم الحقيقية بمتوسط سنوي يبلغ ١٠ ٪ ( في عام ١٩٧٦ تدهورت الأجور والمزببات الحقيقية حوالي ١٣,٨ ٪ ) وخلال السنوات الخمس الأخيرة بليت الزيادات في الاسعار ١٨٥ ٪ بينما قفز معدل التضخم بمتوسط سنوي يبلغ ٣٠ ٪ تقريبا . وبينما كان الصراع الطبقي يتصاعد انتقلت الحكومة باجراءات ادارية ( أوامر المسودة الى العمل ) (١) وبدأت ترسم خطة لتحكيم اجباري في منازعات العمل .

وزادت الأزمة التي فاقمتها الحرب الاسرائيلية العربية في أكتوبر ١٩٧٣ ، سواءا باطراد . وورثت حكومة اسحق رابين الازمة السياسية - رئيسة الوزراء جولدا مائير - التي كانت استقالتها تعبيرا عن الازمة السياسية - بيد انها لم تدم حتى حدود توقعات الدوائر التي ساندتها . وبالإضافة الى ذلك فإن فضائح الفساد والرشوة التي شملت أعضاء قياديين في حرب العمل - القوة الرئيسية صفوف المراعخ والحكومة - قد أضافت وقودا للانتقادات الموجهة الى الحكومة وبخاصة تشويه سمعة حزب العمل .

ورغم أن اسحق رابين أعلن أن حكومته ستكون حكومة استمرار وتغيير - مؤكدا الصلة الأخيرة - فإن مدة حكمه التي دامت ثلاث سنوات برهنت على أن حكومته كانت تخشى أى تغيير . فلم تحل أى مشكلة سياسية أو اقتصادية . وظل النزاع العربي الاسرائيلي الاساسي ، أى ، أزمة الشرق الأوسط ، في مقدمة المشاكل ، محملا بخطر اندلاع الحروب . ويمكن أن « ينسب » الى رابين - بين أشياء أخرى - التصريح بأن اسرائيل ستقابل منظمة التحرير الفلسطينية فحسب على أرض المعركة ، وكان ذلك في وقت

---

(١) في ظل قوانين الطوارئ التي فرضت عليها كانت فلسطين تحت الاحتلال البريطاني ، كان للمسلطات الاسرائيلية حق إصدار الأمر لأي مضرب بالعودة الى العمل أو التعرض للمحاكمة والسجن - المحرر .

حظيت فيه منظمة التحرير الفلسطينية باعتراف الدول العربية والغالبية العظمى للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، بأنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وواصلت حكومة رابين السياسية القصيرة النظر لاسلافها غير واضحة في الاعتبار التغير في توازن القوى في العالم ، وبالتالي ، في منطقتنا .

وكان المناخ العام في البلاد متشائما ، وكان ذلك نتيجة للآزمة الأيديولوجية والذين اهتموا بالأيديولوجية كانوا يتساءلون عن مصير الصهيونية التي لم تحقق هدفها الرئيسي - الأمن للشعب اليهودي الذي أمكن أن يتركز إقليميا . وكان التعبير المادي عن كل ذلك هو زيادة الهجرة من البلاد . فخلال العام الماضي ، ( وسيكون العام العالي مائلا ) كان عدد المهاجرين من إسرائيل يريد على عدد المهاجرين إليها .

وفي نفس الوقت أمكن لحكومة رابين أن تضيق بمقن النقاط لسحبها في مجال التمع والتمييز القومي . فقد بادرت تلك الحكومة في بداية عام ١٩٧٦ بعملية انتزاع الأراضي العربية في الجليل ( شمال إسرائيل ) بغرض « تهويد » المنطقة . وقد أثار هذا الاجراء العدواني العنصري سخط الاقلية القومية العربية في إسرائيل ، التي حظيت بمساندة القوى الديموقراطية والتقدمية اليهودية في إسرائيل .

وعندما قررت الاقلية القومية العربية الاضراب العام احتجاجا على هذا الاجراء العنصري ونفذت قرارها يوم ٣٠ مارس ( الذي يسمى الآن بيوم الأرض ) أرسلت السلطات الجيش وبوليس الحدود ضد السكان العرب وسقط ستة اشخاص نتيجة لهذا الهجوم . وبالإضافة الى ذلك فإن الانطلاقة النضالية القومية في الأراضي المحتلة قد ازعجت الحكومة ، التي كانت تأمل في إقامة ما يسمى بالإدارة الذاتية ، وبذلك تخلق قيادة محلية طليعة يمكنها أن تتحدى الطابع التمثيلي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، من ناحية ، ودافع عن أعمال المحتلين ، الذين زادوا من وحشيتهم القمعية الدموية ، من ناحية أخرى .

وأشار الشيوعيون الى أن هذه السياسة كانت تعد الأرض لتسليمها للقوى اليمينية المتطرفة . وفي الحقيقة ، فقد طمست الحكومة ، وبخاصة حزب العمال ، الذي كان العامل الحاسم فيها ، في مناسبات عديدة ، الخلافات مع اليمينيين المتطرفين ، وفي بعض الأحيان - مثل توسيع المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة - استسلمت لمصنوعهم .

وكان قرار اجراء الانتخابات البرلمانية قبل موعدها بحوالي ستة أشهر والى حد كبير تعبيرا عن الأزمة السياسية والسخط الواسع على سياسة حكومة رابين .

ومع ذلك ، حدث قبل الانتخابات إعادة توزيع القوى السياسية ، وبهذا  
أعيد تشكيل الخريطة السياسية . وحدد ذلك الاختلافات في المواقف  
السياسية والاجتماعية داخل الأحزاب والمجموعات بالإضافة الى عوامل  
ذاتية تربط بالنزعة الوصولية والطامع الشخصية .

وعانى كل من كتل العمال - المابام - المراح والمركز اليميني حيروت -  
الأحرار - ليم ، ليكود ، لدرجات متباينة في عملية التغيير والمناورة . وفقد  
المراح عضوا في الكنيست ( بن فورات ) عندما انسحب وقرر أن يكون  
مرشحا مستقلا ، وترك الحزب عدد من الأعضاء القياديين النشطين في مجالات  
اقتصادية وحكومية هامة تبرموا من تسويق حزب العمال وفساده .

وفقد ليكود مجموعة صغيرة من عضوين في الكنيست - الوسط الحزبي -  
لأنهم لم يستطيعوا بوضوح أن يحملوا المواقف المتطرفة لقيادة ليكود ،  
وبخاصة مناحم بييجين قائد حيروت . وانسحب عضو آخر في الكنيست من  
حيروت لنفس السبب ولم يرشح آخر نفسه للانتخابات في قائمة ليكود .

وتموضعت الأحزاب الأخرى في المؤسسة الصهيونية لنفس النتائج .  
وشهد الليبراليون المستقلون بمجموعتهم في الكنيست التي تشكل من أربعة  
أعضاء مشاحنات داخلية وانحاز عضو في الكنيست لليكود ، لنديعا أن  
آراءهم السياسية تتفق معه .

والتجمع السياسي الجديد الذي أصبح اطارا للكثير من العناصر غير  
المتجانسة ، وأساسا من العناصر القيادية في حزب العمال ، وكذلك من ليكود  
وغيره ، هو الحركة الديوقراطية من أجل التغيير التي اتخذت موقفا  
وسطا بين الكتلتين البرجوازية كي تكسب أصواتا من كلا الجانبين . لقد  
تجمعت حول رئيس الأركان السابق نيجال يادين ، عالم الأثار الذي  
ظل بعيدا عن الحياة العسكرية والعامة طوال الخمسة والعشرين عاما الأخيرة  
وعاش حياة عالم . ومع تزايد انتشار الفساد والرشوة والمحسوبية بين  
قادة حزب العمال الذي كان العامل الحاسم في الكنيست ، وفي الحكومة  
والحياة السياسية منذ قيام دولة اسرائيل ، قدم يادين كرجل « نظيف »  
مستقيم قادر على تغيير الأمور وإعادة النظام الى الدولة . وكانت تصريحاته  
حول المسائل الأكثر إلحاحا - مسألة النزاع العربي الاسرائيلي والمشكلة  
الفلسطينية - مختلفة ولكن لدرجة محدودة عن حزب العمال وكان شعاره  
الاساسي هو التغيير . أما موقفه من المسائل الاجتماعية - نزاعات العمل ،  
مثلا - فقد انتقلت بوضوح نحو اليمين .

ومن المهم أن نذكر أن جميع الأحزاب الصهيونية - سواء المنضمة الى  
المراح او ليكود ، او التي تعمل بشكل مستقل مثل الأحزاب الدينية  
ومجموعة « السلام الصهيوني » ، قد انفتحت على أن اسرائيل لن تعود الى



حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ ، ولن تعترف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير وتعارض حق الشعب العربي الفلسطيني في تكوين دولته ذات السيادة المستقلة على الأراضي المحتلة ، أي ، الضفة الغربية وقطاع غزة .

وكان الخلاف بين القوتين الرئيسيتين المتنافستين - المرائخ وليكود - تكتيكيا في واقع الامر . فبينما العرب الاول من أيديده المساومة الإقليمية على كافة الجبهات ، بما في ذلك الضفة الغربية للأردن وقطاع غزة ، رفض الأخير بشكل حاسم أية مساومة على الجبهة الشرقية واعتبر كلا من الضفة الغربية وقطاع غزة جزءا من الأرض التاريخية لإسرائيل . ثم تحريرها عام ١٩٦٧ وينبغي أن تكون جزءا من إسرائيل . وخلال الحركة الانتخابية لعب ليكود على الفكرة القائلة بأن الزعماء العرب رفضوا المساومة الإقليمية التي اقترحتها قيادة المرائخ من أجل تسوية لأزمة الشرق الأوسط ، مما يستلزم ، كما يزعمون ، « خطأ متشددا » .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الحملة الانتخابية للأحزاب الصهيونية أراحت جانبا في الأساس أهم مشكلة للحرب والسلام وركزت على مسائل ثانوية واعتمدت - كما في حملة ليكود - على فساد حزب العمال .

وكانت الجبهة الديمقراطية اليهودية العربية للسلام والمساواة (١) ، مع الحزب الشيوعي الإسرائيلي ، الذي شكلها وكان القوة الأساسية فيها ، هي التي وضعت البديل الحقيقي لسياسة الدوائر الصهيونية الإسرائيلية ، سواء المرائخ أو ليكود . وصاغت الجبهة الديمقراطية اليهودية العربية برنامجا من ست نقاط عالج أهم المسائل التي تواجه البلاد والشعب . ودعت خطتها للسلام إلى جلاء كافة القوات الإسرائيلية عن كافة الأراضي العربية التي احتلت في حشر يونيو ١٩٦٧ ، والاعتراف بحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير ، وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة إلى جانب إسرائيل ، واحترام استقلال وسيادة كافة دول المنطقة .

وطالبت نقاط البرنامج الأخرى بالدفاع عن الديمقراطية ، ومساواة الأقلية العربية ، وإلغاء التمييز الطائفي ، والدفاع عن مصالح الجماهير العاملة ومساواة النساء .

وكانت هناك قائمة أخرى تقدم بها التجمع الليبرالي اليساري ، المسمى

(١) وتضم اليهود السود والمحدثين الرسميين باسم اليهود الغربيين من سكان الإحياء القديمة الذين يمانون من التمييز الطائفي ، وعديد من رؤساء البلديات العربية والمجالس المحلية ، وبنكر ديمقراطية عربية ويهودية مختلطة - الممر .

شيللى ، وهى تقترب من موقف الجبهة الديمقراطية حول المسألة الفلسطينية . بيد أن زعماءه ، بسبب أفكارهم الخاطئة العادية للشيوعية والمعادية للسوفييت ، رفضوا دعوة الحزب الشيوعى الاسرائيلى للتعاون مع الجبهة الديمقراطية .

ومن الممكن تقييم نتائج الانتخابات البرلمانية فى ١٧ مايو ١٩٧٧ ، بشكل عام كما يلى :

اليمنيون المتطرفون ، الذين يشار اليهم فى اسرائيل بالتصير السياسى « الصقور المتشددون » ، قد زادوا من قوتهم . وفاز ليكود بـ ٤٣ مقعدا بالمقارنة مع ٣٩ مقعدا كانت فى الكنيست السابق ، والحسبب القومى الدينى الذى وقف عليها الى جانب الصقور ، فاز بـ ١٢ مقعدا بدلا من ١٠ مقاعد وفازت مجموعة « شالوم زيون » ، التى تعتبر فى الحقيقة محايدة لليكود ، بمقعدين .

وتكبد المرائخ هزيمة ساحقة ، فقد انخفض عدد نوابه فى الكنيست من ٥١ الى ٣٢ ، وحصل الجناح العربى من حزب العمال ، القائمة العربية المتحدة ، على مقعد واحد فحسب بدلا من مقاعد الثلاثة السابقة .

وبرز التجمع الجديد ، الحركة الديمقراطية من اجل التغيير ، كالمجموعة الثالثة فى الكنيست بعد ليكود والمرائخ وفاز بـ ١٥ مقعدا . واستفادت الحركة الديمقراطية من اجل التغيير من نتائج فشل حزب العمال وجذبت الجماهير من الاحزاب الصغيرة الاخرى . ومن الممكن أن نقول أن الحركة الديمقراطية من اجل التغيير قد حشدت قوى يمين الوسط ، اذا ما امكننا استخدام هذا التعبير فى وصف القوى السيانية فى اسرائيل . وهزم الليبراليون المستقلون الذين كانوا جزءا من الائتلاف الحكومى ، وانخفضت مجموعتهم البرلمانية الكونية من اربعة اعضاء الى عضو واحد ، اما حركة حقوق المواطنين التى فازت فى الانتخابات الاخيرة بثلاثة مقاعد فلم تحصل الا على مقعد واحد .

واحرزت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة نجاحا كبيرا رغم كافة الصعوبات التى وضعت امامها والتهديدات التى وجهت ضدها . وكسبت خمسة مقاعد بالمقارنة مع المقاعد الاربعة التى حصل عليها الحزب الشيوعى الاسرائيلى وفازت غير الحزبين فى الانتخابات السابقة . والشئ المهم للغاية هو أن الحزب الشيوعى الاسرائيلى قد زاد من نفوذه بين السكان اليهود رغم المناخ العسكرى والشفوفى . وضممت الجبهة الديمقراطية مساندة ضخمة من الاقلية العربية القومية ، التى تعاني من القهر القومى والتمييز .

ولاول مرة صوت غالبية الناخبين العرب للجبهة ، التي يشكل فيها الحزب الشيوعي الاسرائيلي القوة الحاسمة . وكان هذا تعبيرا عن النفوذ والشجاعة السياسية للسكان العرب ، وتصميمها على تدعيم الاخوة العربية اليهودية والنضال من اجل المساواة .

وبعد الانتخابات ، في ١٨ مايو ١٩٧٧ ، أعرب المكتب السياسي للحزب الشيوعي الاسرائيلي عن قلقه ، في قرار خاص ، حول « ان النتائج الصامة للانتخابات الكنيست التاسع تكشف عن تحول نحو اليمين وتشكل انتصارا لمتطرف اليمين المتطرف وهزيمة ساحقة للائتلاف الحاكم - المراح وتحول ليكون اليميني المتطرف الى مركز الحزب الاول في اسرائيل . الذي سوف يشكل الحكومة الجديدة ، يعنى تفاقم خطر الحرب ، وتهديد الحقوق الديمقراطية ، وتزايد الهجمات على الاجور ومكاسب العمال من خلال التحكم الاجبارى وحرمان حق الاضراب والبطالة !! ويؤكد القرار طابع ليكون ، الذي يمثل مصالح البرجوازية والماليين الكبار ، الذين اثروا من الاحتلال ، وسباق التسلح ، والتضخم ، وتخلف مستوى معيشة العمال والجمهير الشعبية بشكل عام .

وفي ضوء ذلك ، هل تعنى نتائج الانتخابات مساندة شعبية جماهيرية لليمين المتطرف المادى للعمال ، ليكون ؟

التحقيقة هي ان ائتلاف المراح قد فشل في حل أى مشكلة اساسية واجهتها البلاد في الخارج أو الداخل ، واتبع سياسة التبعية الكاملة للامبريالية الامريكية ، وعارض كافة المبادرات لحل مشكلة الشرق الاوسط ، وكان في خدمة البرجوازية الكبيرة والاحتكاريين - المحليين والاجانب . وهذا بالإضافة الى تدهور مستوى معيشة الطبقة العاملة وفساد كبار المسؤولين في حزب العمال ، قد أبعد عن الائتلاف مجموعات ضخمة ، تحولت الى جانب الحركة الديمقراطية من أجل التغيير ، بينما تحولت مجموعات أخرى الى مؤمن بقدرة المراح على تحقيق السلام للبلاد ، مؤقنا نحو ليكون وليس مجرد صيغة بلاغية أن تؤكد - وهو ما فعله الحزب الشيوعي الاسرائيلي في عديد من المناسبات - أن السياسة غير الميدانية للمراح كانت تمهد الأرض لانتصار ليكون .

وكما حدث في بلدان أخرى في العالم الرأسمالى ، فان تفسير حزب حاكم

لا يعنى ان عواطف النساخين ايدولوجية او انهم يرتبطون بالحرب الفائر .  
انه يعنى رغبة ، واما فى التغيير نحو الافضل ، وفى نفس الوقت فهناك  
عنصر احتجاج ضد السياسة السابقة . ومع ذلك ، ففي اسرائيل على وجه  
الخصوصى لا يعنى نجاح ليكود تغييرا نحو الافضل وانما تغيير نحو  
الاسوء .

وتصريحات ييجين ، زعيم الائتلاف ، ذات النزعة الحربية ، ورفضه  
القاطع لاية مساومات اقليمية فيما يختص بالصفقة الغربية وقطاع غزة  
والوقوف المتصلب العام حول النزاع العربى الاسرائيلى يزيد من اخطار حرب  
جديدة فى المنطقة .

اما فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية للحكومة الجديدة ، فقد قال  
اهرليك زعيم الحزب الليبرالى ( الحزب الثانى الهام المكون للائتلاف ) ،  
والذى عين وزيرا للمالية ، انه سيحارب التضخم بالحشد من الصراع  
الطبقي ، وحظر الاضرابات وفرض التحكيم الاجبارى فى منازعات العمل .  
ومثل هذا العدوان على حقوق العمال والهجوم المباشر على سلاحهم الرئيسى  
لتحقيق حقوقهم ، انما هو عدوان على الديمقراطية ويمكن ان يكون بداية  
لهجوم واسع على الحريات الديمقراطية وحقوق الجماهير العاملة ، وليس  
من الصعب ان نتصور ان حكومة ليكود سوف تشدد من القهر القومى  
والتمييز الذى تعاني منه الاقلية العربية منذ اقامة دولة اسرائيل .

وكل ذلك يشير الى الحاجة الى مقاومة واسعة لليكود وسياسته  
المتطرفة ، وانطلاقا من المسئولية الوطنية دعا الحزب الشيوعى الاسرائيلى  
كلية العمال والاحزاب والمنظمات الديمقراطية ، وكافة الشخصيات العامة ،  
الى توحيد قواهم فى النضال من اجل ردع اليمين المتطرف ، الذى ستكون  
سياسته اكثر تدميرا فى المجالين السياسى والاقتصادى ، وتزيد من اعباء  
الجماهير العاملة ، وتعمل لدرجة كبيرة على خطر الحرب . وبهذه الطريقة  
وحدها سيكون فى الامكان تلبية مصالح الجماهير العاملة فى اسرائيل والتقدم  
على الطريق الصعب ولكنه الطريق الوحيد الصحيح نحو تسوية سلمية  
وطيدة فى هذه المنطقة .

# مستقبل الحركة العمالية في بريطانيا

بقلم : ديف بريسكوت

ان الصورة السياسية في بريطانيا اليوم صورة مقلقة . فخارج البرلمان ، يتعالم تمرد جماهيري نتيجة لسياسة حكومة العمال اليمينية - تدعى الاجور الحقيقية ، وتدهور الخدمات الاجتماعية ، ونمو البطالة . وفي داخل البرلمان ، تسمى الرجعية للاستقالة من ضعف الحكومة المسندى في مجلس العموم (( والتي يرجع جزئيا الى سياستها )) لدفع الحكومة بدرجة اكبر نحو اليمين . وفي داخل حزب العمال نفسه هناك صراع حاد بين اليسار واليمين . والازمات البرلمانية المتكررة يمكن ان تؤدي في اى وقت الى انتخابات برلمانية مبكرة .

وليس الهدف الرئيسى من هذا المقال تتبع تفاصيل مسلسل الاحداث الجارية في بريطانيا وانما معالجة بعض المشاكل التي تكمن خلفها ، وبشكل خاص معالجة هذه السمات في الحركة العمالية البريطانية التي يتوجب على الشيوعيين البريطانيين ان يخطوها في الاعتبار عند تحديد استراتيجيتهم .

## حزب العمال والنقابات

يعتبر حزب العمال البريطاني تنظيماً فريداً من إروايا عديدة . قدس تأسس في بداية هذا القرن بواسطة الحركة النقابية البريطانية، التي كان يوجد فيها أدراك متنام بأن مصالح الطبقة العاملة لا يمكن أن يمثلها بشكل كاف في البرلمان حزب الأحرار ، وبأن العمال المنظمين يحتاجون إلى تمثيلهم الخاص في البرلمان.

ومنذ البداية الأولى احتلت النقابات مركزاً رئيسياً في حزب العمال. وفي السنوات الأولى كان حزب العمال يتكون كلية من التنظيمات المنضمة إليه ، وإسناداً النقابات ، ولم تنظم أقسام للمعضوية الفردية على نطاق قومي حتى ١٩١٨ ، ورغم أنها تشكل جزءاً حيوياً من جهاز الحزب الانتخابي « وتقدم بعض « إيديولوجي » الحزب الرئيسيين » لا يزال تأثير النقابات عاملاً سائداً . ولدى نمو معضوية النقابات في السنوات الأخيرة واتساع التنظيمات النقابية إلى مجالات جديدة « لدوى الياقات البيضاء » إلى تدعيم هذا التأثير . وفي عام ١٩٧٥ بلغ مجموع معضوية النقابات المنضمة إلى مؤتمر النقابات أكثر من عشرة ملايين . وفي نفس العام أعلن أن معضوية حزب العمال تتكون من ٣٩.٠٠٠.٧٥٠ عضواً منضمين إلى النقابات، ٤٣.٩٣٠ عضواً من التنظيمات الأخرى المنضمة، ١٩٠.٥٠٠ من الأعضاء الأفراد « ومن المعروف أن الرقم الخاص بالأعضاء الأفراد مبالغ فيه نتيجة ما ، ومن المحتمل بدرجة أكبر أن يكون أقل من نصف مليون » .

يبدو أن تأثير النقابات على حزب العمال لا يمكن فهمه من مجرد الإحصاءات أنه يخلط الأشكال التالية : فعلى النطاق القومي تتناسب القوة الانتخابية للنقابات في المؤتمرات السنوية لحزب العمال مع عدد المنضمين إليها ، مما يعطيها صوتاً حاسماً ، كما أنها تمثل مباشرة في اللجنة التنفيذية القومية لحزب العمال . وعلى النطاق المحلي ترسل فروع النقابات مندوبين ، وقرارات حول السياسة ، إلى الدوائر الانتخابية لحزب العمال . ويشارك مندوبو النقابات كذلك في المؤتمرات التي تختار مرشحي العمال البرلمانيين ، و « تكفل » كثير من النقابات كذلك مرشحي العمال للانتخابات البرلمانية ، وتمدهم بالمساعدة المالية التي تحتفظ معهم بسجلات دقيقة .

وطالما كانت النقابات الرئيسية تحت القيادة المباشرة بشكل حازم كانت القيادة المباشرة في حزب العمال وطنية ، إلى درجة أنه في الثلاثينات اعتقد بعض « اليساريين » في حزب العمال أن مستقبل الحزب يتوقف على الانفصال عن الحركة النقابية - وهو موقف عارضة بشدة

الحزب الشيوعي في ذلك الوقت ، الذي كانت لديه نظرة إبعدا لأمكانيات  
بنية الحزب . وفي الحقيقة ، فإن بنية حزب العمال تعنى إليه ، إذا  
ما عملت النقابات بشكل ديموقراطى ، فإن التطورات في الوعى السياسى  
للطبقة العاملة المنظمة يمكن أن تؤثر في الحال ويقوة على حزب العمال

والحركة النقابية البريطانية حركة موحدة تنظيمية ، ذات مركز نقابى  
واحد فحسب ، ويلعب الشيوعيون دورا كاملا في هذه الحركة . وفي  
الوقت الحاضر ، تمنع لائحة حزب العمال الشيوعيين من أن ينتخبوا  
كمندوبين عن نقاباتهم إلى اجتماعات ومؤتمرات حزب العمال . بيد  
أن اللائحة لا تمنع ولا يمكنها أن تمنع الشيوعيين من المشاركة فسي  
نقاباتهم ، وفي تحديد من الذين سيكونون مندوبى النقابات إلى حزب  
العمال ، وإى السياسات يتوجب عليهم أن يساندوا .

كما أن لائحة حزب العمال لا يمكنها أن تمنع الحزب الشيوعى ، خلال  
تنظيمه ونشاطه المستقل . وبخاصة في الماكن العمل - من التأثير على  
تفكير العمال المنظمين . وفي هذه الفترة من الازمة الاقتصادية العميقة  
وانغلاس الجناح اليمينى للعمال في الحكومة ، يجد النشاط الشيوعى  
المنظم أهداف إلى دفع الوعى السياسى للطبقة العاملة ، تعبيرا مباشرا  
عنه بالضرورة داخل الحركة النقابية وحزب العمال .

### « اليمين » و « اليسار » في حزب العمال

لم يكن حزب العمال في نظر مؤسسيه حزبا جديدا يحل محل احوال  
الطبقة العاملة القائمة ، وإنما كان اتحادا للتنظيمات القائمة ، تحتفظ في  
ظله كل منها بملابيتها وتنظيمها داخل الاتحاد . وبينما كانت اكبر  
التنظيمات المنضمة هي النقابات انظم كذلك عدد من المنظمات الاشتراكية  
- بما في ذلك ، لوقت ما ، المنظمة الماركسية الثورية في تلك الفترة . وقد  
عدل نمو اقسام العضوية الفردية للدرجة كبيرة من هذه البنية الاتحادية  
الاصلية ، دون أن يضر طابعها قداميا .

ويمثل هذا التاريخ وهذه البنية تطور الصراع بين اليمين واليسار  
في حزب العمال وأصبح سمة دائمة لتاريخه . وكان التناقض بين المصالح  
الطبقية الحقيقية للعمال المنظمين الذين يشكلون القاعدة الرئيسية لحزب  
العمال ، وبين سياسة التعاون الطبقي لقيادته ، قوة دافعة رئيسية في  
هذا الصراع . كما كان هناك أنواع متكرر بين المثل العليا الاشتراكية -  
مهما كانت مشوهة - لافسام العضوية ، وبين السياسة الفعلية لحكومة  
العمال عندما تكون في الحكم .

وقد ارتكزت سيطرة اليمين على حزب العمال طوال تاريخه على عدد من العوامل . واكثرها اهمية ، لانها اكثرها جوهرية ، هي العوامل الايديولوجية . وتاريخ بريطانيا يتمثل في ان الانتهازية لها حضور عميقة بشكل خاص في تفكير وطبقة اقسام واسعة من طبقتنا العاملة المنظمة . وبينما تم تعرية كثير من الاسس التاريخية الموضوعية للانتهازية في هذه الفترة من الازمة الحادة للامبريالية ، لا تزال الافكار القسدية قوية ، وتسعى وسائل الاعلام الجماهيري القوية لراسمالية الدولة الاحتكارية على الدوام الى تعزيزها . وفي كل معركة بين اليسار واليمين في حزب العمال ، تلف وسائل الاعلام بقوة الى جانب الجناح اليميني .

وكانت العوامل الهامة الاخرى التي ساعدت في حيطرة الجناح اليميني لفترة طويلة على حزب العمال هي : مساندة البيروقراطية النقابية اليمينية ، واجراءات فصل اليسار العمالي عن اليسار الماركسي في الحزب الشيوعي ، واستقلال القيادة البرلمانية عن رقابة الحزب .

وفي السنوات الاخيرة ، تعرضت كل من الاسس الايديولوجية والتنظيمية لسيطرة اليمين لضغط متزايد ، فقام في الاساس على الوقوف المتغير جذريا للراسمالية البرطانية .

### **الازمة البريطانية والا اليسار**

يلد الازمة بريطانيا حادة على وجه الخصوص في اطار الازمة الماسية المالية للراسمالية . فهي تؤدي الى صدامات متسارعة الحدة بين الاحتكارات وحكوماتها - المضطرة بتطبيق الازمة ان تحاول خفض مستوى المعيشة والحد من الحقوق الديمقراطية - من ناحية ، وبين جماهير الشعب التي تريد ان تدافع عن مستويات المعيشة والحقوق الديمقراطية وتوسعها ، من ناحية اخرى .

وادى هذا الوضع الى تطورات جديدة هامة سواء داخل أو خارج التنظيمات التقليدية للحركة العمالية .

وكانت الحاجة الى الدفاع عن مستويات المعيشة ، والدفاع عن الحقوق الديمقراطية القائمة للعمل النقابي ، قد كسبت من حكومتي العمال والمحافظين ، قوة دافعة هامة تؤثر على التغيرات داخل الحركة العمالية . وبدأت مرحلة هامة مع محاولة حكومة العمال في اواخر الستينات فرض تشريع معاد النقابات . وهزمت موجة ضخمة من التضاؤل الجماهيري للتشريع ، وبدأت موجة جديدة من معاركة الاجور ، وازدادت



حدة التباين بين اليمين واليسار في النقابات وحزب العمال ؟ ودعمت اليسار للدرجة الكبيرة .

وحاولت حكومة المحافظين التي جاءت بعد ذلك قرصن تشريع معضد للنقابات وهزموه الآخر ، بعد فترة من المارك الطبقيّة الحادة التي دعمت اليسار بدرجة أكبر في الحركة العماليّة . وبعد هزيمتهم في النهاية أمام اضطراب عمال المناجم ، أدخل المحافظون مكانهم عام ١٩٧٤ لحكومة عمالية جديدة ، كانت بعض الاتجاهات اليسارية الجديدة ممثلة فيها ، ولكنها كانت لا تزال يمينية في الأساس في تركيبها ونظرتها . وأعقب ذلك فترة من الارتباك والتذبذب لمعظم اليسار . و « قدمت » الحكومة الحركة النقابية « عمدا اجتماعيا » بدا أنه بعد بحماية الوظائف والخدمات الاجتماعية وتخفيض التضخم ، مقابل التنازل عن المساومة الجماعية الحرة وقبول وقف زيادة الأجور . وخالت تلك المناورة على كثير من العمال ، وكثير من اليسار ، الذين لم يتبينوا حقيقتها كاحدى الحلقات في سلسلة محاولات « لحل » الأزمة على حساب مستويات معيشة الطبقة العاملة . وبعد ذلك بعامين ، لا يزال التضخم يتخرب في الأجور الحقيقية ، وتخفيض « الأجر الاجتماعي » نتيجة لخفض النفقات العامة ، وبلغت البطالة مليوناً ونصف تقريبا . وكنيجة لذلك ، تزايد من جديد المعارضة الجماهيرية ضد سياسة الحكومة ، ويربط بها انطلاقاً جديدة لليسار .

لماذا هو طابع هذا « اليسار » ؟ حيثما وجدنا وكيف يتحدى سينفرد اليسار على الحركة ؟

إن « التحرك نحو اليسار » خلال السنوات الأخيرة كان ملحوظا بدرجة أكبر على مستوى قوة الكادر النشط للحركة العمالية - ملاحظي الورش ، وعضبات الفروع النقابية ، وأعضاء اللجان الفرعية ، ومجالس النقابات ، و « المناصر النشطة » في الدوائر الانتخابية لحزب العمال ، الخ وفوق هذا المستوى حقق اليسار انتشارا هاما في قيادات النقابات القومية وحزب العمال ، بيد أن الجناح اليميني لا يزال يحتل مواقع هامة في القمة وتحت هذا المستوى ، بين هؤلاء العمال المنضمين الى النقابات ولكنهم بشكل عام يلعبون دورا نشطا محدودا ، ثم يصاحب ازدياد في النضالية الصناعية بعد تحرك واسع وهام في الوسط السياسي نحو اليسار . ومستوى الحركة الذي حقق فيه اليسار أكبر تقدم هو مستوى هام للغاية ، لكنه ليس الحركة بأكملها .

واليسار في الحركة العمالية متباين للغاية في طابعه ، من الناحية الأيديولوجية والتنظيمية . وهو يمتد على طول الطريق من اليسار

المتطرف « الماركسيون الثوريون » إلى الناس الذين لا يزالون اصلاحيين في نظرهم في الأساس ، ولكنهم بتمردون على بجانب أو آخر من سياسة الجناح اليميني .

والحد المجموعات ذات النفوذ هي التي تربط بالصحيفة الأسبوعية « تريبيون » التي تدمي مسابقة مجموعة كبيرة من أعضاء حزب العمال في البرلمان ولها أنصار كثيرون في الأحزاب العمالية الناصبية . وبشما توجد اختلافات داخل هذه المجموعة ، فانها تتفق بشكل عام على برنامج مضاد للإلزام يتفق للدرجة كبيرة مع المقترحات المعالجة المضادة للإلزام التي تقدم بها الشيوعيون - والعلم اختلاف هو المساندة المستمرة لكثيرين من مجموعة « تريبيون » للفكرة الأساسية « للعقد الاجتماعي » التي يرفضها الشيوعيون .

وهذا اليسار يتحدى سيطرة الجناح اليميني على كافة مستويات الحركة ، سواء في النقابات أو في حزب العمال ذاته . ولقد تمت تعبئة السند الرئيسي التقليدي للجناح اليميني لحزب العمال - القيادة العليا للنقابات - للدرجة كبيرة بالفعل نتيجة لنمو قوة اليسار . وفي اليسار ممثلاً ، حتى وإن لم يكن على الكوام بعد في مركز الاغلبية ، في تلك المستويات كالمجلس العام للوئمة النقابات واللجنة التنفيذية القومية لحزب العمال . وتدور الآن أعنف المارك حول حزب العمال البرلماني ذاته ، ومن الجوهرى أن تلك المكانة الخاصة التي يحتلها هذا التنظيم في حركة العمال البريطانية .

ويتكون « حزب العمال البرلماني » من كافة أعضاء حزب العمال في البرلمان . فهم الذين ينتخبون « الوئمة البرلماني » ، الذي يصبح رئيس الوزراء حينما يكون حزب العمال في الحكم . ويطالب حزب العمال البرلماني ويمارس درجة كبيرة من الاستقلال عن قرارات المؤتمر السنوى لحزب العمال واللجنة التنفيذية القومية . وتركيب حزب العمال البرلماني جعله أبداً من أي مستوى آخر في الحركة بعكس التغيرات في النظرة السياسية بين الأعضاء الماديين النشطين . وعلى سبيل المثال ، فإن مندوبي المؤتمر السنوى لحزب العمال ينتخبون كل عام ولذلك فانهم ينعكسون بشكل واضح تحركات نحو اليسار بين «نشطائي» الحزب وفي الحركة النقابية ، بيد أن أعضاء البرلمان يحصلون على مقاعدهم في انتخابات عامة تجري كل عدة سنوات . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن تقليد الحركة العمالية تقوم على أنه إذا ما انتخب مرشح عمالي للبرلمان ، يظل هذا المرشح مرشحاً للانتخابات بعد الانتخابات طالما يستطيع أن يحتفظ بالتمدد حتى يستقيل أو يموت . ولذلك فإن حزب العمال البرلماني يعتبر واحداً من أبداً المنظمات العمالية استجابة لمثل هذه التحركات نحو اليسار كما حدث في السنوات الأخيرة . وهناك

اليوم توترات وتزامات حادة بين حزب العمال البرلماني وتطبيقات الحزب خارج البرلمان ، وفي داخل حزب العمال البرلماني نفسه بين الجناح اليميني الذي لا يزال مسيطرًا والجناح اليساري الذي يشعر بمسألة متزايدة لوقوفه خارج البرلمان .

واليسار الآن يطرح بشكل حاد كل مسألة العلاقات بين حزب العمال البرلماني وحزب العمال بشكل عام . وهم يقولون مثلاً أن الزعيم البرلماني يجب أن ينتخبه حزب العمال بأسره ، ويكون مسئولاً أمامه ، وليس مجرد الحزب البرلماني . وهم يرون أنه قبل كل انتخابات عامة ، يجب أن يكون للأحزاب التأسيسية حق اختيار مرشحين جدد إذا ما كانوا يرغبون ، بدلاً من تقديم أعضاء البرلمان الموجودين أوتوماتيكياً لإعادة انتخابهم . وفي بعض الأحزاب التأسيسية بالفعل ، تحدث قوى اليسار الجديد بل واستبدلت في بعض الحالات أعضاء البرلمان اليمينيين الموجودين . والجناح اليميني الذي يجد مساندة قوية من مناصرة أصحاب الملايين ، يقاوم بمرارة كل تلك التطورات بيد أن الله يتقدم ، ببطء ولكن بثقة ، في صالح اليسار . ويؤيد الشيوعيون تماماً كل هذه المطالب من أجل توسيع الديمقراطية في حزب العمال ، ولكنهم يشيرون كذلك إلى أن أهم طريقة في الوقت الحاضر للتأثير على الأمور في صالح اليسار في حزب العمال البرلماني ، هي بناء حركة جماهيرية للسياسة اليسارية خارج البرلمان .

واحد العوامل التي ساعدت في الماضي الجناح اليميني على الاحتفاظ بسيطرته ، هو تفكك اليسار - وخاصة انفصال اليسار الماركسي الثوري المنظم في الحزب الشيوعي عن التيارات اليسارية في حزب العمال . وهناك تاريخ طويل للتخريب اليميني المعتمد في هذا المجال .

والحزب الشيوعي ، مرتكزاً على التقليد الفيدرالي الشامل لحزب العمال ، تقدم عند تأسيسه بقلب الانسحاب لحزب العمال . وكان رفض هذا القلب مجرد الخطوة الأولى في انفصال طويل مرير قاس من جانب الجناح اليميني لفرض سلسلة من المخطورات والمحرقات على حزب العمال وحتى الحركة النقابية نفسها ، والموجهة في المحل الأول ضد الشيوعيين ، ولكنها في الحقيقة عدوان على الحقوق الديمقراطية لجميع أعضاء النقابات وحزب العمال . وأدى التقدم الذي حققه اليسار خلال السنوات الأخيرة إلى إزالة كثير من هذه المخطورات ، موسماً من إمكانات العمل الموحد بين الشيوعيين وبين اليسار العمالي .

ورغم ذلك فما زالت بعض المخطورات قائمة . وأهمها يقصر اختيار المقابلات للمندوبين لاجتماعات حزب العمال على هؤلاء الأعضاء الذين يكونون

كذلك أعضاء افراد في حزب العمال - وذلك تنكر الحقوق الديمقراطية الكاملة لما يزيد على خمسة ملايين نقابي منتسبين ولكنهم ليسوا اعضاء فدرسين في حزب العمال . ورفع هذا الحظر سيعنى دون شك أن عديدا من المناضلين النقابيين واليساريين - بما في ذلك الشيوعيين - سوف ينتخبون كمندوبين لاجتماعات ومؤتمرات حزب العمال ، مما يعطى فرصة ضخمة لقوة اليسار في حزب العمال . ومن الطبيعي أن يعارض الجناح اليميني بحراة أيا من هذه التطورات ، وحتى في الوقت الحاضر لم يتم كسب العديد من اليسار العمال لمساندتها . بيد أن الشيوعيين يعتقدون بأن مثل هذه التحفظات التي قد تعوق اليسار في الوقت الحاضر عن الكفاح من أجل هذه المسألة ، يمكن تحطيمها خلال العمل المشترك بين الشيوعيين واليسار العمالي . ومثل « وحدة اليسار » هذه في العمل حول مسائل متفق عليها ، هي الطريق لازالة عناصر سوء الفهم وانعدام الثقة المتبادلين ، وزيادة تقرب اليسار العمال من الماركسية ، وفي نفس الوقت ازالة الخطية المتبقية التي لا تزال موجودة بين الشيوعيين .

ولذلك فالشيوعيون البريطانيون يؤمنون بنقطة بالرأى القائل بأن قبضة الأفكار اليسنية والزعماء اليسنيين على الحركة العمالية البريطانية يمكن أن تتحطم وسوف تتحطم ، وبأن هناك امكانية حقيقية لتحويل حزب العمال - وكسبه لصنف السياسة اليسارية ، لسياسة تسعى إلى معالجة أزمة بريطانيا بالتدخل في سلطة وإيراج الاحتكارات . وتحقيق هذا الهدف يرتبط بشكل وثيق مع ذلك بعاملين آخرين يحتاجان إلى دراسة - تطور عدد من الحركات الديمقراطية العريضة خارج إطار المنظمات التقليدية للحركة العمالية ودور وطابع الحزب الشيوعي ذاته .

### الحركات الديمقراطية في بريطانيا اليوم

إن الفترة الحالية من الأزمة العامة ، على النطاق العالمي وفي بريطانيا نفسها ، لم توفر لحسب الأساس لتطور اليسار في حركة العمال ، ولكنها حظرت كذلك نمو عدد من القوى والاتجاهات والحركات الاجتماعية ، المتباينة للغاية في أهدافها وطابعها ، ولكنها بدرجة أو أخرى تطرح بعض جوانب النضال من أجل الحريات الديمقراطية .

وهذه تشمل ، على سبيل المثال : تزايد طلب شعب اسكتلندا وويلز بالاعتراف العمل بحقوقهما ومطامحهما القومية ، وتزايد الوعي بين النساء بالحاجة إلى النضال على جبهات عديدة من أجل التحرر من كافة أشكال التمييز والقمع الجنسي ، وحركات السود والمهاجرين ضد التمييز العنصري ، والتيارات التقدمية القوية في حركة الطلبة ، الخ .

ويؤمن الشيوعيون بالرأى القائل بأن الحركة العمالية ينبغي أن تصبغ المذاهب الأول عن كل ما هو ديموقراطي وتقدمي في مطالب هذه الحركات إذا ما قدر لها أن تكسب وتحظى بتأييد غالبية الشعب البريطاني . وغالبا ما يور الجناح اليميني سياسته في الماضي بقوله أنها زكأت تبسلف إلى كسب « الأرض المتوسطة » في السياسة ، لكن هذا المفهوم مفلس بشكل واضح . أنها لم تفشل تماما فحسب في كسب « الأرض المتوسطة » - ولكنها فقدت حتى قدرا كبيرا من تأييد الطبقة العاملة . وفاز العمال ٣٨٪ من الأصوات عام ١٩٣٥ ، وزادوا إلى ٤٩٪ عام ١٩٥١ ، ثم تراجعوا إلى ٣٩٪ عام ١٩٧٤ - وهي صورة مأسوية للفشل الكامل لسياسة الجناح اليميني في بلاد كان من الضروري فيه أن يضمن العدد الضخم من السكان الذين ينتمون للطبقة العاملة أغلبية سياسية ثابتة لحزب العمال ضد المحافظين . ويرى الشيوعيون أن اليسار في حاجة إلى كسب الحركة العمالية إلى صف برنامج يساري وديموقراطي ، وأن هذا هو الطريق الوحيد لتوحيد كل الطبقة العاملة وكسب حلفاء .

وقد قلعت الازمة البرلمانية الأخيرة صورة حية للحاجة إلى مثل هذا المفهوم . فغالبية الحركة العمالية البريطانية قد أصحلت بشكل مشين على الدوام المسألة القومية في بريطانيا . وبالتالي ، فقد تحول آلاف من الناخبين العمال في ويلز واسكتلندا ، في السنوات الأخيرة ، عن حزب العمال ، كي يساندوا مرشحي الحزب القومي ، مما أضعف بشكل خطير من المركز البرلماني للعمال . والان فإن الموقف الانتقاري لحكومة العمال من مسألة الحكم الذاتي في اسكتلندا وويلز ، وفشلها حتى في الحصول على موافقة البرلمان على قانون الحكم الذاتي المعيب قد ساهم في أزمة برلمانية قد تفرض انتخابات عامة في ظروف يحتمل أن يحصل فيها المرشحون القوميون على مزيد من مقاعد العمال البرلمانية . وليس هناك ما يوضح بصورة أكبر أن البرنامج الذي يمكنه أن يكسب التأييد الموحد للجماهير في اسكتلندا وويلز ينبغي أن يتضمن إلى جانب إجراءات لمواجهة الازمة ، مساندة كاملة للمطالب القومية التي لها ما يبررها لشعوب ويلز واسكتلندا ، وينطبق نفس الشيء من حيث المبدأ ، على الحركات الديموقراطية الأخرى المشار إليها .

إن البنية الطبقية والمشاكل الاجتماعية لبريطانيا في المرحلة الحالية من الازمة العامة للرأسمالية توفر الأساس الموضوعي لكسب الغالبية العظمى من الشعب البريطاني إلى صف برنامج ديموقراطي معاد للاحتكار . وما يعترض ذلك هو السيطرة المستمرة للجناح اليميني على الحركة العمالية ، وضيق معين في الفهم حتى من جانب جزء من اليسار ، يعرقل الوحدة الديموقراطية الأعرض يمكن أن تكون الحركة العمالية المتغيرة محورها . وتحول الامكانيات الموضوعية الكامنة في ظروف بريطانيا إلى واقع يتوقف لدرجة كبيرة على دور وطابع الحزب الشيوعي .



- مثلنا - صحيفة يومية يصبر تحريرها عن موقفنا ، والذين ليست لهم -  
كما لدينا - شبكة من الفروع قادرة على نقل منشوراتنا وأدبياتنا إلى  
الحركة وعلى نطاق واسع .

وثالثا ، لاننا حزب ماركسي ، فهناك فترات من التشموش يمكننا فيها  
رؤية الطريق أمامنا بوضوح أكبر من كثير من اليساريين غير الماركسيين  
ومن الطبيعي أنه لا يوجد ضمان مطلق على الدوام بالا تقع في أخطاء  
ولكننا ، على سبيل المثال ، لم تقع في الخطأ الذي وقع فيه معظم اليسار  
منذ عامين ونصف عندما قبل غالبيتهم « العقد الاجتماعي » بينما كافحنا  
نحن ضده ، وقد وصلت الحركة بأسرها الآن ، وليست هذه هي المرة  
الاولى ، الى الرأي الذي كنا وحدنا تقريبا الذين ندافع عنه في البداية .  
وفي المدى الطويل سيسمح من المهم بصورة متزايدة كسب الحركة بعيدا  
عن الاوهام الإصلاحية التي لا تزال سائدة حتى بين اليسار .

ورابعا ، اننا حزب له بعض الصلات بكل الطبقة العاملة والاتجاهات  
الديموقراطية التي يمكن لوحدها أن تضع بريطانيا على طريق جديد . وكان  
لحزبنا على الدوام جذور عميقة في الطبقة العاملة المنظمة ، ونحن نعمل  
من أجل تعميق وتعزيز هذه الجذور وبناء منظمات أكثر في أماكن العمل  
- ليس فقط في الصناعات الأساسية التقليدية ، وإنما كذلك في الأقسام  
الجديدة لدوى الياقات البيضاء . وخلال السنوات الأخيرة ، ولدائى صفوفنا  
رفاق شبان ممن يعملون في الحركة النسائية ، وحركة الطلبة ، وغيرهما من  
الحركات الديموقراطية .

وأخير جوانب ضعفنا الحالية ، انه بينما قدم عملنا في السنوات  
الآخرة الكثير من أجل تعزيز اليسار بأسره في حركة العمال البريطانية  
فانه لم يؤد بعد إلى التعميم العمدى والتنظيمي لحزبنا كما يتطلبه الوضع  
إن حزبا شيوعيا أقوى لن يكون « على حساب » حزب العمال ، أو اليسار  
العمالي ، بل على العكس ، فإن حزبا شيوعيا أقوى سيكون قادرا بفاعلية  
أكبر على جذب جماهير إلى النضال ، وسيكون قادرا بفاعلية أكبر على رفع  
الوعي السياسي للجماهير وتوحيد تيارات متباينة للنضال ، وبذلك سيسهم  
بشكل حاسم في التحولات التي طال انتظارها في حركة العمال البريطانية

وفي هذا الوضع ذي المشاكل المعقدة بالنسبة للشعب البريطاني ،  
نشرت اللجنة التنفيذية القومية للحزب الشيوعي للمناقشة الواسعة مشروعا  
جديدا لبرنامج حزبا « طريق بريطانيا نحو الاشتراكية » ، استعداده  
لؤتمره القومي في نوفمبر . وتعتقد اللجنة التنفيذية القومية أن المناقشة  
الواسعة لهذا المشروع ستساعد على أن توضح لكل من الحزب والحركات  
الديموقراطية والعمالية الاعرض الطريق إلى الأمام .

# شيلي

## الانقلاب المضاد والعوامل الخارجية

بقلم : مانويل كانتيرو

السمت السياسة الخارجية لحكومة الوحدة الشعبية  
بالجمع بين تقاليد النضال العظيمة من أجل الاستقلال  
ومتطلبات عصرنا وهي سياسة ذات طابع وطني عميق  
ومعادية للامبريالية بعزم .

وكانت الحكومة الشعبية على صواب عندما قررت تعزيز  
التعاون والصداقة مع البلدان الاشتراكية بهدف تحقيق  
الاستقلال السياسي والاقتصادي لشيلي ، وقد نجحت في  
ذلك الى حد بعيد . وكذلك وسعت صلاتها مع البلدان  
ال اخرى على اساس حق تقرير المصير وبما يتفق مع مصالح  
الشعب الشيلي . وقد اصبحت هذه السياسة الخارجية  
المعادية بوضوح للامبريالية الاساس لتعزيز العلاقات مع  
البلدان غير المنحازة ولتدعيم الصداقة والتضامن مع الشعوب  
ال تابعة والمستعمرة وبالتحديد الشعوب المناضلة في سبيل  
تحريرها . ورفعت الحكومة الشعبية بجسارة مبدأ عدم التدخل  
وكافحت جميع محاولات التمييز والتفرقة والفسخوط او  
العصار الذي تفرضه القوى الامبريالية وشنت نضالا نشطا  
وحازما من أجل السلام .



ودعا البرنامج الأساسي لحكومة الوحدة الشعبية الى التحرر الوطني والاجتماعي والنضال ضد الاحتكارات والاقطاع التي تتحمل المسؤولية الأساسية في تخلف البلاد وفقر الشعب العامل ، وعبر البرنامج بوضوح عن رغبة الشعب في أن يرى شيل مستقلة وقوية . ومتلاحمة سياسية الحكومة الشعبية تلاحبا عضويا مع نشاطات كل القوى التقدمية الساعية الى الانفراج والسلام والاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي وحظيت بالتأييد الشعبي في جميع أنحاء العالم ، وكان اجتماع الرئيس الليندي مع الرئيس لانوسي ( رئيس الارجننتين ) بمثابة ضربة للسياسة الامبريالية ، سياسة « الجبهات الأيديولوجية » . وكانت زيارات الرئيس الليندي لكل من بيرو والمكسيك وفنزويلا وكولومبيا واكوادور وكوبا والجزائر والاتحاد السوفيتي تعبيرا عن الصداقة العميقة والرغبة المخصصة في التعاون . وكان الاستقبال الحافل الذي قوبل به الرئيس الليندي من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٧٢ والصدى الواسع للخطاب الذي ألقاه دليلا حيا على ما وصلت اليه السياسة الخارجية للحكومة الشعبية من تأثير ومدى .

ورفعت الحكومة الشعبية الى مستوى كفي جديد وعال ، يتفق تماما مع مصالحنا الوطنية ، علاقات شيل السياسية والاقتصادية والثقافية مع البلدان الأخرى وذلك بمواصلة تقاليد النضال التاريخي الطويل لشيل في سبيل الاستقلال والديموقراطية . ولم يحدث أبدا من قبل أن تمتعت بلادنا بشل هذه العلاقات الوثيقة والمتسقة والمحترمة مع باقي العالم .

وخلفت مختلف التدابير التي اتخذت هذه السياسية طروفا أكثر موثقة لتقليد اصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة الجذور ودعمت الاستقلال الوطني لشيل .

وصلت الحكومة الشعبية الى السسلطة في شيل وشرعت في ادخال اصلاحاتها الأولية في مرحلة تميزت بتغير علاقات القوى في السلام وتمثلت في نمو قوة البلدان الاشتراكية وازدياد نفوذ وجاذبية الأفكار الاشتراكية بالنسبة للشعوب بمختلف درجات تطورها ، والسياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي وما تمثله من جهود مثابرة وحازمة وفعالة من أجل السلام ومثال كوبا الاشتراكية الذي أظهر امكانية احراز انتصارات وتحولات مشابهة في القارة ، واتساع وتعدد الحركات المعادية للامبريالية في أمريكا اللاتينية ، ونهوض حركة الاستقلال في المستعمرات ، والدور الكبير للطبقة العاملة الأوروبية وتساعد نفوذ الاحزاب الشيوعية في هذا النضال ، وأخيرا نمو الحركة الديموقراطية في قلعة الامبريالية - الولايات المتحدة . ولاشك أن جميع هذه التحولات باعترابها أحد مكونات الوضع الدولي الجديد قد أحدثت تأثيرا ايجابيا على الأحداث الشيلية وسهلت انتصار الشعب وعملت العملية الثورية وبلورت مغزاها العالمي .

ولم يكن من الممكن أن تتطور العملية النووية في شيلي إذا لم تكن هناك في العالم قوى ضخمة تعمل من أجل السلام والانفراج فمن ناحية لم يكن من الممكن أن نشهد التعاطف والصدقة والأمال التي فجرتها الأحداث الشيلية إذا كانت الامبريالية ما زالت محتفظة بسيطرتها المطلقة على العالم .

وقدم الاتحاد السوفيتي ومعظم البلدان الاشتراكية الأخرى انطلاقاً من الاخلاص لمبادئ الاممية البروليتارية مساعدة حاسمة لشيلي لتنفيذ التحولات الاقتصادية وغيرها من التحولات . ويقدر الشعب الشيلي تقديراً عالياً هذه المساعدة الملموسة والحقيقية . فلم يكن خافياً على الشعب وكيف عاينت السفن السوفيتية في زيادة انتاج الأغذية الغنية بالبروتين وكيف أدخلت تحسينات تكنولوجية في صناعة النحاس وكيف بدأت عملية بناء ضخمة للسكان الشعبي وكيف شرع العمل في مجمعات صناعية - زراعية جديدة معاونة للإصلاح الزراعي ، وكيف تم تدريب الكوادر الجديدة . وعبرت كوبا عن تضامنها الأخرى المخلص بالمصونات التي قدمت في المجالات الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية والخدمات الاجتماعية . وتلقت الحكومة الشيلية مساعدات قيمة من المكسيك وعدد من البلدان غير المنحازة وقد عبر كل هذا عن المصالح الموضوعية المشتركة للشعب في أن توسع بصورة متواصلة النضال ضد الامبريالية وفي سبيل السلام والتقدم الاجتماعي .

وهكذا ، وضمت الأسس للتجسين المستمر للمستويات المعيشية بالاستناد الى عمل وجهه الشعب والامكانيات الواقعية لوضع نهاية للاقتصاد الانتعاشي والتكنولوجي على الامبريالية بالتأييد والتضامن من جانب القوى التقدمية . وفي هذا كله يكمن السبب في الحكم بالموت الذي أصدرته الامبريالية على التجربة الشيلية .

ويوما بعد يوم يتضح بصورة متزايدة أن قاهر الامبريالية مع الرجعية الداخلية مع عدم التحرك الكافي من جانب الحكومة الشعبية هو الذي لوقف العملية النووية . فالامبريالية هي التي خطعت وأشرقت على الأعمال الفسادة - للثورة التي كانت تشن بانتظام ضد حكومة الوحدة الشعبية والتي كان يجري تنفيذها جزئياً عن طريق تجنيد العمال . والامبريالية هي التي رسمت الاستراتيجية وحددت مراحل وأشكال هذا الصراع وأولكت الى المخابرات الأمريكية مهمة تنفيذ مخططاتها الإرهابية .

وكانت هناك استراتيجية واحدة تحكم جميع نشاطات المخطط الامبريالي وكانت تنفذ من قبل مركز واحد تحت تصرفه أموال طائلة لا حد لها وتأكلت هذه الحقائق في تقرير لجنة مجلس الشيوخ الأمريكي برئاسة السناتور فرانك تشبرش التي تولت فحص نشاطات المخابرات المركزية الأمريكية في شيلي في فترة تولى الحكومة الشعبية السلطة . وقد

لعبت الأجهزة التالية دوراً نشطاً في صياغة وتنفيذ السياسات الموجهة ضد الحكومة الشعبية : مجلس الأمن القومي و « لجنة الـ ٤٠ » التابعة له التي تولت التنسيق بين نشاطات الأجهزة الحكومية ، والمخابرات المركزية ، والبنسجون ، ووزارة الخارجية والقوات المسلحة . وكان يرأس هذه اللجنة هنري كيسنجر وكانت جميع أعضائها تتم بالوافقية المباشرة من جانب الرئيس نيكسون . وقد ألح النقاب عن جزء من هذا المخطط التخريبي الرئيس سالفاتورو الليندي عندما نشر وأذاع الوثائق السرية لك « آي تي لا تي » ، وكان هذا المخطط التخريبي يتضمن ضمن ما يتضمن المخطط التي وضعت بعناية لمنع تولى الليندي الرئاسة في عام ١٩٧٠ .

استغرق العمل ضد الحكومة الشعبية في تخطيطه وإعداده سنوات عدة . وفي خلال هذه السنوات لجأت الامبريالية الى استخدام مختلف أنواع الكتيك ، « فرق السلام » التي استُخدمت كمركز استخبارات للتغلغل في صفوف الجماهير ، والفنظمات النقابية الأمريكية استخدمت لمتسلل وأحداث القسم في الحركة النقابية الشيلية ، وتولت الولايات المتحدة بعض الابحاث التي أشرفت عليها الجامعات الشيلية . . الخ . وبدأت « لجنة الـ ٤٠ » عملها في شيل في فترة تسبق بكثير انتخاب الليندي وفي الفترة التي تلت ذلك . ولكن الفضيحة البورجوازية حاولت أن تشيع الفكرة بأن الامبريالية لم تبدأ التحرك والعمل إلا رداً على طس التدابير والإجراءات التي اتخذتها الحكومة الشعبية ضد المصالح الأمريكية . وقد سجل تقرير تشيرش أن « لجنة الـ ٣٠٣ » التي سبقت تكوين « لجنة الـ ٤٠ » قد ناقشت التدابير العملية لمنع انتصار الشعب في انتخابات الرئاسة .

وكان أحد التدابير ، أن لم يكن أكثرها فعالية ، هو التسلل الى القوات المسلحة بمختلف الوسائل وشتى الطرق . ووضعت استراتيجية وجبة لتعبج الجيش بصفة العداء للشيوعية وإعداد كوادره لمحاربة « التخريب » ولم تترك وسيلة ما دون أن تستخدم لوضع الجيش في خدمة الامبرياليين

في عام ١٩٥٢ ألهمت حكومة فيديلا الخاتنة اتفاقية ثنائية للدفاع مع الولايات المتحدة وبذلك وضعت البلاد في إطار برنامج المعونة العسكرية الأمريكية . وقد وجه الجزء الأكبر في هذه المعونة في نشرة لاحقة بعد انتصار الثورة الكوبية الى شيلي من أجل اعداد قواتها المسلحة لتكنت وسحق « الانتفاضات » ، أي « لمحاربة شعبها » . وفي الواقع كانت شيلي تتلقى « معونة » أكبر من المعونة التي كانت تقدم الى بلدان امريكا اللاتينية الاخرى سواء في حجمها الكلي أو في حجمها بالنسبة للفرد . وفي أعوام ١٩٥٠ - ١٩٦٨ تلقى ٢.٦٤ شيليا تدريهم في الولايات المتحدة الأمريكية وتلقى ٥٤٩١ آخرون تدريهم في منطقة قناة بنما . وطبقاً للوثائق الرسمية الأمريكية اتسع برنامج التدريب في بنما في عام ١٩٦٨ وحصلت

توسيع الآخر في العوام ١٩٧٠ - ١٩٧٣ . وقد صاحب هذا كله إمدادات أفضل من الأسلحة . وسجل تقرير تشريش أنه في عام ١٩٦٩ « طلب مركز » المخابرات المركزية الأمريكية « في سانتياجو وأجيب إلى طلبه بأن يتولى إنشاء شبكة مخابرات في القوات المسلحة الشيلية للامداد لانقلاب . وقد شمل هذا البرنامج البرى - فى خلال أربعة أعوام - تجنيد عملاء فى الأفرع الثلاثة للقوات المسلحة الشيلية من صفوف قواد الفرق . وصفوف الضباط الصفار وأيضا من صفوف الجنرالات المتقاعدين وضباط الخدمة الإدارية والضاكر . ومع نهاية عام ١٩٧١ وفى بداية عام ١٩٧٢ كانت المخابرات المركزية الأمريكية قد كتفت برنامج تفلعلها العسكرى . وأشارت تقارير المخابرات من التقدم فى عملية التخطيط لإحداث انقلاب إلى فترتين حاسمتين : الفترة الأولى فى الأسبوع الأخير من شهر يونيو عام ١٩٧٣ ، والفترة الأخرى فى نهاية شهر أغسطس والأسبوعين الأولين من شهر سبتمبر » .

وقد مولت الامبريالية بانتظام زعماء سياسيين وصحفا رجعية وثقافات ومنظمات ثقابية فى جميع أرجاء القارة . ويقول تقرير تشريش أن « اللجنة ال ٤٠ » قد خصصت أموال ضخمة لمساندة وسائل الاعلام المعارضة فى حملاتها الدعائية العنيفة . وقد كانت هذه « الموعية » تدفع تحت الإدماء المزيف بأن حرية الصحافة مهددة من قبل الحكومة الشعبية .

ووفقا لوثائق المخابرات المركزية - كما جاء فى تقرير تشريش - فأن هذا لعب دورا كبيرا فى تهيئة المناخ للانقلاب العسكرى فى عام ١٩٧٣

وكانت الامبريالية تضع فى أولى المهام قلب الحكومة الشعبية . ولم يكن هذا واجبا فقط إلى رغبتها فى المحافظة على مصالحها الاقتصادية فى شيلي بل كان واجبا أساسا إلى رغبتها المحومة فى منع انتشار التجربة الثورية الشيلية فى البلدان الأخرى ومنع تأثيرها على مستقبل أمريكا اللاتينية . وتوضح هذا أحد المذكرات الخاصة بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية وقد كتبت بعد انتخاب سلفادور الليندى كرئيس للجمهورية بإتمام قليلة . ويقول المذكرة « فيما يتعلق بالتهديد للمصالح الأمريكية . . . تضع النتائج التالية : « ١ » لا توجد للولايات المتحدة مصالح وطنية حيوية فى شيلي ، ومع ذلك فمخاطرها الاقتصادية ستكون كبيرة (٢) . لن يتأثر كثيرا ميزان القوى العسكرى العالمى بوصول حكومة الليندى للحكم (٣) غير أن انتصار الليندى يجلب خسائر سياسية وسيكولوجية كبيرة : « ١ » التأثير ورد الفعل الذى يحدثه فى البلدان الأخرى والتحدى الذى يمثله لمنظمة دول أمريكا اللاتينية معا يعرض وحدة شبه القارة للخطر : « ٢ » انتصار الليندى وما يمثله من هزيمة سيكولوجية أكيدة للولايات المتحدة وتجاح سيكولوجى حاسم للأيديولوجية الماركسية »

وكان الصدى العالي للعملية الثورية في شيلى ، تلك العملية التي شكلت من وجود أمكانية حقيقية وواقعية لاستيلاء الشعب على السلطة بطريقة سلمية ولأحداث تغيرات هيكلية عميقة في جهاز الدولة البورجوازية حافزاً للامبريالية للتحرل .<sup>١٥</sup>

وكانت الامبريالية وهي تسعى الى تحقيق هدفها الاساسى ، تضع في اعتبارها الدفاع عن مصالح الاحتكارات المتعددة - القومية العاملة في شيلى . ففي عام ١٩٧٠ كانت شيلى تعتبر بلداً تبعاً يعتمد للدرجة كبيرة في صادراته على سلعة واحدة . وكان جزءاً كبيراً من البضائع المستوردة وخاصة السلع الاستراتيجية يأتى من الولايات المتحدة . وكان النظام المالى الشيلى يعتبر ذليلاً تبعاً لأمريكا . وكان العجز في التجارة التقليدية وميزان المدفوعات يغطى عن طريق الحصول على المزيد من القروض الأجنبية والتدقيق غير المقيّد وغير المحدود لرأس المال الأجنبى وخاصة في الصناعات الأساسية . ومع أن الامبريالية كتفتت في الستينات من ثقلها في الصناعات المتطورة الأكثر ديناميكية ، إلا أن احتكارات الولايات المتحدة حافظت مع ذلك على مراكزها التقليدية في المناجم والتعدين . وفي عام ١٩٦٨ كانت الشركات الأجنبية تسيطر على أكثر من ٧/١ من رأس المال المستثمر في الإنتاج ، ومن بين مائة مؤسسة كبرى تعمل في البلاد كان هناك ٦١ مؤسسة يشترك فيها رأس المال الأجنبى و ٤٠ منها خاضع تماماً للإدارة الأجنبية .

ولهذا كان المستثمرون الأجانب يحتلون ارباعاً عالية . وقد أكد الرئيس الكيندى يوم أن أعلن تأميم شركات النحاس أن الأرباح التي جنتها الشركات الأمريكية في الفترة ما بين ١٩٢٠ حتى عام ١٩٧٠ بلغت ١٥٧.٦ مليون دولار ، بينما أن الاستثمارات الأولية لهذه الشركات الأجنبية لم تتعدى ٥٠ مليوناً أو ٨٠ مليون دولار .

ولجأت الامبريالية بكل الوسائل المتاحة لتقويض الإصلاحات النسبية كانت شيلى تنفذها ، ولكن اهتمامها الأكبر كان متخسباً على الحيلولة دون انتشار « مبدأ الكيندى » الى البلدان الأخرى .

وبلا شك فإن نتائج غير سارة على الإطلاق للاحتكارات المتعددة القومية التي تعمل في البلدان التابعة الأخرى كانت ستحدث في انتشار التجربة الشيلية في تأميم شركات النحاس الكبرى . وبدون الامبرياليون جيداً أن نجاح التأميمات في بلدنا سيكون له صدى واسع خارج حدود شيلى .

ويمثل تأميم الاستثمارات الأجنبية في بلدان العالم الثالث ضربة قاصمة للاحتكارات المتعددة - القومية ، حيث أن التأميم لا يشمل فقط الأصول

الثابتة لهذه الاستثمارات بل أيضا الأرباح الجشعة التي تراكمت لدى هذه الاستثمارات . ومن هنا فإن « مبدأ الليندى » القائم على هذه الصورة يؤدي تطبيقه الى تفويض الركائز الأساسية لرأس المسال الاستثمارى . وقد فوض قانون تأمين شركات النحاس الذى وافق عليه البرلمان بالإجماع ، فوض الرئيس الليندى فى تقرير التعويضات التي تمنح لهذه الشركات فى ضوء الأرباح الزائدة التي حصلت عليها هذه الشركات الأجنبية « بما فيها الأرباح السنوية للاحتكارات الأمريكية الشمالية فى شيلى مصوبة من بداية شهر مايو ١٩٥٥ » .

وفوض الرئيس الليندى فى تحديد مستوى الربح العادى وما زاد من ذلك يعتبر من الأرباح الاستثنائية . وقد جعل هذا فى الامكان أى تستعيد شيلى على الأقل اجزأ من الأرباح الهائلة تآلى جمعيتها للاحتكارات الأمريكية على مدار ١٥ عاما .

وكانت أرباح الاحتكارات الأمريكية الشمالية « المحولة » الى الولايات المتحدة عدة مرات من استثمارات فى شيلى . وفوق ذلك ، فإن آناكوندا وكينيكوت « الشركات الأمريكية الكبرى المستقلة لمستودعات النحاس فى بلادنا » كانت تحقق أرباحا فى شيلى أكبر كثيرا من الأرباح التي تحققها فى أى مكان آخر من العالم . وعلى سبيل المثال فإن أحد فروع آناكوندا فى شيلى حققت فى الفترة ما بين ١٩٥٥ و ١٩٧٠ رابحا سنوية يقدر بـ ٢١٠ فى المائة بينما كانت تحقق ٣٦ ٪ فى بلدان أخرى . أما شركة كينيكوت فقد تفوقت فى هذا المجال ، فقد بلغ متوسط الربح السنوى المحقق لديها ٥٢٨ ٪ ، وفى بعض السنوات ارتفع الى ١٠٠ ٪ ، وفى عام ١٩٦٨ وصل الى ٢٠٠ ٪ ، هذا بينما كان متوسط الربح السنوى المحقق فى البلدان الأخرى لا يتعدى ١٠ ٪ . وفى هذا الصدد ، أعلن الرئيس سالغاور الليندى أن أرباح بعض المشاريع المؤممة فى خلال السنوات إل ١٥ الماضية قد حققت أرباحا قياسية للدرجة أننا بعد أن أدخلنا قيودا معتدلة على الربح - ١٢ ٪ سنويا - تمكننا من أسترجاع مبالغ كبيرة . وهكذا فقد أصبحت كل من آناكوندا وكينيكوت مدينة للحكومة الشيلية بعد أن خصصت هذه المبالغ مسن التعويضات .

وقد سبت الاحتكارات الأمريكية والحكومة الأمريكية حملة ضغوط هائلة ضد شيلى وذلك بهدف منع انتشار التجربة الشيلية الى البلدان التابعة الأخرى . وفرضت آناكوندا حظرا على الأصول الشيلية فى الولايات المتحدة . وضادت كينيكوت شحنة من النحاس الشيلى وبعثتها فى فرنسا وهولندا والسويد . وكان الهدف هو منع شيلى من الحصول على التقنى الأجنبي وبث الاختلال فى صادراتها من النحاس وخفى البلاد يفرض خصمات مالية عليها .

وعلمت مجلة « التايم » في عددها بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٧٢ قائلة :  
« ان المسؤولين في شركة كينيكت جازمون على تصعيد اجراءاتهم  
ضد شيلى . واصبح مكتب الشركة في مانهاتان والذي يعمل فيسسه  
المستشار الاقتصادي بيرس ماكرزى والذي يقود الحملة اشبه بفرقة  
العمليات العسكرية . فالتقارير عن سفن الشحن تغطي مكتبة وتوجد على  
احد جدراته خريطة كبيرة توضح مسارات السفن . وفي الوقت الحالي  
يقوم بمراقبة تحركات ست سفن على الأقل متجهة لاوروپا وهي محملة  
بالمعادن وعندما تستصل الى الموانئ الاوروپية ستجد في انتظارها وكلاء  
ومعهم احكام من المحاكم بالحجز عليها . »

ولم تقف هذه الاحتكاكات المتعددة - القومية التي مستها قرارات  
التأميم وحدها في هذه الحملة الهجومية المنظمة فقد انضمت اليها الحكومة  
الامريكية وجاء في اثرها البنك الدولي . وصندوق النقد الدولي .

وبالطبع لم تكن هذه الحملة الموجهة ضد تأميم النحاس وضد « ميدل  
الليندي » مثل دهنشة او مفاجأة كبيرة . . فالامبرياليون لن يتوانوا في  
خوض صراع حياة أو موت . عندما تتعرض مصالحهم للخطر .

وكان على شيلى التي تواجه هذه الهجومات ان تتبع سياسة خارجية  
من نوع جديد ، سياسة تتفق مع مصالحها الوطنية في مجال التجارة  
الخارجية وتحضى احتياطيا من النقد الاجنبى ويتطلب هذا اجراء  
وتنفيذ اصلاحات تستهدف تأكيد الاستقلالية في السياسة الخارجية .  
واصبحت اجهزة الدولة تتولى عملية تصدير الجزء الاكبر من تجارتها  
بعد تأميم النحاس والحديد والنفثات . وفي عام ١٩٧١ بلغت حصة  
الدولة من مجمل الصادرات ٨٤ في المائة ووصل الرقم الى ٩٢٪ في  
عام ١٩٧٣ . وفي مجمل الواردات بلغت حصة اجهزة الدولة من  
مجمل الواردات ٥٥٪ في عام ١٩٧١ ووصلت الى ٧٦٪ في عام  
١٩٧٣ ، ولعبت رقابة الدولة دورا هاما في التخطيط وتنمية  
التجارة الخارجية واصلاح هيكلها المختل ، واتفيا في مقاومة السياسات  
الامبريالية الصراعية .

وساهلنا ايضا تأميم النحاس وتأميم البنوك في اتخاذ خطوات كبيرة  
نحو تحقيق الادارة المركزية للاحتياطيا في العملات ، الذي كان معظمه  
محجوزا في حسابات شركتى آناكوندا وكينيكت لدى البنوك الاجنبية  
وحققنا بذلك تقدما هاما في تحقيق الادارة المركزية للتجارة الخارجية  
ولعمليات النقد الاجنبى . وبدأ يتبلور جهتا حكومى للتجارة الخارجية  
وهذا الجهتا جنباً لبعض مع هذه من الاجراءات الاخرى تمكن الحكومة  
من اعادة صياغة علاقاتها الدولية .

ويجب أن تعرف أنه إذا كانت الامبريالية قد تمكنت في النهاية من تنظيم عمليات مضادة للثورة على نطاق واسع وذات فعالية تهدد الحكومة الشعبية فإن هذا يرجع إلى أن التباير التي اتخذتها القوى الثورية وحلفاؤها لم تكن على درجة كافية من الحزم . وحدث في الواقع تهوين واضح من قوة العدو الرئيسي نابع من عدم الإدراك الكافي سواء من الناحية النظرية أو العملية للخطر الامبريالية . ويمكن استقراء سوء التقدير هذا في اعتقادنا إلى المعرفة الدقيقة للسلمات الهيكلية الأساسية للمجتمع الشيلي . ويرجع هذا بدوره إلى المبالغة في تقليد بعض السلمات الخاصة بالمجتمع الشيلي . فمن ناحية كانت هناك مبالغة في التحول الثوري الذي تم على أساس من الشرعية المشكوك فيها ، ومن الناحية الأخرى ساد الاعتقاد بأن الطبقة العاملة تستطيع وحدها وبدون أية مساعدة خارجية أن تؤمن التقدم الظاهر للعملية الثورية . وليس التحليل النهائي حدثت هذه الأخطاء نتيجة لتقليل من أهمية اعتماد القوى الثورية على الجماهير اعتمادا كاملا .

وهناك عامل سلمي آخر تمثل في النظرة المتميزة لدى بعض الدوائر التي لا ترى في حل المشاكل الاقتصادية عنصرا رئيسيا في الصراع من أجل السلطة ولذلك تقلل أهمية المعونة من جانب البلدان الاشتراكية . وفي الواقع فقد خلق هذا ظروفا مواتية للأعمال التخريبية من جانب الامبريالية والأوليغارشية وخاصة في الاقتصاد ، ولازدياد عملية إشاعة الدبابه في جميع نواحي حياتنا القومية .

وكانت سياسة « إشاعة عدم الاستقرار » التي نفذتها الامبريالية بحزم تعتمد على معرفة دقيقة بالهيكل الاقتصادي لشيلي ولطاقاتها المحدودة وهي نتاج سنوات طويلة من التبعية . وعندما قال فيكتور أنثا يجب أن نجعل الاقتصاد الشيلي «يعلو صراخه » لم يكن هذه العبارة جوفاء ، فروابط التبعية كانت قوية جدا ولم يكن كسرهما سوى عملية صعبة ومعقدة . ويكفي أن نذكر في هذا الصدد أنه في الفترة ما بين ١٩٥٥ و ١٩٧٠ كانت ٣٧٪ من محصل وارداتنا وحوالي ٥٠٪ من البضائع الانتاجية تأتي من الولايات المتحدة . ولكن هذه الأرقام لا تكفي لأعطاء صورة واضحة عن مدلول القرار الذي اتخذ ضد بلادنا بهدف « منع وصول صامولة واحدة أو بندقية واحدة إلى شيلي » . ولكي ندرك النتائج المترتبة على مثل هذا القرار يجب علينا أن نضع في إعتبارنا تركيب وارداتنا والتي تشتمل على مواد كثيرة ليست موجودة في الداخل ، فأكثرم من ٩٠٪ من تجهيزات صناعة النحاس و ٨٧٪ من قطع الفيسان لصناعة البترول كانت تستورد من الولايات المتحدة وينطبق نفس الشيء على صناعة الصناعات ..



وكان لتسوية المالية التقليدية للولايات المتحدة تأثيرا عظيما ايضا . فجميع العمليات المالية القصيرة - الاجل كانت تتم عن طريق البنوك الأمريكية الكبيرة ووفقا لشروطها . وكانت القروض الطويلة الاجل تأتي اساسا من حكومة الولايات المتحدة او المؤسسات المالية الدولية التي تخصص للدرجة كبيرة لها . وعلاوة على هذا ، كانت هذه القروض لا تمنح الا وفقا للشروط الملائمة الاهداف ومصالح الامبريالية في شيلى .

وتنفيدا لسياسة « اشاعة عدم الاستقرار » . حفظت البنوك الأمريكية عمليات التحويل القصيرة الاجل من أكثر من ٣٠٠ مليون دولار قبل ١٩٧٠ سبتمبر ١٩٧٠ الى ٣٢ مليون دولار فقط . وكذلك اوقفت معظم المؤسسات التمويلية الدولية التي تتلقى الوحي من الولايات المتحدة منح القروض لشيلى . وادت سياسة « اشاعة عدم الاستقرار » في التجارة الى زيادة الصعوبات في طريق الولادات حتى من قبل البلدان الأخرى .

ويضاف الى ذلك ، الخطر وغيره من الاجراءات التي اتخذت لتسدد الطريق امام الصادرات الشيلى من النحاس والنيكل الأخرى .

وتسبب الحصار الاقتصادي في خسائر كبيرة . ولا يوجد ادنى شك في أن سياسة « اشاعة عدم الاستقرار » والمشاكل والصعوبات التي خلقتها قد سهلت الطريق امام الانقلابيين ومكنتهم - ضمن أشياء أخرى - من الاعتماد على القسم معيشة من السكان . ومع ذلك ، فقد أمكن الفشل الحصار المفروض لدرجة كبيرة . ويتسبب هذا أهمية خاصة لأنه يبرهن أنه في ظل الظروف الدولية الراهنة هناك امكانيات متاحة امام البلدان الشبيهة لشيلى لاتباع سياسة مستقلة في الفصل ضد الصندوق الاقتصادي الامبريالي . ونجونا بالتدرج في أحداث تغير جوهري في الطابع الجغرافي لتجارتنا الخارجية .

وهبطت وارداتنا من الولايات المتحدة هبوطا حادا وحصلنا على الوارد الخام وقطع الفيل والالات من بلدان أخرى . وباستثناء الخطر الذي فرضه احتكار كينيكوت ، فإن صادراتنا استمرت في مجراها العادي . وكذلك أحدثنا تغييرا أساسيا في نظام التمويل القصير الاجل وأبرمنا اتفاقيات مع البنوك في البلدان الاشتراكية وبعض بلدان أمريكا اللاتينية والبلدان الأوروبية الرأسمالية .

ويبرهن فشل الحصار الاقتصادي - التي كادت التجربة النشورية الكوبية والتجربة الثورية في عدد من البلدان الأخرى - أن الاحتكارات

الأمريكية لم تعد تتمتع بالسيطرة المطلقة . فلأن ، مع تغير ميزان القوى العالمى ، أصبح فى وسع القطر الذى يحده نهجا مستقلا لمسانده بمسند تخلصه من التبعية الامبريالية - أن يعتمد على المساعدة من جهات عديدة لولا ، يمكنه الاعتماد على مساندة البلدان الاشتراكية . وكذلك تكشف المثال الذى غريته شيلى عن وجود فرص متاحة لقيام تبادل اقتصادى أوسع مع بلدان أمريكا اللاتينية ، هذا رغم أن هذه الفرص لم تستغل بالكامل نظرا لأن الروابط الاقتصادية لهذه البلدان فى معظمها مع الولايات المتحدة . وأوضحت أيضا تجربتنا امكانية إقامة علاقات اقتصادية مع بعض بلدان المعسكر الامبريالى بالاستفادة من التناقضات فى داخل هذا المعسكر . وتطورت علاقات شيلى مع عدد من البلدان الرأسمالية المتطورة بصورة طبيعية وتوسعت فى بعض الحالات للدرجة الكبيرة .

وتجسست حركة التضامن الدولى مع حكومة الوحدة الشعبية فى أشكال عديدة من قضيح المخططات الامبريالية مثل فرض الحظر على صادرات النحاس الشيلى الى البلدان الأخرى وتنظيم «متحف التضامن» الذى شاركه الثنائون العالميون المشهورون فى اعداده .

وهناك ارتباط وثيق بين التضامن الدولى مع شعبنا بعد الانقلاب الفاشى والفوضى الدولى للحكم الشعبى فى شيلى . ويشترك فى هذا التضامن السام واسعة من الناس دون أن تقدم أى تنازل من جانبنا فى المسائل المبدئية . وعلى العكس فإن هذا التضامن هو نتاج للسياسة الدولية الحازمة التى اتبعتها حكومة سالفادور اللينينى .

فلقد تشكلت الوحدة الشعبية ، ذلك التحالف السياسى والاجتماعى العريض ، واتصفت وكسبت السلطة ، وأجرت تحولات عميقة الجذور ، ووسعت باضطراد علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى ولم تقدم أى نوع من التهاون مع سياسة إلحاد السوفييت .

وكانت الحكومة الشعبية فى شيلى ونجاحاتها مثالا ملهما لجميع الشعوب المناضلة فى سبيل استقلالها وتقدمها الاجتماعى . وبرهنت تجربة شيلى من جديد وفى التطبيق أن الحصار والتخريب الامبريالى قد خلق مصاعب عديدة ، ولكن هذه المصاعب يمكن التغلب عليها عندما تنهض جهود الشعب ووصيه مع التضامن والمعونة من كافة أرجاء العالم .

تشيكوسلوفاكيا

# تجربة الجبهة المتحدة

بقام: توماس ترافنيشك

اظهرت بجلاد تجربتنا في تشيكوسلوفاكيا ان التعاون بين الشيوعيين وغيرهم من القوى الثورية والديموقراطية في جبهة وطنية او شعبية يلعب دورا بالغ الاهمية في النضال في سبيل تحقيق سلطة الطبقة العاملة وفي بناء الاشتراكية .

كان لينين هو اول من طرح فكرة الجبهة المتحدة . وقد توصل لينين الى ان وحدة جميع القوى المعادية للامبريالية والقوى الديموقراطية والتقدمية ووحدة تنظيماتها واحزابها في النضال من اجل احداث تغيرات ثورية وديموقراطية ذو اهمية قصوى بالنسبة للشيوعيين ، وقد استند في هذا الى التحليل الذي قام به للثورات الروسية وتطور الحركة العمالية في البلدان الاخرى في فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى .

وكتب لينين يقول انه لن الخطأ أن يعتقد المرء ان « الثورة يمكن أن يصنعها الثوريون وحدهم .. وبدون تحالف مع غير الشيوعيين في أكثر مجالات النشاط تشبهاً لا يمكن الحديث عن إمكانية نجاح البناء الشيوعي ومفهوم لينين عن الجبهة المتحدة قد شهد عدداً من الاختبارات في مختلف الظروف التاريخية والوطنية .

ويتناول هذا المقال نشوء ونمو الجبهة الوطنية في تشيكوسلوفاكيا وبالتحديد دورها في فصل الطبقة العاملة والشعب العامل كله ضد القهر الاجتماعي والسياسي في سنوات ما قبل الحرب ، وفي حركة المقاومة ضد الاحتلال النازي وفي المرحلة الديمقراطية ومرحلة الاشتراكية التي تلتها . ومن أهم دروس تجربتنا أن تكوين الجبهة الوطنية وتحولها إلى سلاح في التحولات الديمقراطية والاشتراكية التي تلتها كان ممكناً فقط عن طريق تحقيق الدور القيادي للحزب الشيوعي الذي يعمل في تحالف مع الأحزاب والمنظمات الجماهيرية الممثلة للقوى الديمقراطية والثورية في البلاد . وبكلمات أخرى فإن سياسة العمل الموحد في إطار مثل هذه الجبهة التي تجمع بين الشيوعيين والأحزاب الشعبية الأخرى لا يمكن أن تكون ناجحة إلا إذا لعب الحزب الشيوعي دور المحرك للنضال الحازم سواء « من القمة » أو « من القاعدة » من أجل عزل العناصر والقادة الأكثر رجعية في الأحزاب المتحالفة ، وإلا إذا استطاع الحزب الشيوعي أن يصبح موضوعاً القوة القيادية في الجبهة الوطنية بفصل دفاعه الحازم عن الديمقراطية دون اهدار للأهداف الثورية الاشتراكية والعمل الدخول لتطبيقها ، وإلا إذا كان قادراً على التقييم السليم للأوضاع واتباع سياسة صائبة تتفق مع مصالح الشعب العامل وتميئة الشعب العامل لنحبه وتنفيذ هذه السياسة ، وإلا إذا كان قادراً على المحافظة على تقوية دوره القيادي رغم كل المحاولات التي تبذل لحرفه إلى اتجاهات إصلاحية أو يسارية أو تجميع دوره في إطار تكتلات انتخابية عريضة .. الخ .

ولا بد لنا أن نقول انه حدث في الثلاثينات اختلافات في داخل الحزب حول طبيعة وهدف الجبهة الشعبية . فمن ناحية ، كان هناك اتجاه يميل إلى انتهازي يدعو للتعاون مع أقسام معينة من الأحزاب الإصلاحية والبورجوازية ، ومن الناحية الأخرى كان هناك اتجاه يساري انتهازي يرفض أي تحالف مع الجماعات غير الشيوعية باعتبار أن مثل هذا العمل خيانة للثورة .

لقد خلقت ظروف موافية نتيجة لاستيلاء الفاشيست على الحكم في ألمانيا وبفضل قرارات المؤتمر السابع للكونغرس والنشاط السياسي الجماهيري للحزب قيام عمل موحد للطبقة العاملة وغيرها من القوى الديمقراطية والتقدمية . وكانت الحاجة إلى مثل هذه الوحدة قوية

بصورة خاصة عندما أصبحت تشيكوسلوفاكية البورجوازية - الديمقراطية  
مواجهة بالخطر الحقيقي في فقد استقلالها الوطني . اننا لم نتجح في  
تلك الأيام كي نخلق جبهة شعبية اذا تجاوزنا من ذكر حكومة الجبهة  
الشعبية .»

لماذا ؟ يكمن السبب الرئيسي ، كما أعلن الحزب الشيوعي ، في خيانة  
البورجوازية التي لم تتردد - مثلها مثل حلفاء تشيكوسلوفاكيا -  
الرأسماليين - في التضحية باستقلال الجمهورية خدمة لمصالحها الطبقية  
الخشنة الخاصة . ولكن المسؤولية تقع أيضا على هؤلاء القادة للأحزاب  
والمنظمات « التي تتكون اساسا من العمال الصناعاتيين وغيرهم من  
أقسام الشعب العامل » الذين طارضوا وحدة الطبقة العاملة وبالتالي  
أضعفوا مركزها السياسي .»

وبكلمات أخرى فان تشيكوسلوفاكيا البورجوازية رغم أنها كانت نموذجا  
كلاسيكيا لتعدد التنظيمات السياسية في المجتمع البورجوازي « وهو  
النموذج الذي يعتبره الآن المعاونون للماركسية كما كان الحال في الماضي  
النموذج الحي الوحيد للديموقراطية الحقيقية والعريضة » ، إلا أنها  
لم تستطع أن تحول دون حدوث هذه المأساة الوطنية . وقد حصرم  
نظام الأحزاب السياسية في تشيكوسلوفاكيا في تلك الفترة الطبقة العاملة  
وقطاعات أخرى من الشعب الكادح من أية فرصة لكي تؤثر بفعالية  
على مجريات السياسة الداخلية والخارجية للبلاد ، حيث أن هذا  
النظام بطبيعته كان يصر ويدافع عن مصالح راس المال . وفي تلك الأيام  
التراجيدية للشعبين التشيك والسلوفاك كانت القرارات لا تصدر عن  
الشعب بل عن هؤلاء الذين يتلاعبون بنظام تعدد الأحزاب السياسية وهم  
من البورجوازية الكبيرة . وتجهلت تماما وجهة نظر المعارضة من قبل  
هؤلاء البورجوازيين والأصلاحيين الذين يروجون أن جوهر الديمقراطية  
يكن في وجود المعارضة وحريتها « هنا بالرغم من أن المعارضة كانت  
تمثل غالبية الشعب التشيكوسلوفاكي . وبالرغم من كل الجهود التي  
بذلها الحزب الشيوعي والعرضي التي قدمها الاتحاد السوفيتي  
للمساعدة فان هذه السياسة التي اتبعت قد أدت الى خيانة ميونخ  
وما نتج عنها من تمزيق أوصال البلاد واحتلالها وخطر الإبادة الجماعية  
لشعبين التشيكي والسلوفاكي .»

وكان الحزب الشيوعي ، في تلك الأيام ، هو القوة المنظمة الوحيدة  
التي شنت نضالا فعلا وحازما . وأدت سياسته التي صاغتتها قيادة  
الحزب وكليمنت جوتوالد شخصيا الى تكوين جبهة وطنية واسمى  
التمثيل . وكان هدفها هو طرد الغزاة النازيين وأعادة استقلال وسيادة  
تشيكوسلوفاكيا وتوسيع الحقوق الديمقراطية للشعب - وباختصار  
الكفاح من أجل انتصار الثورة الوطنية الديمقراطية . وأكد الحزب

الشيوعي في كل مرحلة من مراحل طفالة الشجاع القوتون الحاسم للطفلة العاملة ولم تنس أننا ان الثورة الوطنية والديموقراطية هي المسندة للثورة الاشتراكية . وتشكلت في جميع أرجاء البلاد حتى في قسرة الاحتلال النازي كجان وطنية سرية تضم ممثلين لجميع القوى الوطنية - العمل والفلاحين والمنتجين وحتى ممثلي البورجوازية المعادية للفاشية

وقد اثبتت الأحداث التي تلت ذلك صحة هذا المفهوم من الجبهة الوطنية ففي هذه الفترة الحاسمة من تاريخ شعبنا كان العامل الحاسم في النضال من أجل التقدم الاجتماعي يكمن في المركز الايديولوجي والسياسي الذي تحتله الطبقة العاملة وحزبها الماركسي - اللينيني ودور ووزن الحرب الشيوعي ونفوذه الجماهيري . وأقلم الحزب الشيوعي صلات وثيقة مع الجماهير وتولى قيادتها واضعا في اعتباره وجبات نظرها وحدتها كلها الأهداف التي تتفق مع احتياجات الشعب . وأوضح الشيوعيون للشعب ان التحالف مع الاتحاد السوفييتي هو السبيل الوحيد لهزيمة النازية وتحرير بلادنا وتأمين حريتها وسيادتها . وتصدر الشيوعيون الصفوف الامامية في النضال من أجل الحرية وقدموا اعظم التضحيات مما اكسب الحزب ثقة الجماهير ومكنه من ممارسة تأثير حاسم وفعال في الفترة التي تلت تحرير تشيكوسلوفاكيا بواسطة الجيش السوفييتي .

وبالثناء من مايو ١٩٤٥ عمل الحزب الشيوعي على توجيه سياسة تشيكوسلوفاكيا الخارجية نحو التحالف والتعاون مع الاتحاد السوفييتي

وفي مجال السياسة الداخلية عمل حزبا على انجاز مهام الثورة الوطنية - الديموقراطية ، اي ، التاميم والاصلاح الزراعي وتحصيل اللجان الوطنية الى أدوات واجهزة للحكم الشعبي والادارة ، ووضع مشروع الدستور الجديد واقراره ، معاقبة المتعاونين مع النازي ومجرمي الحرب . ولم يكن من الممكن تنفيذ هذه المهام الا من خلال معارك قاسية في اعوام ١٩٤٥ - ١٩٤٨ ومن خلال السياسة التي مارسها الحزب بثبات في داخل الجبهة الوطنية وحكومتها . وفي هذه الفترة أيضا كان الحزب الشيوعي المدافع الصلب عن المصالح الحيوية للشعب العامل ولم يكن من قبيل الصدفة ان الحزب حصل على اعلى الاصوات في انتخابات ١٩٤٦ للجبهة الوطنية التأسيسية .

وبوضوح استقراء أحداث الصراع الطبقي في القرن العشرين ان البورجوازية لم تتردد مطلقا حال نشوب أي نزاع حاد في استخدام جميع الوسائل المتاحة لمنع الطبقة العاملة من الاستيلاء على السلطة والحيولة دون التقدم نحو الثورة الاشتراكية . وقد استخدم هذا التكتيك فسي تشيكوسلوفاكيا ايضا . ففي فبراير ١٩٤٨ استقال الوزراء الرجعيون عن عهد من حكومة الجبهة الوطنية وذلك في اطار المؤامرة المضادة للثورة .

ولكن هذه الإمارة أصبحت بفضل نقطة الحزب الشيوعي لحماية المكاسب الثورية للشعب وبفضل صلاته الوثيقة مع الشعب وبفضل التدعيم الدائم لتحالفه مع القوى الديمقراطية والقوى المتعاطفة مع الاشتراكية في صفوف الأحزاب غير الشيوعية ومع النقابات الثورية ومع لجان الفلاحين التي تتولى الإشراف على الإصلاح الزراعي . ولما كانت السياسة الشيوعية تخدم مصالح الطبقة العاملة وكل الشعب العامل فإن الملايين قد استجابوا لنداء الحزب الشيوعي للدفاع عن الثورة والحقت بالرجعية هزيمة ساحقة .

وأكدت من جديد أحداث عام ١٩٤٨ الفكرة الثمينية القائلة بأن الانتقال إلى الاشتراكية من خلال جبهة وطنية شعبية يمكن اتجاؤه - على أن يؤخذ في الاعتبار الوضع المحدد - من خلال نظام الحزب الواحد أو نظام تعدد الأحزاب ، فإن تحقيق مشاركة الأحزاب غير الشيوعية التي تؤيد أهداف الثورة في إدارة شؤون البلاد لا يتعارض مع مصالح الاشتراكية . أن الشيء الذي يضر مصالح الاشتراكية هو انخراط موقف سلمي من نشاطات الأحزاب والجماعات المعادية للاشتراكية . وقد برهنت تجربتنا بوضوح أن الدور القيادي للحزب الشيوعي في التحولات الاشتراكية يكمن بالتحديد في تنفيذ سياسة تتفق مع مصالح الجماهير . أدائها ديكتاتورية البروليتاريا التي تكمن وظيفتها في التخبط على مقاومة مناهضي الاشتراكية على أن تعتمد في الوقت نفسه على مساندة القوى التقدمية العريضة بين فيها غير الشيوعيين ، وعلى القوى المنضمة إلى برنامج الجبهة الوطنية التي تم تطهيرها من العناصر الرجعية .

**بوصول الطبقة العاملة إلى السلطة انفتح الطريق أمام الاشتراكية في تشيكوسلوفاكيا .** وقد كانت هذه المرحلة هي المرحلة التي تجلّى فيها بصورة كاملة دور الجبهة الوطنية كأداة رئيسية للتحولات الاشتراكية من طريق توحيد الجماهير حول البرنامج لبناء مجتمع جديد تحلت قيادة الحزب الشيوعي . وعززت الجبهة الوطنية نشاطها ومبادرات الشعب العامل في كافة مجالات البناء الاشتراكي وبما علمت كذلك في تدعيم صلات الحزب الشيوعي بالجماهير وتطوير التعاون مع الأحزاب غير الشيوعية والنظميات الجماهيرية غير الشيوعية .

يبد أن العوامل السلبية لعبت تأثيراً متزايداً في داخل الحزب ودخل المجتمع مما أدى إلى نشوب أزمة ١٩٦٨ التي كان لها تأثيرها أيضاً على الجبهة الوطنية .

وقد أشار البيان حول دور تطور الأزمة في الحزب والمجتمع بعد المؤتمر الـ ١٣ للحزب إلى أنه لفترة طويلة قبل ١٩٦٨ كانت هناك عملية الضعاف لدور الحزب وتحالفه وصلاته بالجماهير وكان من الطبيعي أن

اكتسب عمل الجبهة الوطنية طابعاً شكلياً متزايداً وبالتدريج عجزت منظماتها المكونة لها من رغبة المهام والأهداف الطروحة أمام مجتمعتها وبالتالي ازدادت عزلة. وفي هذا يكمن أحد أسباب أزمة ١٩٦٨ - ١٩٦٩ وما له مغزى كبير للغاية أن القوى المادية - للاشتراكية بمساندة من الانتهازيين اليمينيين والمراجعين داخل الحزب والمجتمع ركزوا هجماتهم على المبادئ الأساسية للجبهة الوطنية وبصورة خاصة السدور القيادي للحزب الشيوعي. وحاولوا بث الحزب الاشتراكي - الديمقراطي « الذي أتمجج باختياره عام ١٩٤٨ مع الشيوعيين » وذلك بهدف تحطيم الوحدة السياسية للطبقة العاملة التي يجسدها الحزب الشيوعي. ودفع الاشتراكيين الديمقراطيون إلى مركز المعارضة للحزب الشيوعي. كما كانت هناك هجمات مخومة على الاتحاد السوفييتي وكانت تستهدف تعزيز الصداقة الأخوية بين تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفييتي وغيره في بلدان الأسرة الاشتراكية. وتعرضت كذلك مبادئ الأممية البروليتارية والتضامن مع القوى العاملة من أجل السلام والحرية والاستقلال والديمقراطية والتقدم الاجتماعي لحملات التشكيك.

وحاول الانتهازيون اليمينيون والمراجعون الذين كانوا قبل عام ١٩٦٨ يقللون من قيمة الجبهة الوطنية، حاولوا تحويل الجبهة إلى أداة لحياء النظام السياسي القديم نظام ما قبل فبراير بل ما قبل ميونيخ. وللوصول إلى هذا الهدف اتخذوا إجراءات تستهدف إضعاف الأجهزة المنتخبة وغيرها من أجهزة سلطة الدولة، كذلك تقويض المنظمات الجماهيرية وأحداث انقسام في النقابات وحركة الشباب... الخ. وكان يغتفى وراء هذا الاهتمام البالغ فيه « والمعموم » بالجبهة الوطنية خطة تستهدف تجريتها من دورها كأداة الوحدة المئوية والسياسية للمجتمع التشيكوسلوفاكي باعتبارها الرمز والتجسيد لتحالف الطبقات والأحزاب والمنظمات التي تسعى إلى تحقيق الاشتراكية تحت القيادة الشيوعية.

بيد أن الموقف المبدئي الذي اعتلته القوى الماركسية - اللينينية في داخل الحزب والمجتمع والمعركة الأممية قد مكنتنا من مواجهة هذه الأزمة. وبفضل السياسة التي صاغتها ونفذتها بشك قيادة الحزب الجديدة برئاسة جوستاف هوساك أصبح في الإمكان تعليم المجتمع التشيكوسلوفاكي وأهاده جميع المكاسب الاشتراكية لشعبنا، بما فيها مبادئ جوتوالد، المبادئ الاشتراكية للجبهة الوطنية.

وتترك الطبقة العاملة ويدرك الشعب العامل في تجربته معنى تصدد التنظيمات البورجوازية في إطار الحكم البورجوازي وما الذي يعنيه شعار التعددية عندما يطرحه المتحدون باسم رأس المال ومنافهي النظام الاشتراكي ودعاة التفافية البورجوازية الصغيرة. وهذه التجربة قد



انتسبها الشعب العامل والطبقة العاملة خلال سنوات الجمهورية  
البرجوازية وفي خلال الماركة السياسية في فبراير ١٩٤٨ وفي خلال  
أزمة ١٩٦٨ - ١٩٦٩ ، وهي توضح أنه في كل تحول طبقي وصراع  
سياسي حاد فإن التعددية التي تدعو إليها البرجوازية سواء في إطار  
حكمها أو في إطار محاولتها لاستعادة حكمها ليست سوى فطاة تختفي  
خلقه الأطفال والتحركات العادية - للوطنية والعادية - للديموقراطية  
وبالتأكيد العادية للاشتراكية . وهذا هو السبب في أن شعبنا رفض  
بصورة حاسمة تطبيقات ومفاهيم التعددية بمختلف ، مسـمـياتها  
البرجوازية والاصلاحية .

ونحن نعتبر هذه المفاهيم وتطبيقاتهم غير مقبولة لأن محتواة بالتحديد  
معاد لمصالح الطبقة العاملة والاشتراكية . ولكننا كما اشرنا قـلا  
لا نرفض مطلقا إمكانية تعدد الأحزاب والمنافسة بين الآراء في ظل  
المجتمع الاشتراكي . وعلى التقضي من ذلك فإننا نعتـمد على هذا في  
نظامنا الوطني للقيادة السياسية للبلاد . بيد أن الشعب العامل  
التشيكوسلوفاكي يرفض نهـاج التعددية التي تسمح « بفرص متساوية »  
للقوى المعارضة للاشتراكية . وهذا هو السبب في أن الحملة الصاخبة  
التي يشنها الغرب الرأسمالي حول « خرق حقوق الإنسان » في  
تشيكوسلوفاكيا لم تجد أي تأييد في مجتمعنا حيث أن الهدف الواضح  
لتلك الحملة هو إعطاء الشرعية للنشاط المعادي للاشتراكية .

تكتسب حقوق الإنسان في ظل الاشتراكية مضمونا حقيقيا وليس  
شكليا ، فحقوق الإنسان مكفولة من خلال الملكية العامة لوسائل الإنتاج  
التي تمنع الاستغلال والظلم الاجتماعي وكذلك من خلال علاقات الصداقة  
بين الطبقات والمجموعات الاجتماعية ومن خلال التطوير الشامل للنظام  
السياسي والتوسع الطرد للديموقراطية الاشتراكية التي تعطي الشعب  
العامل دورا اكمل وأكثر فعالية في إدارة الصناعة والدولة والمجتمع  
كل . وفي المجتمع الاشتراكي لا مكان هناك للمعارضة في التركيب  
السياسي للمجتمع ، ولا يرجع هذا إلى خوف الشيوعيين منها ولكن  
ببساطة لأن الأساس الاجتماعي للمعارضة يختفي باختفاء الطبقات  
المستغلة . أما فيما يتعلق بالمصالح المتميزة للأقسام الاجتماعية المختلفة  
فإنها تتحقق من خلال النقابات والتعاونيات ومنظمات الشباب والجمعيات  
العلمية وغيرها التي تعتبر أحد الكوّنات المفسوبة للنظام السياسي  
الاشتراكي .

لقد استعادت الآن وبالكامل الجبهة الوطنية دورها ووظائفها . وحدد  
المؤتمر الـ ١٥ للحزب الشيوعي دورها في ضوء خبرة السنوات الأخيرة  
فيما يلي : « الجبهة الوطنية هي التجسيد السياسي للتحالف السياسي  
للعامل والفلاحين والمتقنين وكل الشعب والمجتمع الأسمى لشعبنا »

وقوميلاننا . وسنظل الجبهة الوطنية في المستقبل أيضا أحد الكوالات  
المختبرة والموثوق بها لنظامنا السياسي . فهي عن طريق شبكة المنظمات  
المنضوية تحت لوائها تفتح بالكامل المجال أمام المصالح والنشيطات  
والمبادرات المتنوعة للمشاركة في إدارة الشؤون العامة وتركيز الجهود  
في بناء الاشتراكية . والجبهة الوطنية من خلال أحرابها السياسية  
والمنظمات الأخرى تمكن كل مواطن من ممارسته حقوقه وحريته  
السياسية حيث أنها تقدم برنامجا عريضا للديموقراطية الاشتراكية التي  
نعمل على توسيعها وتطويرها .

« يعتبر هذا البرنامج الذي يعكس بصورة كاملة الدور القيادي للطبقة  
العاملة والدور الطبيعي للحزب الشيوعي في مجتمعنا الأساس لنشاط  
و تطوير الأجهزة التمثيلية لنظامنا كله - اللجان الوطنية ، والمجالس  
الوطنية والجمعية الفيدرالية - والأجهزة التنفيذية للدولة الاشتراكية »

وهكذا فإن الجبهة الوطنية كما نشأت وتطورت على مدار السنين تعتبر  
عنصرا رئيسيا - في النظام السياسي الاشتراكي بوصفها تنظيمًا وبرنامجًا  
وحركة في نفس الوقت . ويعتبر عملها في تنظيم المشاركة الشعبية في  
بناء المجتمع الاشتراكي المتطور وانحيازا لخطة السنوات الخمس أحد  
الجوانب الهامة لنشاط جميع منظماتها . ويعد هذا الدور تميزا مجسدا  
منه في فرق العمل الاشتراكي التي تضم أعضاء من جميع منظمات  
الجبهة الوطنية .

ويعتبر التثقيف الاشتراكي من الوظائف المهمة للجبهة الوطنية ويتضمن  
هذا غرس وتنمية موقف جديد في العمل ، والوطنية الاشتراكية ،  
والأهمية البروليتارية ، وغفرة أخلاقية جديدة .

وتركز الجبهة الوطنية الآن على جلب العدد أكبر من الناس في عملية  
صياغة وتفعيل السياسة الوطنية ، وإدارة شؤون الدولة والمجتمع ،  
والرقابة على أفعال هذه المهام - وهذا يعني باختصار الأشياء المرتبطة  
بالديموقراطية الاشتراكية . ويتم هذا بأساليب وأشكال كثيرة وعديدة  
ولكن السمة الأساسية لهذا الجانب من جوانب نشاط الجبهة الوطنية  
هو أن جميع أطياف تنظيمات الجبهة الوطنية يعملون دورا بناء في وضع  
السياسات على كافة المستويات .

وتستشار الجبهة الوطنية في جميع القرارات التي تتخذها الحكومة  
الفيدرالية وحكومتا الجمهوريتين في المسائل المتعلقة بعمل المنظمات  
العامة . وقاعدة تتم مناقشة المسألة المطروحة أولا مع أجهزة  
الجبهة الوطنية أو المنظمات العامة المختصة . وعلى سبيل المثال فإن

البيانات السياسية للحكومة الفيدرالية وحكومتى الجمهوريتين  
التشيكية والسلوفاكية قد ناقشتها الجبهة الوطنية قبل طرحها أمام  
البرلمان . ولما كانت هذه البيانات الحكومية تتوافق تماما مع الخط  
السياسي للحزب الشيوعي والجبهة الوطنية ، وتتفق مع مصالح الشعب  
لقد حظيت بالتأييد والوافقة من جانب جميع منظمات الجبهة الوطنية .

ويمكننا أن نتحقق وجود ديموقراطية اشتراكية حقيقية عندما نعلم  
أن ما يقرب من ٧ ملايين تقابل لهم الحق والفرصة الحقيقية في  
المشاركة في وضع وتنفيذ الخطط الاقتصادية والمراقبة على إنجازها .  
وتشارك النقابات بالرأى في جميع المسائل التي تمس مصالح العمال  
في أماكن عملهم وإقامتهم .

وقد ناقشت منظمات الجبهة الوطنية كافة وثائق التطور الاقتصادي  
الاجتماعي التي طرحت أمام المؤتمر الـ ١٥ للحزب الشيوعي مع الشعب  
الذي عبر عن آرائه وقدم مقترحاته . وحدث نفس الشيء فيما يتعلق  
بتنفيذ قرارات المؤتمر وطرق ووسائل تطبيقها فتمت مناقشتها منظمات  
الجبهة الوطنية .

وبالإضافة إلى هذا ، لا يمكن لابة جهة تشريعية أو إدارية بحث أي  
قانون تشريعي أو قرار أو رسوم يمس مصالح أية منظمة عامة بدون  
مشاركة ممثلي هذه المنظمات وجميع أعضائها الأجهزة المنتخبة ينتمون إلى  
الجبهة الوطنية ويمثل كل منهم المنظمة التي رشحته ومن ثم فإن  
النواب يعبرون عن آراء ومصالح المنظمات التي ينتمون إليها . وعلى  
سبيل المثال فإن النواب المرشحين من قبل النقابات يبدون اهتماما  
خاصا بالتشريعات والقرارات الحكومية والمحلية التي تؤثر على ظروف  
العمل والإسكان .. الخ . وينطبق الشيء نفسه على المنظمات العامة  
الأخرى .

ويمثل تعاونياتنا الزراعية وتعاونيات المنتجين والمستهلكين وتعاونيات  
الإسكان وغيرها التي تضم الآن في عضويتها ما يقرب من ٤ ملايين  
عضو ، عنصرا هاما في نظام الحكم الشعبي الاشتراكي . وتدار هذه  
التعاونيات بالأساليب الديموقراطية وتتمتع بالامتلاك الكامل في إطار  
قوانين دولتنا الاشتراكية .

وتراعى منظماتنا العامة تطبيق الديموقراطية القائمة على مبدأ  
الديموقراطية المركزية في داخلها . ويعتبر هذا أحد المكونات الأساسية  
للالديموقراطية الاشتراكية .

وتلعب الجبهة الوطنية في تعاون مع الأجهزة التمثيلية وغيرها من أجهزة الحكم الشعبي تحت قيادة الحزب الشيوعي دوراً رئيسياً في تنظيم الانتخابات على كافة المستويات ، كما تشترك في وضع البرامج الانتخابية وفي تسمية المرشحين . وتمتد اجتماعات علنة يحضرها مرشحو الجبهة الوطنية ويمر فيها كل فرد بحرية من آرائه وتشار الاعتراضات على المرشح وإذا ثبتت وجاهة الاعتراضات بحذف اسم المرشح من القائمة ويوضع اسم مرشح جديد محله . وبالإضافة إلى هذا فإن الناخبين الحق في سحب الثقة من نائبيهم إذا لم يؤد عملهم بصورة ملائمة أو خرق القوانين أو مبادئ الأخلاقيات الاشتراكية

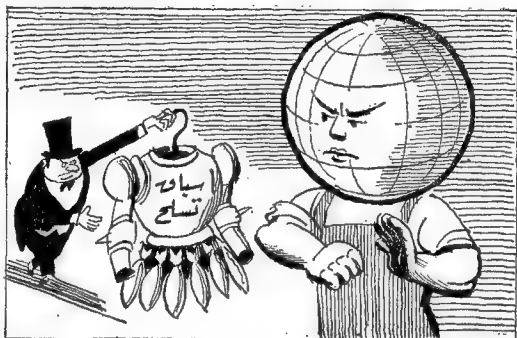
وكل هذا ، بالإضافة إلى كفالة حق العمل والتعليم والرعاية الصحية وعلاج المرض ورعاية المسنين والاستمتاع بكل القيم الثقافية والأشباع المتزايدة لكل الاحتياجات المادية والثقافية للفرد وتوفير السلام والثقة في المستقبل بشكل المصداق والضمان للحرية الحقيقية للنود . وفي هذا يتلوه مفهومنا وتصويرنا للديموقراطية .

وتعمل الجبهة الوطنية بدأب لتحقيق أحد الأهداف الحيوية للبشرية ألا وهو تنفيذ برنامج النضال في سبيل السلام والتعاون الدولي وحرية واستقلال الشعوب الذي طرحه المؤتمر الـ ٢٥ للحزب الشيوعي السوفييتي ووافق عليه المؤتمر الـ ١٥ لحرينا .

يقوم نظامنا الاجتماعي والسياسي على أساس وحدة أهداف ومجهودات الشعب لتحقيق التطور المخطط للمجتمع الاشتراكي ، والجبهة الوطنية كفالة المنظمات النضالية إليها جزء لا يتجزأ في هذا النظام

وستواصل الجبهة الوطنية تحت قيادة الطبقة العاملة والحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي دورها في تقوية الوحدة السياسية والعنوية لشعبنا ، وتوفيق الصلات بين جميع طبقات وفئات مجتمعتنا وتوسيع الديموقراطية الاشتراكية على طريق المستقبل لتحقيق الإدارة الذاتية الشيوعية .

# ● کاریکاتر ●



العالم: لفظ الملا بس لائنا سینی یو. کشیدیا فوف



بالسواک! یو. کشیدیت

# اقتصاد

## النظام الاقتصادي الدولي الجديد

بقلم: بيوريس راتشكوف

في مايو ١٩٧٥ عقدت بمبادرة من البلدان النامية الدورة السادسة الاستثنائية للأمم المتحدة . وأوصت الدورة جميع بلدان العالم بالعمل على إقامة نظام اقتصادي دولي جديد . ويعتبر هذا الاصطلاح اليوم من أكثر المصطلحات استخداما في قاموس العلاقات الدولية . ورغم التفسيرات المختلفة التي يقدمها مختلف المراقبين ، فإن محتواه الأساسي لا يتغير . أنه يعني تصفية مخلفات الاستعمار وحماية دخول صادرات البلدان النامية من تقلبات الاسعار الدورية وإقامة نظام عادل ومتبادل النفع لتحديد الاسعار في السوق الرأسمالية العالية وتخفيف اعباء ديون البلدان النامية للغرب وتقديم مساعدات فعالة لتلك البلدان .

ويمكننا أن نلاحظ بسهولة أن كل هذه المسائل تتعلق بمجال العلاقات المتبادلة بين البلدان الرأسمالية والتنمية . فالاحتكارات متعددة الجنسية هي القلاع الرئيسية لسياسة الاستعمار الجديد التي تمارسها الدول الامبريالية . وارتفاع وهبوط الاسعار دوريا أمر يتعلق بطبيعة صادرات الدول النامية إلى بلدان الغرب وحدها . ويخفيض أسعار المواد الخام التي تصدرها البلدان النامية ورفع أسعار الآلات والمعدات التي تفسطر إلى شرائها يتم على الدوام من جانب البلدان الرأسمالية المتطورة . وبمثل ديون العالم الثالث للدول والاحتكارات الضريبية عبءاً ثقيلاً للغاية على كاهل البلدان النامية . وحتى المساعدات المالية والتكنيكية والاقتصادية فإن البنوك والاحتكارات الامبريالية تستخدمها كأداة لاستغلال اضافي للعالم الثالث .

وفيما يتعلق بالاتحاد السوفيتي وبلدان الاسرة الاشتراكية الاخرى فقد قضت على كافة اشكال الاستغلال داخل بلدانها ، كما تحرم استغلال ثروات الاخرين ومواردهم . وتبني الاشتراكية علاقاتها الاقتصادية الخارجية على أساس المنفعة المتبادلة والمساواة التامة في الحقوق وعدم التدخل في الشؤون الداخلية . وما يسمونه اليوم بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد يعتبر جديداً فحسب بالنسبة لعالم رأس المال . إنما بالنسبة للاتحاد السوفيتي فإن الطابع الجديد للعلاقات الاقتصادية الدولية قد بدأ منذ أكتوبر ١٩١٧ مع المراسيم اللينينية التي وقضت إلى الأبد حداً لكافة اشكال الاستغلال .

وتؤيد البلدان الاشتراكية طموح الدول النامية إلى نظام جديد عادل في العلاقات مع البلدان الرأسمالية وتسهم على الدوام في تطوير علاقاتها الاقتصادية مع الدول النامية على أساس متكافئ حقاً .

وخلال الشهور الأولى التي تلت الدورة السادسة الاستثنائية للامم المتحدة ، وقوف انتهاء الدورة السابعة الاستثنائية التي انعقدت في سبتمبر ١٩٧٥ ، والتي أكدت كذلك أهمية اقامة نظام اقتصادي جديد ابدى العالم الرأسمالي استعدادده لتقهم موقف البلدان النامية والأسهام في توطيد مثل هذا النظام . وفي أواخر عام ١٩٧٥ وافق على البدء في مفاوضات على قدم المساواة مع العالم الثالث من أجل تسوية التناقضات الاقتصادية الملحة بينهما . وقد عرفت تلك المفاوضات التي انتهت مؤخراً في باريس «بحوار الشمال والجنوب» . وكشف تطور تلك المفاوضات وتلحجها بشكل واضح من هو العدو الحقيقي لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد في عالمنا المعاصر .

لقد حاول ممثلو البلدان النامية مثلاً انتاع الغرب بضرورة اعطاء طابع أكثر ثباتاً لوارداته من المواد الخام والأسهام بذلك في النمو





أضرارا بالغة تقدر في العالم الرأسمالي بمئات المليارات من الدولارات . ولا يوجد أي صندوق يمكنه أن يعوض عن مثل هذه الأضرار . والتكوين الاجتماعي الاقتصادي للاشتراكية بتخطيطها العلمي للحياة الاقتصادية لمصلحة المجتمع بأسره وليس لمصلحة فئات احتكارية معينة هو وحده القادر على التخلص من تلك الأضرار .

لقد كانت الرأسمالية ولا تزال هي العدو الرئيسي للنظام الجديد في الاقتصاد العالمي ، هذا النظام القائم على المساواة في الحقوق والعدالة . وقد أدركت دول نامية كثيرة ذلك منذ زمن بعيد فاختارت لتطورها السبيل الاشتراكي . وهذه الدول لا تنتظر عطلة من الاحتكارات الغربية وإنما تحقق في الداخل تحولات تقدمية تفتح الطريق لتطور تقدمي دون إزمات ومن أجل زيادة رفاهية شعوبها .

وتسعى الدول النامية إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد قائم على المساواة في الحقوق والعدالة . وهي إذ تحظى في سعيها هذا إلى دعم ومساعدة بلدان الأسرة الاشتراكية تواجه مقاومة ضارية من جانب العالم الرأسمالي .

والنظام الاقتصادي الدولي الجديد يتطلب من الإمبرياليين والمستعمرين الجدد تنازلات خطيرة وأساسية . بيد أن السنوات الثلاث الماضية قد أوضحت أن الإمبريالية والاستعمار الجديد غير مستعدين لمثل هذه التنازلات . وتبقى ذلك بصورة خاصة خلال ما يسمى « بحوار الشمال والجنوب » الذي استمر ثمانية عشر شهرا ، ونعني بذلك الحوار الاقتصادي للبلدان الغربية والتنمية الذي بدأ في باريس في أواخر عام ١٩٧٥ . وقد أكد المؤتمر من جديد تلك الحقيقة الواضحة المألوفة في أنه من المستحيل تقرير مصير البلدان النامية اليوم من على مائدة المفاوضات مع المستعمرين الجدد .

وخلال الحوار المستمر سمعت البلدان النامية إلى اقتناع الغرب بضرورة جعل الأسعار العالمية لخاماتها أكثر ثباتا والتوفيق بين هذه الأسعار وأسعار المنتجات الصناعية الغربية مما يساعد العالم الثالث على التخلص من التقلبات العادة في دخول الصادرات ويحول دون تخفيضها كذلك بسبب الارتفاع المتواصل لأسعار السلع الصناعية الغربية . وبالإضافة إلى ذلك سمعت البلدان النامية من على مائدة واحدة مع البلدان الرأسمالية إلى وضع شروط مقبولة بالنسبة لها لتغطية الديون الكبيرة للغرب والرادات التوصل إلى زيادة مساعدته الاقتصادية والمالية والتكنولوجية وغير ذلك من التنازلات .

ولمّا يتعلق بعدد من هذه المسائل أمرت بلدان غربية عديدة من ريفتها في مساعدة العالم الثالث . ولقد أوضح بجلد خلال ١٨ شهرا من الحوار أن طبيعة الرأسمالية ذاتها وجوهر اقتصادها السوقي هما اللذان يعرقلان على وجه التحديد اتخاذ حل فعال لأي من هذه المسائل

ولناخذ على سبيل المثال مسألة الأسعار وفيرة ربط أسعار المواد الخام الثقيلة في القالب بالأسعار المرتفعة للمنتجات الصناعية التي تشتريها بلدان العالم الثالث من القرب .

وتجدر الإشارة إلى أن السبب الأساسي لارتفاع أسعار منتجات القرب الصناعية دون القطاع هو التضخم المالي أي التدهور التزمين لقيمة النقد . والسبب الرئيسي للتضخم المالي هو النفقات الضخمة . للقول الأمبريالية على سبيل التسلح . ففي العام الماضي وحده بلغت النفقات العسكرية لبلدان حلف الأطلسي ١٥٧ مليار دولار . ويزيد ذلك مرة والنصف عما أنفقه الغرب على شراء سلعة حيوية للغاية هي النفط وللتعويض عن نفقاتها العسكرية المتعاظمة تضطر الدولة البرجوازية إلى زيادة الضرائب بما فيها الضرائب على الاحتكارات . بيد أنها سرعان ما تلقى أبناء الضرائب المتعاظمة على كامل مستهلكي منتجاتها عن طريق رفع أسعارها .

وذلك هو الميثاقوم العام للتضخم المالي . وهو موجود في جوهر السياسة العسكرية المدوائية للأمبريالية ذاتها . والتضخم المالي يقلق بصورة خطيرة حتى الرأسماليين أنفسهم إذ أنه يخل بعمل الاقتصاد كله . ومنذ فترة طويلة يجهن المفكرون البرجوازيون عقولهم للتوصل إلى حل يرضى الاحتكارات العسكرية ولا يؤدي إلى رفع الأسعار بيدان هذين الهدفين لا يتطابقان . وفي نفس الوقت تواصل الشركات الغربية دفننا عن أرباحها أراء هبوط قيمة النقد ، رافع الأسعار بما فيها أسعار الآلات والمعدات وغيرها من المنتجات الصناعية التي يشتريها العالم الثالث .

واستنادا إلى معطيات الأمم المتحدة ارتفعت خلال عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ أسعار المنتجات الغربية التي تشتريها البلدان النامية بحوالي ١٠٪ . ويعني ذلك أن الدولار الحالي الذي يحصل عليه العالم الثالث من الغرب مقابل الوفود والخدمات لا يشكل سوى ٩٠ ٪ من قيمة الدولار قبيل الأزمة . وبالتالي فالأرباحا حصلت البلدان المنتجة للنفط في هذا العام مثلا على ١٠٠ مليار دولار لقاء النفط ، فإن ذلك سيكون في الواقع أقل بـ

١٠ مليارات دولار بالمقارنة مع قيمة الدولار قبل الأزمة . واذما حصلت البلدان النامية الاخرى على ٥٠ مليارا مقابل ال ١٨ نوعا من المواد الخام التي تصدرها فان قيمتها الحقيقية ستكون اقل ١٠ ٪ او ٥ مليارات دولار والنتيجة هي ان التضخم الحالي يلحق بالدول الغنية اضرارا تفوق بعظمة عشر مليار دولار وهذا ضرر بالنسبة للعالم الثالث ولسكنه بالنسبة للاحتكارات الغربية تخفيف ملموس من حدة التضخم المالي التي كانت هي نفسها من اسبابه .

وقد بيتت الايام الاولى من الحوان في باريس ان الغرب غير مواسق على ربط اسعار الخامات التي يستوردها من البلدان النامية بتأمين المنتجات الصناعية المرتفعة باستمرار . ولو فعل ذلك ، لكان عليه بالطبع ان يضر في العام الحالي وحده ، او بالاحرى ان يبعد للعالم الثالث ١٥ مليار دولار كحد ادنى .

وهكذا نؤكد العالم الثالث من ان ممارسة الامبريالية تتناقض مع روح الوثيقة النظامية التي تنص على السعى الى التقليل او التغلب تدريجيا على كافة العقبات التي تعترض طريق تطور التجارة .

وكيف كان الوضع فيما يتعلق بديون البلدان النامية الحالية للغرب؟ ان السبب الرئيسي لتلك الديون يكمن في الواقع في عدم المساواة الاقتصادية بين هذه الدول وبلدان الراسمالية المتطورة . واستندنا الى التقديرات الاخيرة بلغت ديون العالم الثالث للدول الغربية حتى اوائل العام الحالي من ١٨٠ الى ١٩٠ مليار دولار . كما ان العالم الثالث مدين بآكثر من ١٠٠ مليار دولار لؤسسات غربية خاصة . وهكذا يبلغ مجموع ديونه حوالي ٣٠٠ مليار دولار ، اي حوالي ١٥٠ دولارا بالنسبة لكل فرد من سكان العالم الثالث .

واصبح تسديد هذه الديون وفوائدها يستنزف من البلدان النامية حوالي ٢٥ مليار دولار سنويا . وتعطى هذه البلدان عمليا للاحتكارات والدول الغربية ما يقارب ١٥ ٪ من متوسط دخلها السنوي من صادرات

كل السلع بما فيها النفط . وقد تحول منح القروض للبلدان النامية بهدف الحصول على ارباح اضافية منها الى وسيلة من وسائل نهب العالم الثالث من قبل المستعمرين الجدد . ومن البديهي ان تيسر الديون ومقرضو الشمال الاميرالي الآخرون في باريس مقاومة ضلوبة فيوجه محاولات الجنوب الشمالي التخفيف من شروط القروض الجائرة وشروط تسديدها التي لا تحتمل .

لقد انتهى الحوار بين البلدان الغربية والنامية في باريس عمليا دون نتيجة . والاجراء الوحيد الذي تم التوصل اليه هو القرار باتشاء صندوق لمساعدة البلدان الاقل تطورا في حدود مليار دولار . وهكذا وبعد مرور عام ونصف على المحادثات مستتقي هذه البلدان «مساعدة» في حدود دولار واحد لكل فرد من سكانها . حقا لقد تمخض الجبسل فولد قارئا .

ان حوار باريس المقيم قد عكس بوضوح فشل النظام الرأسمالي للادارة الاقتصادية . وبين انه اذا قبل الغرب القيام ببعض التنازلات للعالم الثالث فان هذه التنازلات ليست بلات أهمية .

وتدافع عن هذا الرأي الاوساط التقدمية في العالم الثالث ، وتدعو البلدان النامية الى عدم اليالفة في تقدير المحاذيات بالنسبة لمصير العالم الثالث وعدم انتظام حل لقضاياها من الرأسمالية . وهي تؤكد كذلك ان اعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الخارجية لا يمكن فصلها عن التحولات الاقتصادية في البلدان النامية ذاتها وانه اذا ما تم التوصل الى أي تقدم في المجال الاقتصادي الخارجي فان نمو الدخول الخارجية قد يؤدي بدون اصلاحات اقتصادية اجتماعية تقدمية في البلدان النامية ذاتها الى إلقاء الصفوة الحاكمة والى تفاقم الظلم الاجتماعي في هذه البلدان .

# المغزى التاريخي لمؤتمر برلين

بقام : هيرمان آكسن

هناك بعض الاحداث التاريخية التي لا تبرز قيمتها بالكامل  
الاسع مرور الزمن . وينطبق هذا تماما على مؤتمر الاحزاب  
الشيوعية والعمالية الأوروبية الـ ٢٩ الذى انعقد فى برلين فى  
الفترة ما بين ٢٩ و ٤٠ يونيو ١٩٧٦ .

اولا : حقق مؤتمر برلين الامال التي علقها عليه الطبقة  
العاملة الأوروبية والشعوب الأوروبية . وانهى أعماله باصدار  
وثيقة مشتركة من جانب جميع الاحزاب التي شاركت فى  
المؤتمر وتضمنت هذه الوثيقة تقييما للوضع فى أوروبا بعد  
مؤتمر هيلسنكى كما حددت الخطوات العامة لبرنامج عمل  
محدد وبميد المدى لتنظيم وتوسيع عملية الانفراج ، وتخفيف  
التسلح ودفع عملية نزع السلاح والتعاون والتقدم الاجتماعى .

وقدم البيان الختامي لمؤتمر البلدان الـ ٣٥ في هيلسنكي أساسا صالحا لتحقيق الامن والتعاون في أوروبا كما اتخذت الاحزاب الشيوعية والعمالية الأوروبية خطوة متقدمة أخرى في هذا الاتجاه . وتعتبر وثيقة برلين برنامجا شاملا وواقيا يطرح أمام الشعوب هدفا واضحا لتنفيذ اتفاقيات هيلسنكي والتحرك قدما نحو أوروبا السلام الدائم وأوروبا التقدم الاجتماعي .

وهكذا فان الاحزاب الشيوعية والعمالية لم تتخذ فقط مبادرة تاريخية في التحرك نحو السلام والامن ولكنها دفعته الى مستوى أعلى وأعطت صبغة واضحة محددة للأهداف الحالية والمستقبلية . وأبرزت مرة أخرى الاحزاب الشيوعية والعمالية بصورة واضحة ومقنعة دورها التاريخي كطليعة للشعوب في النضال من أجل السلام والتقدم . وكذلك تعتبر وثيقة برلين برهانا مقنعا ومفعما جديدا على أن هدف الشيوعيين الاسمي هو هدف الطبقة العاملة والشعب .

وعبرت قيادات جميع الاحزاب المشتركة في المؤتمر عن تقييمها الكبير للمؤتمر ونتائجه . وجاء في القرار الذي أصدره المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي بتاريخ ٦ يوليو ( نشر في جريدة « لومانيتيه » : « أكدت من جديد الاحزاب الشيوعية الـ ١٩ المشتركة في المؤتمر دورها كطليعة في النضال من أجل السلام ونزع السلاح والتعاون الدولي وانطلاقا من المسؤولية الكبرى التي تشر بها هذه الاحزاب فقد وضعت لنفسها مهاما تستهدف تحقيق نجاحات جديدة للانفراج في أوروبا » .

لقد كان مؤتمر هيلسنكي نجاحا هائلا لقضية الشعوب . فقد وضع مبادئ الامن والتعاون في العلاقات بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة ، وهو الامر الذي يعتبر انجازا وانجازا ضخما . ولكن من الطبيعي أن التقييم الطبقي للوضع في أوروبا وخاصة فيما يتعلق بالتطورات الجديدة والتحول من الحرب الباردة الى الانفراج لم يكن من اختصاصه أو مسؤوليته ، بل أجرت هذا التقييم الاحزاب الشيوعية والعمالية وذلك في الوثيقة التي لخصت فيها عملها الجماعي . واليوم تكتسب وثيقة برلين أهمية قصوى كبوصلة مرشدة للطبقة العاملة ولكل القوى الديمقراطية في قارتنا في ضوء الجدل الحاد الدائر حول مغزى ومحتوى الانفراج .

أخيرا : كان هناك تمثيل أكبر للاحزاب الشيوعية والعمالية الأوروبية في مؤتمر برلين . ويجدر بنا أن نذكر أن مؤتمر كارلوهافس ١٩٦٧ قد حضره ٢٤ حزبا كان من بينها اثنتان - الحزب الشيوعي بشمال أيرلندا وحزب العمال الأيرلندي - وقد اندمجا في ١٥ مارس ١٩٠٧ وتكونا الحزب الشيوعي الأيرلندي . أما في مؤتمر برلين فقد حضره ستة أحزاب أخرى بالإضافة

الى الاحزاب السابقة حيث اشتركت في أعماله وابظية الشيوعيين  
اليوغوسلافي ، والحزب الشيوعي الروماني ، والحزب الشيوعي الهولندي  
الواطة ، والحزب الشيوعي النرويجي والحزب الشيوعي التركي والحزب  
إيساري الشيوعي في السويد الذي كان قد حضر مؤتمر كارلوفافري بوصفه  
مراقبا .

وبالإضافة الى نجاح المؤتمر والموافقة الاجماعية على وثيقته الختامية « من  
أجل السلام والأمن والتعاون والتقدم الاجتماعي في أوروبا الأمن الضروري أن  
تقرر ثالثا أن المؤتمر في أعداده ومداولاته تميز بالمناقشات الديمقراطية  
والعمل الجماعي والتعاون . فالاحزاب طوال عامين تقريبا من العمل  
التحضيرى المشترك والمكثف وببادل الخبرات والآراء قامت بمراجعة  
واستعراض جدول الأعمال الذى تمت الموافقة عليه قلى مؤتمر وايهو  
الاستشبارى . وقد مكنت المناقشة الديمقراطية الجماعية المشتركين في  
المؤتمر من صياغة موقف مشترك فى القضايا الأساسية المدرجة بجدول  
الأعمال وتجسد ذلك في وثيقة برلين . ويقدم هذا دليلا واضحا على نضج  
الحركة الشيوعية وقدرتها الخلاقة الدائمة على تطبيق النظرية العمالية  
لماركس وإنجلز ولينين واضعة في اعتبارها الظروف المختلفة التى تعمل  
في أطرافها هذه الاحزاب وأن تضع وتنسق فى الوقت نفسه المهام المشتركة  
للنضال من أجل السلام والتقدم الاجتماعى . وفي هذا الصدد أكد  
الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي البلجيكي أن الاحزاب  
الشيوعية والعمالية قد أظهرت قدرتها على خلق موقف موحد من الآراء  
المتباينة ... في إطار الهدف المشترك : ضمان التقدم المستمر لقسوى  
السلام ، ومساعدة الشعوب في النضال ضد السياسة المتأزمة للمشاريع  
الكبرى ، وتسهيل انتصار التقدم والحرية والاستقلال والرخاء للشعوب .  
( نقلا عن العلم الأحمر - عدد ٣٠ سبتمبر ١٩٧٦ ) .

وأخيرا ، قوى للدرجة كبيرة نجاح مؤتمر برلين بعد التحضيرات  
الديموقراطية الجماعية ، العمل الموحد للاحزاب الشيوعية والعمالية  
الأوروبية ، وجبر المؤتمر نصيرا قويا من الرغبة القلعة لتحقيق وحدة العمل  
وكان المؤتمر نفسه نموذجا للعمل الموحد من قبل شيوعيين قارننا . ولم تقف  
الظروف النضالية المختلفة للاحزاب الشيوعية كعقبة . كثرت لا يمكن تخطيها  
في طريق العمل الرفائى الموحد المنسق من أجل السلام والتقدم الاجتماعى .  
وبهذا المعنى فإن مؤتمر برلين يعتبر برهانا آخر لا يمكن دحضه من رغبة  
الاحزاب الشيوعية والعمالية في العمل الموحد والتضام من واقع الصراع  
الطبقي العالمى ، وأن هذه الرغبة قد أثبتت أنها أقوى من كل المخططات  
الإقتصادية لأعدائنا الطبقيين . لقد كان مؤتمر برلين مقصدا روح التضامن  
الدولى وواعيا بالمسؤولية المشتركة لكافة الاحزاب الشيوعية والعمالية ازاء  
مصائر أوروبا .

ولا شك أن كل ما أوردها يدل على قوة حركتنا الشيوعية ودورها كأكبر قوة سياسية مؤثرة في عصرنا .

### عملية الانفراج - عام من النضال المكثف

كيف أصبح الوضع في أوروبا والعالم منذ انعقاد مؤتمر برلين ؟ وهل أكدت الأحداث صحة استنتاجاته ؟

أشار اجتماع برلين إلى التفريغ الموضوعية الكبرى في العالم منذ مؤتمر هيلسنكي والتطلع إلى التعاون الثمر بين جميع البلدان الأوروبية لتعزيز السلام والأمن . ومع ذلك ، فقد حدثت البلدان المشتركة في الاجتماع في الوقت نفسه من أن الانفراج لم يصبح بعد غير قابل للانتكاس والارتداد وأنه « ما زالت هناك عقبات جادة لا يمكن التغلب عليها في الطريق المؤدي إلى الأمن والتعاون الدائمين » مجلة السلم والاشتراكية أغسطس ١٩٦٧ . وقد أكد سجل الأحداث الـ ١٤ شهرا الماضية تأكيداً كاملاً هذه النظرة الواقعية من الطبيعة المتناقضة لعملية الانفراج في أوروبا . وأصبح التحول من الحرب الباردة إلى الانفراج الاتجاه السائد في السياسة الدولية . وظلت شعوب أوروبا على مدى ٢٢ عاماً تقريبا تعيش في ظروف من السلام المتصل . وأصبحت العناصر المتحركة في العلاقات الدولية هي تلك العناصر التي وصفناها وثيقة برلين بأنها ذات أهمية حاسمة في تغيير خريطة القوى وتوكيد التحول نحو الانفراج : القوة المتنامية والنفسود الدولي للبلدان الاشتراكية ، ونهوض الحركة المعادية للإمبريالية سواء في البلدان الرأسمالية أو البلدان النامية .

وهناك دلائل واضحة تفصح محاولات رأس المال الدولي لوقف عملية الانفراج وبموجبها أن أمكن والرجوع بمجلة التاريخ إلى الوراء تتمثل في مؤتمر القمة الذي عقده في لندن الدول الرأسمالية الكبرى ، واجتماع مجلس حلف الاطلسي في بروكسل ، « وحوار الشمال - والجنوب » في باريس تحت رعاية الإمبريالية والذي لم يكن إلا محاولة لوضع البلدان النامية في « قميص أكتاف » جديد من صنع الإمبريالية الحديثة .

وفي أوروبا تتمثل الهجمات المضادة للقوى الإمبريالية العدوانية ضد الانفراج في زيادة سباق التسلح ، والتدعيم التام لحلف الاطلسي ، وتحول السوق الأوروبية المشتركة إلى مركز لتسيق سياسة الدول الرأسمالية الأوروبية الغربية . وفي هذا المجال تمارس جمهورية ألمانيا الاتحادية نفوذا متزايدا . وتوسع دائرة هذه الهجمات المضادة ضد الانفراج لتشمل شن الحملات الأيديولوجية والسياسية والدبلوماسية الكبرى



بهدف التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاشتراكية وغيرها من البلدان ،  
ولتشمل أيضا التحركات السياسية ضد احتمال اشتراك الأحزاب  
الشيوعية في حكومات البلدان الأوروبية الغربية .

وقد شن السياسيون الرأسماليون ووسائل الاعلام الرأسمالية في اطار  
هذه الحملة على مؤتمر بلغراد سلسلة من الهجمات الافتراضية لتشويه بيان  
هيلسنكي الختامي وللحيلولة دون التنفيذ الكامل للبيان .

وليس هناك لغة جديدة في هذه المقاومة الشرسة والعتيقة التي يبذلها  
اعداء الانفراج . فالتجربة قد بينت ان جميع المقترحات المبرمجة التي  
قدمتها الأحزاب الشيوعية والعمالية حول هذا الموضوع ، وعلى سبيل المثال  
المقترحات التي وضعتها في مؤتمر كارلوهافس لعام ١٩٦٧ ، أو التي طرحتها  
في الاجتماع الدولي في موسكو عام ١٩٦٩ قد اقبلت بالرفض الفوري  
العتيق من جانب الاحتكارات الصناعية - الحربية والمسكرين . واليوم  
نشاهد الشيء نفسه يحدث امامنا ، عندما وضعت الأحزاب الشيوعية  
والعمالية الأوروبية في مؤتمرها ببرلين اهدافا جديدة للنضال في معركة  
السلام والتقدم .

### نتيجتان هامتان

#### ويطرح الوضع نتيجتان هامتان .

الاولى ، انه لا بد من مواصلة الهجوم السلمي للأحزاب الشيوعية والعمالية  
في قارتنا ويجب تعبئة الشعوب لكسر الموجة الرجعية للهجمات المضادة  
الخطرة ضد الانفراج .

والثانية ، انه لا بد من تعميق وحدة العمل للحركة الشيوعية ولكل القوى  
الديموقراطية في النضال العملي المعادي للامبريالية .

ويحتوي البرنامج - المتضمن في وثيقة مؤتمر برلين - على مطالب المرحلة  
الجديدة الطويلة المدى للنضال من أجل السلام .

وتسترشد المبادرات السلامية لبلدان الاسرة الاشتراكية بهذا البرنامج  
الطويل المدى وتسهم في تحقيقه بصورة مطردة . وينطبق هذا بالكامل  
على المقترحات التي طرحها بيان بوخارست للبلدان الاعضاء في معاهدة وارسو  
( نوفمبر ١٩٧٦ ) . ويتضمن هذا البرنامج ، ضمن أشياء أخرى ، الاقتراح  
البناء ، القائل بان البلدان الممثلة في هيلسنكي عليها أن تتمهذ - من طريق

إبرام معاهدة - ألا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية . ويمكن  
الفرص الأساسي في إبرام مثل هذه المعاهدة في منع خطر الحرب النووية  
في أوروبا وتقليل خطر نشوب النزاعات المسلحة ، حيث تتركز في أوروبا  
الضخم ترسبات الأسلحة النووية . فالحرب النووية في أوروبا هي بمرح  
أحدا . ومن ثم فإن المعاهدة المقترحة تتفق مع مصالح جميع البلدان  
كبعضها وصغيرها ، منحازة كانت أو غير منحازة ، نووية كانت أو غير نووية ،  
وتحصل الدول الأخيرة - وفقا لهذه المعاهدة - دون تقديم تعهدات في  
المقابل على ضمان من الدول النووية ألا تستخدم الأسلحة النووية ضدها ،  
وهذا يعني ضمانا مهما لأمنها .

ويتضمن أحد المقترحات الأخرى الواردة في بيان بونخارست التمسك بعدم  
توسيع حلف الاطلنطي ومنظمة معاهدة وارسو وعدم إقامة كتلات عسكرية  
جديدة . ومما له أهمية كبيرة في هذا الصدد ، المذكورة الشاملة حول نزع  
السلاح وبالتحديد المقترحات حول إبرام اتفاقية دولية لمنع استخدام  
القوة ، وحول عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، وكذلك المقترحات التي  
قدمتها البلدان الاشتراكية في مباحثات فيينا لتخفيض القوات المسلحة  
والأسلحة في وسط أوروبا ، وكذلك المبادرات السلمية الأخرى التي شنتها  
بلدان الأسرة الاشتراكية وتنطلق جميع هذه المبادرات في النتيجة التي  
صاغها مؤتمر برلين والقاتلة بأن « تدعيم وتعميق السلام يتطلب اتخاذ  
تدابير ملموسة لنزع السلاح » ( انظر مجلة السلم والاشتراكية - أغسطس  
١٩٧٦ ) .

حقا ، أن وقف سباق التسلح والتخلف تدابير فاصلة على مراحل لنزع  
السلاح ، هي شروط ضرورية وحاسمة لتكملة الانفراج السياسي بانفراج  
عسكري وتعميم وتطوير عملية تخفيف التوتر . ومن ثم فإن عملية الحد  
من سباق التسلح ونزع السلاح قد أصبحت الحلقة الأساسية في النضال  
المطرد من أجل تحقيق مبادئ التعايش السلمي . قال الرفيق ليونيد  
بريجنيف في مؤتمر برلين : « ليس بالشئ السهل نزع فتيل الباراود أو  
بكلمات أكثر دقة ، المخزن النووي الذي آلت اليه أوروبا اليوم . وعليضا  
تحقيق تقدم حقيقي في هذا الاتجاه » .

ومن الطبيعي لا مجال هناك للإيهام في النضال الطويل والمعقد من أجل  
نزع السلاح لأن هذه القضية تؤثر بصورة مباشرة على مصالح « النسوة  
الصلبة » لرأس المال الاحتكاري الدولي - منتجو الأسلحة . فهذه القوى  
العسكرية والرجعية لحلف الاطلنطي والمنشآت العاملة في إنتاج الأسلحة

ليست على اعتماد مطلقا للتخلي عن الأرباح الضخمة الناتجة عن الاستخدام الحربي لتجارات الثورة العلمية والتكنولوجية وصناعة أسلحة متفوقة في خطورتها والغالية التكلفة . وأكثر من هذا ، فإن هذه القوى ما زالت تداعبها الاحلام غير الواقعية بأنه ربما يصبح في إمكانها عن طريق هذه الأسلحة الجديدة أن تفوق عسكريا يوما ما على البلدان الاشتراكية ومن ثم ابتزازها . ثم هناك تقديرات تبنى حساباتها على اجبار البلدان الاشتراكية على زيادة الانفاق العسكري للدفاع ، ومن ثم سيكون من الممكن وضع المراقيل امام الرفع المطرد للمستويات المادية والثقافية لشعوبها وبالتالي إيقاف تفوق الاشتراكية المطرد على الرأسمالية .

والاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى بموقفها المحدد من قضايا الامن ونزع السلاح ، وبالرغم من الافتراضات التي ترددها الدعاية البورجوازية ، قد أكدت دورها كما قيمته الوثيقة الختامية لمؤتمر برلين التي تقول انها « تلعب دورا بارزا في العمل من أجل منع نشوب حرب عالمية جديدة وفي تدعيم الامن الدولي والتطوير المطرد لعملية تخفيف التوتر » كما انها تمارس « نفوذا متزايدا متناميا على العلاقات الدولية » . ( انظر مجلة السلم والاشتراكية - أغسطس ١٩٧٦ ) .

وتوضح ايضا سياسة البلدان الاشتراكية في موقفها في اجتماع بلغراد النابع من اعتقادها بأن العلاقات بين البلدان الاوروبية لا يجب أن تقوم على أساس المواجهة بل على التعاون . وينطبق الشيء نفسه على مقترحاتها حول التبادل البناء للآراء لتنفيذ البيان الختامي لهيلسكي ولإقامة علاقات عملية وذات منفعة متبادلة معززة عملية الانفراج ، وهو الهدف الذي يسعى اليه ايضا الاتحاد السوفييتي باقتراحه عقد مؤتمر أوروبي حول حماية البيئة في أوروبا ، ومشاكل التجارة والنقل والطاقة .

لقد كان البيان الختامي لهيلسكي خلاصة تحقق من خلال الجهود المشتركة المتصلة . ولا يمكن أن يكون المرء مختصا في سعيه لتعزيز عملية الانفراج اذا عمد الى إثارة الشكوك في البيان الختامي لمؤتمر هيلسكي عن طريق تفسيره بصورة تسفيهية الى اجزاء والقسام منفصلة . وتنتظر البلدان الاشتراكية الى بيان هيلسكي الختامي كوحدة متكاملة وتدعو الى التنفيذ الكامل لكل محتوياته . وبالمطيع فانه من الجوهرى ان يوضع في الاعتبار المنطلق المنطقي للبيان الختامي الذي اشار اليه ايريك هونيكر في خطابه امام مؤتمر هيلسكي وهو ان حماية الامن ظل وسيظل الاساس والشرط الضروري لكافة أشكال التعاون .

وانخلت أيضا الاحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان الرأسمالية الاوربية مبادرات هامة لتنفيذ وثيقة مؤتمر برلين . وحث الرفيق أفريكو بوليجويو الحكومة الإيطالية وجميع حكومات أوروبا الغربية على اتخاذ مواقف أكثر ايجابية «لندميم وتمزيق قضية الانفراج ونزع السلاح والتعاون» ( انظر يونيتا - ١٨ أبريل ١٩٧٧ ) . وأقرت اللجنة المركزية لجميع الاحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية برنامج العمل للسلام والأمن الذي طرحته وثيقة مؤتمر برلين وحددت في ضوءها الخطوات المقبلة لنضال القوى المحبة للسلام في بلدانها .

ولم يلقى نضال الشيوعيين من أجل تنفيذ خطوات جديدة نحو الانفراج وبالتحديد نحو تدابير فعالة لنزع السلاح ، يلقى تأييدا متزايدا ونشاطا من جانب اقسام عريضة من الرأي العام . ويبرهن انعقاد الندوة العالمية لقوى السلام التي عقدت في موسكو في يناير ١٩٧٧ وغيرها من الاممال التي نظمتها حركة السلام العالمية والمنظمات الديمقراطية الدولية الكبرى والنقابات والنساء والشباب والطلبة والاتحاد العالمي لرجال المقاومة على ان الرأي العام الديمقراطي في أوروبا والعالم قد استجاب بطريقة ايجابية للمقترحات التي طرحها الشيوعيون في أوروبا في مؤتمر برلين في يونيو ١٩٧٦ .

### تلاحم النضال من أجل السلام مع النضال من أجل التقدم الاجتماعي

لؤكد خبرة النضال المعادي للامبريالية الاستنتاج الذي توصل اليه مؤتمر برلين بان هناك ارتباطا وثيقا بين النضال من أجل السلام والانفراج من ناحية والنضال من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي من الناحية الاخرى . وكما استقر ودام اتزاحت اكثر المقبلات التي تعرقل ظهور التزايا الاجتماعية للنظام الاجتماعي الجديد للبلدان الاشتراكية . وعلى نفس التوالى كلما تعمقت مراكز الاشتراكية أصبح السلام أكثر استقرارا . ويلهم التقدم المرد للاشتراكية ضمانات لشعوب البلدان الاشتراكية لممارسة الحقوق الاساسية للانسان : الحق في الحياة في عالم يسوده السلام ، الحق في العيش دون استغلال ، الحق في العمل ، والحق في ان ينمي البرء ملكاته ، ومواهبه الى اقصى مدى .

وفيما يتعلق بالبلدان الرأسمالية الصناعية فقد اوضحت الخبرة المكتسبة في الفترة الاخيرة ان الانفراج قد افصح المجال امام قوى التقدم في النضال ضد سيطرة رأس المال الاحتكاري ومصائبه . ويدافع الشعب البرفالي عن مكتسبات الثورة الديمقراطية . وتسمى القوى اليسارية في اسبانيا

الى احداث نهضة ديموقراطية للمجتمع . وفى جميع البلدان الرأسمالية وبالأخص فى إيطاليا وفرنسا شهد العالم الماضى نهضة لاجتماعية وأسماعيد الاحتكار . ومع تفاقم أزمة النظام الرأسمالى الاحتكاوى تشتد الحاجة أكثر الى ازالة الاسباب الحقيقية للتضخم ، والبطالة الجماعية ، والفسوفى النقدية ، ولاحلال الديمقراطية والاشتراكية بالاسلوب الذى يتفق مع الأوضاع الوطنية .

ومن الناحية الأخرى يتجه النضال الحازم الذى يشنه العمال والفلاحون والطلبة وغيرهم من الجماعات فى البلدان الرأسمالية ضد الآثار الوخيمة للأزمة يتجه أكثر ضد القوى التى تستفيد وتجنئ الأرباح من مسبقا التسليح .

وقد برهن العام الماضى على أن الوضع الدولى قد أصبح أكثر ملاممة للتححر الوطنى والاجتماعى لشعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

وشرعت شعوب فيتنام ولاوس فى بناء نظام اجتماعى اشتراكى . وبتزايد هذه البلدان الأفريقية التى تختار الطريق الاشتراكى . وتقدم مراكز القوى التقدمية فى الحبشة . وهزم شعب انجولا الغزاة الامبرياليين ومن بعدهم قوى - الثورة المضادة الداخلية . واصبحت أيام المعازل الأخيرة للصنصرية والاستعمار فى روديسيا وناميبيا وجنوب أفريقيا مسدودة . وأظهر المؤتمر الدولى الذى عقد فى مابوتو فى مايو الماضى التغيرات الهائلة التى تجرى فى جنوب القارة الأفريقية . ويعمر النظام الاستعمارى الحسديث للامبريالية بأزمة عميقة . وشرعت الدول الفتية بعد ان كتست حريتها الوطنية فى كسر السيطرة المطلقة للامبريالية على الانتاج وأسعار المواد الخام الهامة . وإذا كانت الإمبريالية لم تعد قادرة الآن على أن ترد على كل هذا بالاسلوب التقليدى - استخدام القوة - فان هذا يرجع بلا شك الى قوة الاشتراكية والتقدم الذى أحرزه الانفراج .

### التضال المشترك للأحزاب الشيوعية والعمالية

#### والقوى الأخرى المعادية للامبريالية

توضع الخبرة المكتسبة منذ انعقاد مؤتمر برلين أن أهداف التضال فى سبيل السلام والأمن والتعاون والتقدم الاجتماعى التى طرحها المؤتمر يمكن إنجازها فقط اذا قوت الأحزاب الشيوعية والقوى الديمقراطية تضالهم المعادى للامبريالية . وهكذا تتأكد مرة أخرى صحة أحد النزوس التاريخية القديمة . وهو يلقى الضوء على الحقيقة بأنه طالما أن التضال فى سبيل السلام والانفراج يجرى على نطاق عالمى فلا بد أن يتخذ التضال من أجل التقدم الاجتماعى طابعا أمميا رغم كونه فى الدرجة الأولى نضالاً ذاتياً وطنى . ويرجع هذا فى المحل الأول الى الأرباط الذى لا ينقسم بين التضال

من أجل السلام والتضال من أجل التقدم الاجتماعي . ويرجع ثانيا الى ان ان النشاط الدولي للأحزاب الشيوعية المتصاعد ينبع منطقيا عن ازدياد الطابع الاممي للنضال الطبقي حيث ان القوى الامبريالية تحاول توحيد نضالها المشترك على الصعيد الدولي ضد قوى التحرر الوطني والاجتماعي.

وقد شاهدنا في العام الماضي ايضا تكثيفا لعمليات التخريب الايديولوجي التي يشنها رأس المال الاحتكاري الدولي ضد حركة الطبقة العاملة وحركة السلام . وفي هذا المجال تحاول الامبريالية صرف الانظار عن الشرور المتزايدة القاضية لقرى العمالية وطعن مزايا الاشتراكية وتتركز كل هجماتها على النظام الاشتراكي الذي يقيم مراقيل لا يمكن للامبريالية تخطيها والذي أصبح يشكل النواة الاساسية التي تتجمع حولها جميع القوى الثورية .

ومما له مغزى كبير في ان الاحزاب الشيوعية والعمالية الأوروبية أكدت مجددا في وثيقة برلين تصميمها على « تطوير مساوئها ونضامها الرفاقي الاختياري الاممي على اساس الافكار العظيمة لماركس ، وانجلز ولينين » ( انظر مجلة السلام والاشتراكية - أغسطس ١٩٧٦ ) . ولا شك ان هذا يعتبر متصرا حيويا يستفيد منه النضال الذي يخوضه كل حزب من أجل التقدم الديمقراطي والتغيير الاجتماعي على الصعيد الوطني ايضا . فقد تلاحم النضال الوطني والاممي أكثر فأكثر من الآن وقتة نظري .

وتؤكد صحافة الحركة الشيوعية العالمية - ولها كل الحق في ذلك - الى ان كل حزب شيوعي مسئول أولا واساسا عن طبقته العاملة . وتشير الوثيقة الختامية لمؤتمر برلين الى ان كل حزب شيوعي او عمالي في ميدان النضال الاممي من أجل السلام والاشتراكية مسئول ايضا امام الطبقة العاملة العالمية .

وقد قيمت عاليا اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الالماني الموحد نتائج مؤتمر برلين وأوصت جميع منظمات الحزب بان تدرس بعناية وثيقتيه الختامية . ويرى الحزب الاشتراكي الالماني الموحد ان مساهمته الاساسية في تطبيق وتنفيذ النتائج والمهام التضمنية في الوثيقة تكمن في تقوية وتدعيم الاشتراكية في كافة النواحي في جمهورية ألمانيا الديمقراطية . وجاء في التقرير الذي القاه ايريك هونكر السكرتير العام للجنة المركزية امام المؤتمر التاسع للحزب الاشتراكي الالماني الموحد ان « حزبنا يدرك تماما مسئوليته ازاء شعبه وازاء الطبقة العاملة العالمية . وان كل ما نعمله من أجل بناء مجتمع اشتراكي في جمهورية ألمانيا الديمقراطية يقوى ايضا أسرة البلدان الاشتراكية والحركة الثورية العالمية » .

والى جانب هذا فان حزينا وهو ينفذ المهام التى طرحها مؤتمر برلين يولى أهمية كبرى الى المهام التالية :

— تعزيز الاعمال المشتركة للأحزاب الشيوعية والعمالية ضد الامبريالية ،  
وخطر الحرب ، وفى سبيل السلام والامن والتعاون والتقدم الاجتماعى كما  
أشارت اليها وثيقة المؤتمر .

— التوسع فى تبادل الوفود والخبرات وتقوية علاقات التضامن الاخوى  
مع جميع الاحزاب الشيوعية والعمالية ومع جميع الحركات والقوى  
المعادية للامبريالية .

— من الضرورى فى هذا العام — الذى يشهد احتفال البشرية التلقمية  
بالذكرى الـ ٦٠ لثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى — ان تنشر على أوسع  
نطاق وبأسلوب مقنع الحقائق حول مكاسب ومزايا الاشتراكية وان نوضح  
— فى هذا الصدد ان جميع منجزات جمهورية ألمانيا الديمقراطية على  
مدار السنوات الثلاثين لتطورها ترجع فى الأساس الى ان الحزب الاشتراكى  
الألمانى الموحد مخلصا للماركسية — اللينينية والاممية البروليتارية قسدا  
طبق بصورة خلاقة وواضعا فى اعتباره الظروف التاريخية والوطنية لبلادنا  
خبرة التطبيق الاشتراكى الناجح على مدار ستين عاما للاتحاد السوفيتى .

— المساعدة بالتعاون مع الاحزاب الشقيقة الاخرى فى حل القضايا النظرية  
الملحة لبناء الاشتراكى والشيوعى ، وللأزمة العامة للرأسمالية ، ولحركة  
التحرر الوطنى ، وللفصل المتواصل ضد الامبريالية ومن أجل الاشتراكية  
والسلام العالمى .

— محاربة جميع أشكال معاداة الشيوعية ومعاداة السوفيتين والتخريب  
الايديولوجى الامبريالى .

تعلمنا الماركسية — اللينينية أن التطبيق هو المحك لصحة السياسات  
والنظريات . وتوضح خبرة السنوات الأخيرة صحة النتائج التى توصل  
اليها مؤتمر برلين والتضمنة فى وثيقته وانها ستظل محتفظة بأهميتها  
الكبرى لفترة طويلة قادمة . وتعتبر هذه الوثيقة خطأ جماعيا ومرشدا على  
المدى الطويل ويرتكز على الخبرة المشتركة والمهام المشتركة للأحزاب  
الشيوعية والعمالية فى قارتنا فى النضال فى سبيل السلام والامن والتعاون  
والتقدم الاجتماعى .

# الحزب والموقف الطبقي من الانتهازية

بقلم : جاسس هال

ان المفهوم الطبقي وجهة النظر الطبقية - لفرضه وقائع المجتمع الطبقي . فطالما انقسم المجتمع الى طبقات متناحرة ، يكون المطلب الاول تطبيق مفهوم طبقي على كافة المسائل الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية ، والايديولوجية . وتجاهل او رفض المفهوم الطبقي يعنى انكار حقيقة اساسية ، انه يعنى رفض موقف علمي من دراسة الواقع .

واذا ما رفض علم الطبيعة معالجة الذرات والجسيمات الدقيقة للمادة ، بشحناتها المتعارضة ، فلن يكون موقفا علميا . ولن يكون علما . والمفهوم الطبقي يعنى معالجة الذرات التي تشكل منها المجتمع الطبقي . وهو يتفق والحقيقة الموضوعية للاراسمالية . ورفضه يعنى رفض الطبيعة الطبقية الاساسية للاراسمالية .

ويودى ان استعرض في هذا الاطار بعض الاستنتاجات التي توصل اليها حزبا ، وبخاصة استنادا الى تجربة في مكافحة البرادرية ، والتي ينطلق منها في نشاطه .



ونحن مقتنعون أن التخلي عن المفهوم الطبقي يعنى التخلي عن التحزب للطبقة العاملة ، الطبقة الوحيدة ذات الثورة الثابتة في عالم اليوم . ويعنى ذلك التغافل عن الصراع الطبقي . إنه الرأسمالية . إنه التخلي عن الكفاح .

والتخلي عن المفهوم الطبقي يعنى التخلي عن موقف مبدئي - نقطة التوجيه في البوصلة الرئيسية . والنتيجة النهائية هي الانتقال من موقف براجماتي ذاتي الى اخر . والتخلي عن المفهوم الطبقي يعنى في الجوهر التخلي حتى عن الادعاء بكونك قوة ثورية قيادية طليعية . إن مفهوم القوة الثورية الطليعية يرتبط ارتباطا لا ينفصم بالدور الخاص الذي لوكالة التاريخ للطبقة العاملة . ولا يستطيع حزب أن يظل لوقت طويل في موقع قيادي اذا ما تخلى عن المفهوم الطبقي في عمله ، لأنه من المستحيل معالجة التغيير الثوري بجديّة دون معالجة القوى الطبقيّة التي تشارك وتحرك قوى التغيير .

وتاريخ الرأسمالية ليس تاريخ الصراع الطبقي فحسب . إنه كذلك تاريخ الإنكار لحقيقة أن جوهر وجود الرأسمالية ذاته هو الصراع الطبقي . وعمليات الإنكار أتت على الدوام من كلا جانبي طرفي المعز الطبقي . وعمليات الإنكار تأتي من الطرفين . يبدأ إن أسبابها ومرماها مختلفة . فبالنسبة للرأسمالية ، تكون عمليات الإنكار شكلا من التغطية . إنها وسيلة لتضليل الطبقة العاملة . وعمليات الإنكار هذه إن تكون مرشدا لسلوكهم الخاص . فكل تحرك لهم هو من وجهة نظرهم الطبقيّة الخاصة . ورأس المال الاحتكاري له مفهوم طبقي ثابت من كل المسائل . ومثل عمليات الإنكار هزة داخل حركة الطبقة العاملة هي التكتيكية للانهيار ، واستجابة لضغوط الطبقة المعارضة . وهي تغطي أعمال الاستسلام والخيانة لمصالح الطبقة العاملة . والسكوت على المسائل الطبقيّة ليس سوى شكل آخر لنفس الانتهازية .

ومع تطور رأسمالية الولايات المتحدة لمراحلها الحالية للرأسمالية الدولة الاحتكارية ، أصبحت عمليات إنكار طابعها الطبقي والتضليل منه ، في كل مرحلة ، أعلى وأكثر دأبا . كلقت القاعدة القديمة هي : « أن مايمود بالخبر على جنرال موتورز يعود بالخبر على أمريكا » . والان أضاقوا : « أن ما يعود بالخبر على جنرال موتورز يعود بالخبر على العالم » . وقاعدة ١٩٧٧ ، كما قال رئيس جنرال موتورز الجديد هي : « أن المؤسسة الحرة هي نظام تعاوني ، وليست صراعا طبقياً » . « أن ما يكسبه رجل ما ليس خسارة لرجل آخر . فكلاهما يكسبان » . وبالنسبة لرئيس جنرال موتورز لجان « مكسبه » يبدأ بمرتب سنوي يبلغ مليون دولار ، وجنرال موتورز ليست على وشك التخلي عن مفهومها الطبقي .

وعمليات التنصل من المفهوم الطبقي إنما هي سمة لمفهومها الطبقي . ولكنها لن تتخطى من محاولة دفع العمال وحركة الطبقة العاملة إلى التخطي من مفهومهم الطبقي . وفي حركة الطبقة العاملة لا يعتمد أحدا من المفهوم الطبقي عن طريق قرار . ولا يحدث ذلك أبدا بشكل صريح . إنه عملية تآكل بطيئة ، تتم خطوة خطوة ، يعرفها جزئنا من تجربته الخاصة . ومنذ ثلاثين عاما مضت كانت العملية التي ظهرت أخيرا في منغوليا « الانتهازية البراوندية » عملية غير مرتقبة في حزبنا لسنوات عديدة . وعطية الاعتماد من المفهوم الطبقي كدرجية . بيد أنها انكشفت في النهاية كما يراها الجميع . ولم يكن من الصعب رفض « الانتهازية » البراوندية إلا عندما انفجرت الحجة أخيرا .

وأصر براوند على : « الأقسام الحاسمة من الراسمالين الأمريكيين قد تخلوا عن السياسة القديمة للرجعية المتعفة والإمبريالية ، ويحاول بشك جاد أن يتلاءموا مع التيار الديموقراطي . » ولذلك ، فقد استنتج أن الشيوعيين على استعداد « . . . لمساندة الراسمالية في الولايات المتحدة بعد الحرب التي تتفق مع مصالح ، وتأخذ في الحسبان ، المشاكل الفردية للشعب . » وكان هذا هو النتائج النهائية للانتهازية . لقد رفض براوند المفهوم الطبقي . فلي عاله الخيالي تحول فيلان الاحتكارات إلى قطط اليقة خيرة لا إلى راسمالية « تأخذ في حسابها المشاكل الضرورية للشعب » .

لكن ، قبل أن يصل إلى مستنقع الانتهازية ، كانت دلائل العملية موجودة . فبدون أية تصريحات رسمية ، قل شيئا فشيئا الحديشمن أرباح الاحتكارات الضخمة ، وعن الاستغلال الراسمالي ، وعن السياسة الإمبريالية ، وعن العنصرية ، وتكثيف العمل ، الخ . وقبل بالتدريج الدفاع عن الأعمال الجماهيرية للشعب وإيادها . والتي لمفهوم النضال إلى الخلف . وأشر بدرجة أقل إلى الاشتراكية . واستبدلت كلمات ومفهوم الاشتراكية بإشارات مجردة إلى « مجتمع جديد » و « تكوينات اجتماعية جديدة » .

وتحولت الفكرة الصائبة للعمل من أجل المحافظة على طريق الانتقال السلمي مفتوحا إلى فكرة تقول بالانتقال التطوري ، دون تناحرات طبقية ودون صراع . وبالطبع لم يكن ذلكناشر من مجرد غطاء للتخطي عن النضال ، وحتى الدفاع عن الاشتراكية وقدمت فكرة « الأمة » ومفهومات « الوحدة القومية » كما لو أن الطبقات قد اختفت . ولم يكن هناك ذكر للمصالح الطبقية المنفصلة أو للعداوة الطبقية . وكانت العملية هي الانسحاب من المناقش التي تتصادم فيها المصالح الطبقية - والتكيف . وشطب المفهوم الطبقي . لقد كانت عملية خداف . ومن ثم ، لم يكن

هناك ما يثير الدهشة حينما أعلن براودر ، « ان التقسيمات الطبقيّة  
والجموعات السياسيّة لم ينفذها من مفرى الآن » .

واندفاع براودر التهور في الانتهازية لا يمكن تفسيره او تبريره نظرياً  
وفذلك فقد انطلق لراجع ، او ليبنى نظريات جديدة تلامح « الظروف  
التاريخية الجديدة في الولايات المتحدة » . وتبرير ذلك أعلن « اتساع  
الأول مرة فواجه ونحل مشاكل لم يسبق لها مثيل في التاريخ ، وليس لها  
قاعدة في الكلاسيكيات تفطيناً أجوبة عنها . ونحن ، الذين نفخر بان  
نعتبر الفسنة تلاميذ للينين ، نتعاون من الناحية العملية ، وندين بحزم  
هؤلاء الذين يدافعون عن حرب طبقية ضد رأس المسال في الولايات  
المتحدة » . ان الخطوة من علمي المفهوم الطبقي الى ادالته لم تكن خطوة  
كبيرة .

وهكذا ، في النهاية ، تخلت انتهازية براودر تماماً عن المفهوم الطبقي ،  
وبالطبع عن الكفاح من أجل مصالح الطبقة العاملة . وانضدت انتهازية  
براودر الطريق التقليدي . وكانت البلد والمشكل والخصائص وحدها  
هي التي تختلف .

والمفهوم الطبقي سمة لا تتجزأ من النظرية والمنهجية . انه المقوم  
الرئيسي لوقف ماركس لينين من كافة الظواهر . والعلم لا يساعدنا  
فحسب على رؤية الاشياء ، ولكنه يساعدنا ، وهذا هو الأهم ، على كيفية  
النظر الى الاشياء التي نراها . والموقف الطبقي جوهرى لكيفية النظر  
للأشياء التي نراها لان تلك هي الحالة التي توجد عليها الاشياء في الواقع

وليس من الماركسية اللينينية ان « تغير المفهوم الطبقي » . ولا يتم  
تصحيح الضعف بتكرار كلمات « صراع الطبقات » أو « المفهوم  
الطبقي » في كل مكان . ان معالجة الأمور من موقف طبقي يعني تناول  
جوهر الظواهر الحقيقية . ولا يمكن ان تكون ضللة أو فكرأ لا لزوم  
له . والمفهوم الطبقي لا يمكن تخفيها أو احتواؤها داخل المفهوم العام  
للمسائل . ولقد استخدم براودر المرح العالي كإطار للتخلي عن  
المفهوم الطبقي في الشئون الداخلية . وقال ان النضال المعادي للفاشية  
على نطاق العالم قد غير لحد ما طبيعة الرأسمالية ذاتها . ولذلك « وجد  
يضع جديد » في الولايات المتحدة ، ولهذا السبب أصبح المفهوم الطبقي  
مراهما عليه الزمن .

والمفهوم الطبقي ليس مقدمة لعنصر مصطنع . انه بالحرى انعكاس  
دقيق للواقع ، والتخلي يعني التخلي عن الواقع كما هو . وعدم اتخاذ  
موقف طبقي يعني استخدام شيء غير واقعي وعنصر مصطنع . والمفهوم

الطبقى لا يعنى رؤية العنصر الطبقي لحسب ، وتجاهل والتغاضى عن كافة العوامل والقوى الاخرى . أنه لا يستخدم عاملا حقيقيا .

واستغلال وقهر الرأسمالية الاحتكورية يؤثر على غالبية الناس . فبطريقة أو أخرى نجد الناس ضحايا القهر الاحتكارى . ولهذا السبب تستطيع الحركات والاتلافات المعادية للاحتكارات تستمد المساعدة من مختلف أقسام السكان . ومن الضرورى المحافظة على قاعدة مثل هذه المساندة عريضة قدر استطاع . ولكن هل يعنى ذلك أنه يمكن الخلط عن المفهوم الطبقي فى النضال المعادى للاحتكار ؟ كلا ، أن فعل ذلك سيكون خطأ قاتلا . ومن مصلحة النضال الشامل المعادى للاحتكار ألا تغيب عن أذهاننا حقيقة أنه يمكن فى جوهر الامر الاستغلال الطبقي والصراع الطبقي ، وأن الضحايا الأول للاحتكارات هم العمال ، وأن الاحتكارات ليست نوعا من الانحراف أو الصدفة ، وإنما هى تطور حتمى للرأسمالية . وهذا ما ينبغى أن يتعلمه المشاركون فى النضال . وأكثر الحركات المعادية للاحتكار فعالية هى تلك التى تشكل فيها الطبقة العاملة فصيلة منظمة .

والتكيف الانتهازى يؤدى الى تكيف مع العنصرية . وهكذا ، وخلال فترة براودر كيف الحزب نفسه للضغوط العنصرية لرأس المسال الاحتكارى . والعنصرية هى جريمة مستمرة ضد الأجناس والقوميات والمجموعات القومية ، ويربط القهرى العنصرى سياسة طبقية . ونحن الشيوعيين نقف مع كل الذين يرون العنصرية غير انسانية وغير عادلة وغير أخلاقية . وبالنسبة للشيوعيين فإن الصراع ضد العنصرية مسألة مبدأ . وبسبب موقفنا الطبقي ، فإننا نراها فى المجال الدولى كسلاح ايدىولوجى مركزى للأمبريالية . وبسبب مفهومنا الطبقي ، فإننا نراها فى البلدان الرأسمالية كأداة لويذ من الاستغلال ومزيد من الأرباح . ولذلك ، يمكننا أن نربط النضال ضد العنصرية بالنضال ضد الأمبريالية والاتحادات الاحتكارية . ومن المستحيل الحدوث من النضال ضد الأمبريالية ، أو وحدة الطبقة العاملة ، أو الأممية البروليتارية ، دون من النضال ضد العنصرية .

إن الأصرار على مفهوم طبقى لنا لا يعنى أننا نضعه كشرط لكافة المشاركين فى الحركات الأعرض . أنه أسهم خاص ينبغى أن يقوم به حزب الطبقة العاملة . فهل يتجه المفهوم الطبقي الى تضيق نطاق الحركات الأعرض ؟ فقط إذا ما قلعت الأمور بمفهوم ضيق .

والمفهوم الطبقي انتقائى فى النضال لأنه لا توجد « منطقة محايدة » على الجبهة الأيدىولوجية . ونقطة البدء فى أى نضال ليست قبول

القواعد التي تصنعها المعارضة . أن الحرب وقفنا لقواعد العدو، يعني قبول الهزيمة قبل بدء القتال . والراسمالية تختار بعناية الجبهات الأيديولوجية التي تهاجمها . كما تنتقي المناطق التي يمكنها أن تستخدم فيها الديماجوجية ، أو التي يمكن أن تنصرف دون حاجة إلى دليل أو شيء محدد ، والمناطق التي يمكنها أن تتحدث عن الموميات . وأحد المناطق المنتقاة هي « الديمقراطية » وتحفظ بالدعاية على مستوى الشعارات لأن الراسمالية تعمل دائما من أجل إعطاء الانطباع والمظهر على أنها مجتمع ديمقراطي ، بينما لا تقدم للشعب أي سلطة حقيقية . والاشتراكية بالطبع ، هي على العكس تماما ، تعطي السلطة للشعب حيث يصبح لها معنى .

والنقاش حول الديمقراطية بطريقة مجردة يعني قبول القواعد التي وضعها الراسميون . فالديمقراطية ليست عنصرا يسمح بحرية في الفراغ . وكل البيانات التي تدافع عن الديمقراطية بشكل مجرد ليست بشكل عام سوى تزييف من جانب من يصورها . وهذا مثل إعلان مساندة المرأة للقوة الفورية دون اهتمام بما إذا كانت على شكل قرن أو قنبلة . والديمقراطية عنصر لا يتجزأ من عناصر القتال . وفي المجتمع الطبقي ترتبط ارتباطا لا ينقسم بصراع الطبقات وتشكل إحدى سماته أن الموقف الطبقي هو موقف متحزب في صالح طبقة أو أخرى . والنضال من أجل مفاهيم الديمقراطية لا يمكن أن ينفصل عن وجهة النظر . وفي ذلك تختلف نحن الشيوعيين ، بمعنى أننا نقول ذلك بأمانة . وتحزبا هو في صف الطبقة العاملة . وايدولوجيو الراسمالية لا يعترفون بذلك ، ولكنهم في الحقيقة يتخذون موقفا طبقيا متحزبا من كافة المسائل ، بما في ذلك مسألة الديمقراطية . ولا يمكنهم أن يعترفوا بذلك ، لأن الطبقة التي يدافعون عنها طبقة رجعية . وطبقتهم في الجانب المخطيء من التاريخ .

ونحن المتحزبين للطبقة العاملة ، يمكننا أن نبرر علنا موقفنا الطبقي لأن طبقتنا هي طبقة التقدم الإنساني . وحزبنا يخدم في نفس الوقت طبقتنا والمجتمع البشري بأسره . ونحن نضع الفضائل من أجل الديمقراطية في هذا الإطار الشامل . ولذلك، فأننا نعارض شععار جنرال مونترو القديم « أن ما فيه خير لجنرال مونترو ، فيه خير لأمريكا » ، وتقدم بدلا عنه الحقيقة القائلة : « أن ما فيه خير للطبقة العاملة ، بما في ذلك مفهومنا للديمقراطية فيه خير للشعب بشكل عام » . وباقرار الحقيقة حول الصلاقة بين الديمقراطية والصراع الطبقي فأننا نعبر عن مفهوم طبقي للنضال من أجل الديمقراطية . أننا مع الديمقراطية لأنها تخدم أفضل مصالح الطبقة العاملة ، والشعب ، والتقدم الاجتماعي الشامل . وراس المال الاحتكاري أقلية وهو يريد أن يخذ من حركات وحقوق الأغلبية

ويرفض ايدولوجيو الرأسمالية ان يناقشوا الديموقراطية  
والفهمات الديموقراطية كما تربط بالمشاكل الحقيقية ، والمشاركة  
الحقيقية ، وعلاقة الانكار الديموقراطية بالتقدم الاجتماعى ، لانه فى  
هذا الاطار يمكن فصح ديمولوجيتهم . ومن الزيف ان يعلنوا : « اننا نمنح  
الحق الديموقراطى لكل فرد فى ان يفعل ما يشاء » . فليتحرك العمال  
للاستيلاء على مجمع جنرال موتورز ويروا السرعة التى ستقيد بها  
حقوقهم الديموقراطية !

وحقيقة ان الافراد يجب ان يتكيفوا مع الجماعة الاحتمالية ، بدرجة  
او اخرى انما تكذب بالفعل زيف مثل هذه الفكرة . وجوهر أى نضال ،  
بما فى ذلك النضال الطبقي ، هو الحد من ، وانكار ، وتقويض تحركات  
معاضيك . ان الوعد بمجتمع مقبل لن يكون فيه اية قيود على التعبير ،  
هو زيف . فالمنو - راس المال الاحتكارى - لن يسمح بذلك . فالانكار  
الفاشية والعنصرية افكار طبقية ، اسلحة طبقية . وتقييد هسله  
الانكار هو تقييد نشاط الطبقة . ومثل هذه القيود عادلة وضرورية .  
انها سمة لا يمكن تجنبها للصراع الطبقي .

ويدون صراع لن يكون هناك تقدم . ولا يمكن ان يكون هناك صراع  
لا يكون له تأثير ما على ويتضمن مسألة الديموقراطية . ان عدم  
الاستجابة ، وعدم مواصلة الهجوم يعنى الاستسلام .

ومع استمرار عملية التفسير الثورى تقل الفرص امام السلبية او العجاذب  
فى الصراع بين الطبقات . والرأسمالية لا تسمح بذلك . ولا تستسلم  
ابدا . وكما هى الحال فى اندفاعها من اجل مزيد من الارباح ، فانها  
لا تتوقف ابدا فى اندفاعها الايدولوجى . وتعمل هيئاتها الجماهيرية  
طوال ٢٤ ساعة . انها تكذب ، وتثير ، وتستفز ، وتنتشر الاكاذيب . ولديها  
عدد واسع من العاملين المتفرغين يبحثون دائما عن نقطة ضعف ، سواء  
سياسية او شخصية ، فى صفوف كوادر الطبقة العاملة . لقد اصبحوا  
اسلحة الضد واختيار اعوانهم . وعدم الاستجابة ، وعدم بدء الهجوم  
يعنى الاستسلام . ولا يستطيع المرء ان يكون سلبيا او محايدا فى  
الصراع الايدولوجى المستمر ، مثلما لا يستطيع المرء ان يلف منتصبا  
فى نهر متدفق مندمع او فى عاصفة رملية ، ولا يتفصل مع العناصر  
المحيطة به . وتصور ان ذلك ممكن هو مجرد وهم .

ان تطور الوعى الطبقي مهمة دقيقة على طريق الثورة . انها ليست  
عملية تلقائية . ودرسى البراودرية هو ان حزبا عماليا يتخلى عن مفهومه  
الطبقي لا يمكن ان يكون عمالا فى تطوير الوعى الطبقي لانه قد تخطى هو  
نفسه عن ان يكون قوة طبقية داعية . والحركة الثورية يجب ان تتناول  
القوى العمالية للواقع ، ولا شيء اكثر واقعية فى هذه الفترة من الزمن  
من الطبقات والصراع الطبقي . والمفهوم العلمى الوحيد والمصدق من  
مثل هذا الواقع هو المفهوم الطبقي .

# ف الثقافة والفن

## العدل الاجتماعي عند عمر بن الخطاب

بقلم: د. محمد عمارة

● والذي نفسي بيده ما من أحد إلا وله في هذا المال

حق .. وما أحد أحق به من أحد ، وما أنا فيهم إلا كاهنهم

هو مالهم ، يخلوونه ، وأنا أسعد بادائه اليهم منهم بأخله !

قال رجل ويلاؤه .. والرجل وحاجته ..

● كيف يمشي شأن الرعية إذا لم يمسننى ما مسهم ؟!

وكيف أرى لنفسي منزلة لا أكون فيها أسوة للناس ؟! ..

الخطب

لم يؤلف هنر بن الخطيب كتابا يتحدث فيه عن نظريته ومذهبه فسي  
العدل الاجتماعي بين الناس .. ولكنه ترك لنا في صفحات التراث كلمات  
متناثرة ، عبر بها عن آرائه في الواقع المختلفة والإنسانيات المتعددة ،  
نستطيع أن نستخلص منها ، إذا نحن تأملناها ، ورطبناها بهلإسائها  
ومناسبتها ، مذهب هذا الخليفة العظيم في العدل بين الناس ..

فهو يكتب إلى الحد ولا يه - أبو موسى الأشعري - كتابا نعلم منه  
أنه قد حدد لقيام العدل بين الناس وسيادته في مجتمعهم هذا أدنى  
هو انصافهم في أمرين :

### الأول : الحكم .. أي القضاء وفصل المنازعات ..

والثاني : قسمة العطاء والمال ، وما يتعلق بهذا الجانب المادي من شؤون  
المعيش والافتصاد ..

يكتب هنر لأبي موسى الأشعري ، محددا الحسد الأدنى والضروري ،  
الذي لا غنى للإنسان والواطن عنه ، من العدل ، فيقول : « وبسبب  
المسلم الضعيف من العدل أن ينصف في : الحكم ، والقسم (١) »

وهنا نعلم أن العدل عند هنر لا يقف عند الانصاف الضعيف والقضائي  
والإداري ، مما تسميه كثير من الدساتير المعاصرة بالمساواة أمام القانون ،  
ويقف عنده لا تتجاوز إلى ما عداه من صنوف العدل والمساواة .. ذلك  
أن هنر يمتد بهذا العدل - بل وإياه نطاق الحد الأدنى منه - إلى الانصاف  
في قسمة الثروة والأموال ..

ولذلك هو يوصي عماله على الأقاليم بأن يولروا للناس ما يشبع  
حاجاتهم المعاشية ، كلبا كان هؤلاء الناس أم صغارا ، فيقول لهؤلاء  
العمال « الولا » ١ .. وأشبعوا الناس في بيوتهم ، وأطعموا عيالهم .  
بل ويعتبر أشباع هذه الحاجات المادية أساسا لا بد من توافره كي  
« تحسن أخلاق » هؤلاء الناس (٢) .

ولقد كانت القدوة الطالحة التي يقدمها الحاكم للحكوم في تبسيدان  
العدل والمساواة ، كانت ولا تزال ، واحدة من أدروع القيم التي ورثها  
لنا وللإنسانية هنر بن الخطيب .. فالعدل ليس نصوصا وقسوانين  
ومصيقات نظرية تصدر عن حاكم يحيا حياة تمثيل وتمثال من حياة

(١) تاريخ الطبري . ج ٤ من ٢٠٣ . طبعة دار المعارف ، القاهرة .  
(٢) طبقات ابن سعد . ج ٣ ق ١ من ٢٠١ . طبعة دار التحرير ، القاهرة .



لومناك الناس ، لان تخلف القدوة الطيبة ، المتمثلة في الحاكم ، يستفقد ولا شك كل هذه الخصوصيات ما فيها من حرارة وما بها من قيمة ومالها من معنى مفيد وجميل ..

واهمية هذه القيمة التي يقدمها لنا عدل عمر بن الخطاب ترداد اكثر فاكتر ، خصوصا اذا تأمل الانسان في العديد من المجتمعات التي وان تمايزت في النظم والصفاء الفكرية إلا انها قد انفلتت على امر جوهري هو أن يمتثلوا حكامها ويتميزون من جماهير المحكومين .. ولم يعد هذا الامتياز أمرا يستخفى به أصحابه ، بل أصبح شرعا مشروعا ، تقدم تبريره وتقريره الأسباب والأفكار التي تتحدث عن أهمية الحسائم ، ولوقف شئون المحكومين على سلامته ، التي طلت معنى أكثر مما تعنيه سلامة المواطن المحكوم ، ومن ثم فإن مشروعية امتيازهم وتميزه هي بعض الضرورات التي يقتضيها « الصالح العام » .. وهي الفكاك قسداً فننت الواقع « ويررت والاستثناء » ، حتى لقد طلت تلك المنيزات التي تتمتع بها القلة الحاكمة في هذه النظم المختلفة سنة طبيعة ومقررة من سنن الحياة ! ..

ولكن عدل عمر بن الخطاب ينقض هذا الواقع السائد ، وينكر ذلك الفكر الذي يبرره ، عندما يؤكد على ضرورة تساوى الحاكم ، في القانون والاقتصاد ، بجمهور المحكومين ..

فعنده نجد ان نقطة البدء في قيام العدل أو اختلاله انما هي الحاكم .. ففي استقامته وعدله « أي في استقامة النظام أو عدالته ، استقامة المحكومين وسيادة العدل في المجتمع الذي يعيشون فيه ، والعكس صحيح .. وبعبارة عمر : « فان الناس لم يزالوا مستقيمين ما استقامت لهم انتمهم وعدالتهم .. والرعية مؤذية الى الامام ما اذى الامام الى الله ، فاذا رفع الامام رتعا .. » (١) .. فعلى الحاكم ، أي على نظام الحكم ، تتوقف قيمة العدل ، حضورا أو غيابا ، في أي مجتمع من المجتمعات .. وما تلك « المشاجب » التي يلقى عليها البعض فساد المجتمع ، من مثل : تغير النفوس ، وفساد الاخلاق ، وحب الشهوات .. الخ .. الخ .. الا نتائج ومسيبات وثمرات أفرزها فساد النظام الذي يسود المجتمع الذي انتشرت فيه هذه الاعراض ..

وانطلاقا من هذا التجديد لمسئولية الحاكم والنظام في فكر عمر بن الخطاب يمتد هذا الخلفية العظيم بهذه المسئولية لتشمل مختلف الأنشطة والأماكن

والمبادئ في المجتمع .. فمعهم يحكم في « المدينة » ، ولكنه يتحدث عن ضميرة البقظ يستوليته عن رعاة اليمن أو عن أراذل العراق اللاتي لا بد وأن تتوفر لهن الاحتياجات ! .. بل وعن الجمل الذي يتعثر على شاطئ انغرات لأن الدولة لم تمهد وتبعد له الطريق .. ١٠٠ ففي أي بقعة من الدولة يقف ضمير الحاكم الأعلى ويقف النظام مسئولاً عن الظلم ، بل وعن القصور والتقصير ، الواقع على الإنسان ، بل وعلى الحيوان ! .. وبعبارة عمر « .. وإيها عامل لي ظلم احدا ، فليقتني مظلمته فلم اغيرها ، فإنا ظلمته .. ! » (١)

والمساواة القانونية ، التي قررها عمر ، بين الحاكم والمحكوم ، تنبع في فكره ، من طبيعة مهمة الحاكم في المجتمع الذي يحكم فيه .. فهو ليس « سيدا » للمحكومين .. ولقد سن عمر سنة حسنة عندما جعل من موسم الحج إلى بيت الله الحرام مؤتمرا سياسيا يحاسب فيه الناس ولاتهم وحكامهم بحضور أمير المؤمنين .. فلقد كان يستدعي الولاة ، حتى إذا اجتمعوا أمام الناس قام خطيبا فقال : « آتيا الناس ، أني لم أبعث عمالي عليكم ليصيبوا من إفسادكم ولأمن أموالكم » وأنتم بعثتم ليحجزوا بينكم ويقسموا فيكم بينكم » — « أي أن مهمة الولاة هي توفير العدل الأدنى من العدل للمحكومين : العدل في الحكم والقضاء والعدل في قسمة الأموال ) — .. ثم استطرد عمر قائلا للناس : « .. فمن فعل به غير ذلك فليقم ! .. » ولما استكثر عامل مصر ، عمرو بن العاص ، أن ينفذ القصاص على الوالي ! إذا هو « أدب رجلا من وضيته » .. استنكر عمر هذا المنطق ، وقال : « .. ومالي لا أقصه منه وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقص من نفسه ! » .. ثم كتب بيانا عاما وإمرا شاملا إلى ولائه على الأقاليم يقول فيه : « .. لا تضربوا الناس فتذلوهم ولا تحرموهم فتكفروهم ! » (٢) .. فالحرمان ، في رأى هذا الخليفة العظيم ، .. سبب شيوع الكفر — والعياذ بالله — بين الناس ! .. بل ويقرر عمر أن ظلم الحاكم يلقى عقد حكمه ، ويحل الناس من طاعته « فمن ظلمه عامله فلا أمرة عليه دوني ! » (٣)

وحتى يكون هناك عدل حقا ، وحتى يكون هناك مساواة حقيقية بين الحاكم والمحكوم ، فلا بد وأن تمتدى الفعالية نطاق النظريات والتطبيقات إلى الواقع والتطبيق .. بل ولا بد أن يحيا الحاكم حياة العجوة ، حتى يطم ، بالحق والصدق ، حقيقة هذه الحياة ، وحتى تصبح طموحاته في العدل العام عميقة وصارفة وجادة لتتبعها في ذات الوقت حسن

(١ ، ٢) المصدر السابق ج ٣ ق ١ ص ٢٤٤ ، ٢٢٠ و من ٢١١ ، ٢٠١ .  
(٣) تاريخ الطبري ج ٤ ص ٢٠٣ .

طموحاته للمدل الخاص الذي يتوق إليه هو كفرد وإحسان .. وعمر يتعامل ذلك التساؤل الذي لا يزال يدوى ، رغم القرون : « كيف يمتثلني شأن الرعية إذا لم يمسسني ما مسهم » .. ويستنكر أن تكون له منزلة خاصة بمجرد أن يلوغها المحكومون ، ويأبى إلا أن تكون حياته أسوة بحياة سائر الناس .. « إلا كنت في منزلة تسعني وتعجز عن الناس فوالله ما تلك لي بمنزلة حتى أكون أسوة للناس ! .. (١) »

ولقد كان عمر بن الخطاب آميناً كل الأمانة في تطبيق نهجه هذا على ذاته وأسيرته وخاصته .. نهجه هذا في المساواة بين الحاكم والمحكوم ، وفي أن يحيا الحاكم حياة المحكومين .. وفي هذا الميدان حفظت كتب التراث والتاريخ بالمديد من القصص والوثائق والمأثورات :

● لعمر ينهى خادمه « يسار بن تميل » عن فخل دقيق خبره حتى يظل عيشه في خشونته على نحو عيش الناس .. ويقسم يسار بالله : « ما تخطت لعمر الدقيق قط إلا وأنة له عاص ! (٢) »

● و « حنص بن أبي العاص » يمتنع عن تناول طعام عمر معه ، لأنه طعام خشن ، ويدور بينه وبين عمر هذا الحوار الذي بدأه عمر بالسؤال :

— ما يمتنع من طعامنا ؟ ..

— إن طعامك جشِب غليظ ، وإلى راجع إلى طعام ابن قيس صنع لي فاصيب منه ! ..

— أتراني أصح أن أمر بشاة فيلقى عنها شعرها ، وأمر بدقيق فينخل ، ثم يخبر .. خبزاً رقاقاً ، وأمر بصاع من زبيب فينخل في سعن — قربة صلبة يصنع فيها النبيذ — ثم يصب عليه من الماء فيصبح كانه دم غزال ! .. (٣) »

— اني لأراك عالماً بطيب العيش ! ..

— أجل ! .. والذي نفسي بيده لولا أن تنتفض حسنتي لشاركتكم في لبن العيش ! (٤) »

(١) المصدر السابق ٠ ج ٤ ص ٩٨ ، ٢٠١ .

(٢) طبقات ابن سعد ٠ ج ٢ ق ١ ص ٢٢١ .

(٣) المصدر السابق ٠ ج ٣ ق ١ ص ٢٠١ .

فعمر كان عالما بطيب العيش ، خيرا بالأطعمة الرقيقة والأشربة التي تشبه دم الفزال ! .. ومعاشر أولئك الذين جعلتهم طغائهم يعانسون عيشه الخشن وطعامه الفلنيط .. ولكنه الحاكم القلبي حصل الأمانة : « كيف يعينني شأن الرعية إذا لم يمسنني ما مسهم ؟ »

● وعمر لا يأخذ بذلك نفسه فقط ، بل وأسرته أيضا .. بل لقد سن سنة تشريعية تجعل العقوبة مضاعفة إذا كان مرتكب اللنب من أسرة أمير المؤمنين ! .. وأعلن ذلك في أهله قائلا : « .. قد سمعتم مانهيت حثه ، وإلى لا أعرف أن أحدا منكم يألى شيئا عما نهيت عنه إلا ضاعفت له العذاب ضعتين ! (١) »

لكن .. كيف يعرف عمر حياة الناس كي يحياها كواحد منهم فهو الحاكم الأعلى الذى يعيش في العاصمة ؟ يذهب أن بساطة المجتمع وسلوك عمر قد أماناه على بلوغ ذلك المراد ، خصوصا وأنه قد سن سنة التجوال ليلا - « المسير » - واستطلاع أحوال الفقراء وعامة الناس .. ومن سنة استطلاع أحوال الأفاق في مؤتمر الحجج الذى يعقده كل عام ..

لكن هذا الخليفة العظيم لم يقف عند هذه الحدود ، فعمز على النزول إلى أقاليم الإمبراطورية وولاتها ، لداسة واقمها على الطبيعة ومعايشة عامة المسلمين في المواطن والظروف التى فيها يعيشون ، وقرر أن يخص مشروعه هذا عاما كاملا ، يعطى فيه لكل إقليم من الأقاليم الستة شهرين .. بل واعتبر هذا العام من أفضل أعوام حياته فخير أوقات الحاكم وأكثر الأيام بركة في عمر أمير المؤمنين تلك التى يقضيها في داسة حال الرعية ومشاركة الناس ظروف هذه الحياة ! .. يقول عمر عن مشروعه هذا : « لئن عشت ، أن شاء الله ، لأسيرن في الرعية حولا - «علما» - فاني أعلم أن للناس حوائج تقطع دوني ، أما عمالهم فلا يرشعونها إلى ، وأما هم فلا يصلون إلى .. فلاسير إلى الشام ، فأقيم بها شهرين ، ثم أسير إلى الجزيرة ، فأقيم بها شهرين ثم أسير إلى مصر ، فأقيم بها شهرين ، ثم أسير إلى البحرين ، فأقيم بها شهرين ، ثم أسير إلى الكوفة ، فأقيم بها شهرين ، ثم أسير إلى البصرة ، فأقيم بها شهرين .. والله لنعم الحول هذا ! » (٢)

هكذا فكر .. وشرع .. وثقل .. في ميدان العدل - عمر بن الخطاب -

(١) المصدر السابق ج ٢ ق ١ ص ٢٠٧ .  
(٢) تاريخ الطبرى ، ج ٤ ص ٢٠١ ، ٢٠٢ .

فالعقل قيمة اجتماعية ، لا بد أن تمتدئ حدود النظر والفكر كل  
وضع في الممارسة والتطبيق ..

والعدل ، بالنسبة للناس ، يعنى حدا أدنى لا بد وأن يتحقق ، ممتثلا  
في الانصاف القانونى والمالى ..

وفى هذا الانصاف وفى تلك المساواة لا بد وأن يتساوى الحاكم  
بالمحكوم ..

وأمر هذه المساواة ليس ما لصب ولا هو بالاستحليل ، فقط يجب أن  
تصح عقيدة الحاكم فى العدل ، ويصدق حرمه فى التطبيق ، ويعايش  
المحكومين ، لأنه لن يعنيه شأنهم إنما لم يمسسه ما يمسهم .. كما قال  
عمر بن الخطاب ..

أن عمر لم يصب طريق العدل على الحكام ، كما قال كثيرون ..  
ولكنه صعب على الكثيرين الصديق فى الحديث عن الإسلام وبأسمه ،  
طالما لم ينهجوا ، فى العدل ، نهج هذا الخليفة العظيم ، الذى كان عدله  
الصورة الأمانة لما دعا إليه الإسلام فى حالة الميدان ..

### الصلوات

وهذا العدل الذى يشترط عمر بن الخطاب لتحقيق حله الأدنى أن  
يقوم الانصاف للناس جميعا فى قسمة الثروة وتوزيع الأموال ، لا ينبع  
هنا هذا الخليفة العظيم من نوازع الاحسان أو التغضل أو الشفقة على  
جمهور الأمة وفقرائها ، ولكنه مؤسس على عقيدة « اجتماعية -  
اقتصادية » ترى أن المال - الذى هو ملك الله مالك كل شيء - انسا  
هو مال الناس جميعا ، فجمهور الأمة تتمثل فيهم ذاتية الإنسان  
وشخصيته العامة والجمعية ، ذلك الإنسان الذى هو خليفة الله فى  
أرضه ، ومن ثم فإن ملكية الله سبحانه للمال وحقه فيه إنما تعنى فى  
الواقع والتطبيق أن يكون هذا المال ملكا لجنوع الأمة وحقا من حقوقها ،  
يتم توزيعه وفق المعايير العادلة أو الأقرب إلى العدل ، حسب ما تقرره  
هذه الأمة ويختار من تلك المعايير .. فالحاكم الذى يغفل - فى رأى  
عمر - لا يتفضل على الناس ، وإنما يقوم بواجبه ، كعامل للأمانة على  
رد الحق إلى أصحابه الأصليين ..

وهذه العقيدة « الاجتماعية - الاقتصادية » يعبر عنها عمر عن حشمتها  
يقسم بالله - ثلاثا - فىقول : « والذى نفسى بيده ما من أحد الا لمضى

هذا المال حق ، أعطيه (١) أو مئة (٢) « وما أحد يحق به من أحد .. وما أنه فيهم إلا كأحدهم .. فالرجل وبلاؤه .. والرجل ولده .. والرجل وحاجته .. هو ملهم يخلوئه .. أنه فيهم الذي جاء الله عليهم ، ليس هو لغير ولا أقل عمر ! .. (٣) »

ولقد وضع عمر هذه العقيدة « الاجتماعية - الاقتصادية » التي التطبيق ، وأملت صفحات تاريخه بالتماذج والوقائع التي تؤكد التزامه التام والخلاق بهذا الفكر المثلّي الذي عبر عنه في تلك الكلمات ..

● فهو يقرر أن يكون لكل مواطن في الدولة حلاً أدنى للمعيشة .. ويستشير المسلمين في مقدار هذا الحد الأدنى ..

ويجرى التجارب الماثية ليصل إلى تحديد هذا المقدار .. ويرى « الحارث بن مضرب » أن عمر طلب إحصاء مقدار من الطعام - « جريب » (٤) - فصحب وخيل ثم حمل « ثريدا » ، ثم دعا ثلاثين رجلاً لأكله في القداء ، ثم أمر بتكرار ذلك في وجبة النساء ، فوجد هذا كافياً لهذا العدد ، ومن ثم يقرر لكل مواطن « جريبان » في الشهر حلاً أدنى للطعام (٥) .

● وحتى الأطفال الرضع كان لهم نصيب في بيت مال المسلمين على عهد عمر ، أي نصيب في مال الأمة .. وفي البداية كان استحقاقهم له يبدأ مع بداية « الطعام » .. ثم أدرك من تجواله بين أحياء المدينة ، ومراقبته مواطني مدينته الرجل والمسافرين أن الأمهات المرضعات يتمجن وقت طعام الأطفال استمجالاً لتصيبهم في الطعام ، ففرغ لما يسيبه ذلك من بكاء للأطفال وضعف لبثتهم قد يودي بحياتهم ، فنظف في الناس ، يلوم نفسه ، وينتقد تشريعه ، ويعلم أن استحقاق الطفل في المال يبدأ مع لحظة الميلاد .. قال : « يا بؤسا لعمر ! كم قتل من أولاد المسلمين ! .. ألا لا تمجوا صبياتكم من الطعام ، فإنا نقرض لكل مولود في الإسلام ! .. » وأمر المنادى فننادى بذلك في العاصمة وكتب به كتاباً إلى الأقاليم (٦) .

- (١) ، (٢) الفعلان ميثاق للمجهول .  
 (٣) طبقات ابن سعد . ج ٣ ق ١ ص ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٩ .  
 (٤) والجريب مكيال قديم مقداره أربعة أظفة ، والقفيز مكيال مقداره ثمانية مكاكيك .  
 (٥) طبقات ابن سعد . ج ٣ ق ١ ص ٢١٩ ، ٢٢٠ .  
 (٦) المصدر السابق . ج ٣ ق ١ ص ٢١٧ .

وكان عطاء الطفولة هذا الذى قرره عمر ، وكفالة الدولة لهم يرداد /  
مقداره مع تزايد عمرهم فى الستين .. فلطفل عند الميلاد مائة درهم  
« فإذا تخرج يبلغ مائتى درهم ، فإذا بلغ زاده ١٠٠ »

ولم يكن حق الطفولة هذا وفقا على من له اب أو اوان « بل كان  
ايضا حقا قرره عمر للأطفال اللقطاء ١٠٠ للقيط مائة درهم ، ثم يرداد  
عطاؤه الذى تعطيه الدولة لمن يتولى تربيته .. « وكان يوصى بهم  
اخيرا ، « ويجعل رعايتهم ونفقتهم من بيتا المال ١٠٠ »

هكذا قرر عمر وطبق المبدأ الذى جعل المال لامة ، لكل مواطن فيه  
حق ونصيب ، يبدأ بالحد الأدنى للمعاش ، ثم يتدرج صعودا وفقا  
لبلاء الإنسان وعمله وحاجته ودوره فى بناء المجتمع الجديد .. وعمر  
فى تطبيقه هذه العقيدة « الاجتماعية - الاقتصادية » ، امر بشيوخ  
اسماء القبائل ، واسمى كل الأفراد فى هذه القبائل ، فجعل لكل قبيلة  
« ديوانا » .. أى أنه لم يكون فقط ديوان الجيش والجنود كما هو  
الشهير فى كتب التاريخ ، وإنما دون دواوين لامة بجماء ، كبارا  
وصغارا ، رجلا وفساء .. ونحن نقول مثلا : أنه امر « فكتب له عيال  
أهل العوالى ، فكان يجرى عليهم القوت .. » وأنه « كان يحصل  
ديوان قبيلة خروامة حتى ينزل « قديدا » ، فتأبى القبيلة « بقديده » ،  
فلا يفيش عنه المرأة ، بكر ولا ثيب ، فيعطينهم فى أيديهم .. ثم يروح  
ليثول « صغان » ، فيعمل مثل ذلك أيضا ١٠٠ (١)

## والإنتاج

وكان عمر يعطى الناس طعامهم ويقدم لهم نصيبهم من مال الأمة،  
حتى ولو زاد هذا العطاء والمال عن احتياجاتهم الضرورية فى النفقات  
.. ولما تحدث إليه « خالد بن عرفطة » عن أن الصغار يشمل الأطفال  
وهم لا ياكلون ، وأن ذلك يؤدى إلى تنفق الموال قد لا تنفق فتمتعل ،  
وقد تنفق فيما لا يفيى أن تنفق فيه .. سلم له عمر بطنوث مثل  
هذه النتيجة ولكنه أصر على بقاء هذا النظام واستمرار تطبيق هذه  
الفلسفة المالية .. فقط اقترح لمعالجة هذه الثمرة السلبية الجانبية  
أن بحث الدولة والعمال الناس على توجيه الغواض المالية للاغراض  
الإنتاج وميادينه « بدلا من الاغراق فقط فى الاستهلاك ! .. فالزمن  
لن يقسم لهم - بعد عمر - عدلا يفيش عليهم به المال ، وليس سوى  
الإنتاج والعمل فى تنمية المال سبيلا للأمن حينما تنفقر الظروف

(١) المصدر السابق ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٢١٤ .

وتبذل الفلسفات . . . قال عمر بن الخطاب بن عرفة : « من المال والمطاء : »  
 « إنما هو حقهم أعطوه ، وإنا أسعد بأدائه إليهم منهم بأخذه ! . . .  
 فلا تجمدني عليه ، فإنه لو كان من مال الخطاب ما أعطيتوه ! . . .  
 ولكن قد علمت أن فيه فضلا - « زيادة من حاجات التفقات - ولا  
 ينبغي أن أحبسهم عنهم ، فلو إنه إذا خرج عطائه أحد هؤلاء الأعراب ابتاع  
 غنما فجعلها بسوادهم ، ثم إذا خرج المطاء الثانية ابتاع الرأس فجعلها  
 فيها ؟؟ . . . فإني أخاف عليكم أن يلبسكم بعدى ولا لا بعد المطاء في  
 وماتهم مالا . . . فإن بقي أحد منهم أو أحد من ولده كان لهم شيء قلنا  
 اعتقدوه - « أدخروه » - فيتكلون عليه . . . تلك نصيحتي لك ياخالد  
 ابن عرفة ، وهي نصيحتي لمن هو بأقصى نفر من نفوس المسلمين ،  
 وذلك لما طوقني الله من أمرهم . . . ولقد قال رسول الله ، صلى الله  
 عليه وسلم : « من مات غاسقا فرمته لم يرج راحة الجنة . . (١) »

## والعمل

ولقد كان « للعمل » في فلسفة عمر الاجتماعية مكان بارز ووزن كبير  
 . . فالعروبة أن يقضى الانتساب لها والافتخار بمجدها عن الإنسان ،  
 أن لم يعمل ، شيئا . . بل أن الانتساب إلى الرسول ، عليه الصلاة  
 والسلام ، أن يقضى عن غير العاملين شيئا . . ويقسم عمر فيقول :  
 « والله ، لئن جاءت الأعاجم بالأعمال وجئنا بغير عمل ففهم أولى بمحمد  
 منا يوم القيامة ! . . فلا ينظر رجل إلى القرابة . . فإن من قصر به  
 عمله لا يسرع به نسبه ! . . (٢) »

وانطلاقا من هذا التقدير لقيمة العمل ودوره في التنمية وفي إعطاء  
 الأشياء قيمتها أهدى عمر النظر في أوضاع كثيرة أدت إلى أن يحوز  
 نفر من المسلمين مصادر للثروة هم يحجزون عن تنميتها وتطوير  
 إنتاجيتها ، فلا هم ينهضون باستثمارها ، ولا هم ينفقونها للآخرين ،  
 وإنما « يحجزونها » ويحتجزونها . . فهم ينهضون بملكهم لها واقطعاع  
 الرسول أيانهم هذه المصادر - وخاصة الأرض - إزموا لأنفسهم الحق  
 والحريّة في اقتنائها في حوزاتهم واحتجازهم . . أهدى عمر النظر في  
 هذه الأوضاع ، حتى ما كان منها أقطعا قطعته الرسول ، عليه الصلاة  
 والسلام ، وحتى ما كان منها لصحية أجلاء « كبلال بن العاص » . .  
 فيرى مؤرخو الأموال والخزاج في تراثنا أن الرسول عليه الصلاة  
 والسلام قد أقطع بلالا أرضا طويلة مريضة هي أرض العقيق . . ولم  
 يستطيع بلالا أن يستثمرها ، فطلب إليه عمر أن يكتفي منها بما يفيقه  
 عمله ، ويترك ما بقي للمسلمين . . فحدث بينهما خلاف عنده هذا  
 الحوار الذي يلهى عمر بقوله :

(١) المصدر السابق ج ٢ في ١ من ٢١٥ .  
 (٢) المصدر السابق ج ٢ في ١ من ٢١٢ .



— انك استقطعت رسول الله أرضا طويلة عريضة ، فقطعتها للصبيان  
رسول الله لم يكن يمنع شيئا يسأله ، وانت لا تطبق ما هي يدعاه .

— اجل !

— فانظر ما قويت عليه فامسكه ، وما لم تقدر عليه فادفعه اليه فانقسمه  
بين المسلمين .

— لا .. لا افعل ! .. هذا شيء القطيعه رسول الله ..

— ان رسول الله لم يقطعك لتحتجزه عن الناس ، وانما اقطعك لتعمل  
فتخذ منها ما قدرت على عمارته ورد الباقي !

— لا افعل ! ..

— والله لتفعلن ! ..

ثم اخذ عمر من بلال ما عجز عن عمارته فقسمه بين المسلمين ...  
ثم خطب في المسلمين قائم ان من حلف الرضا فعمرها فاميل الوهبج ،  
وجب ان يتركها ان يقرر على الحيها ، لان الارض ان يعمرها ويلحقها  
ويحييها « فمن الحيا أرضا ميتة فهي له .. ومن عطل أرضا ثلاث سنين  
لم يعمرها فجاه غيره فعمرها فهي له ! .. (1) »

فالأرض ان يعمرها ويحييها ، لان العمل هو الذي ينفى الاشياء  
فيميتها ، يضيف للمجتمع والناس جديدا ، وليست الحياة والاحتجاز  
والاحتجاز ! ..

### والمال العام

وفي نظام عمر الاقتصادي برز نصيب الدولة — « الأمة » — في الثروة ،  
أي برز حجم المال العام ، لاتساع مجالات الانفاق على المصالح العامة ،  
تلك المجالات التي زاد المدخل الاجتماعي من حجمها ، وأضاف اتساع  
الدولة وإزدياد مهامها هذه المجالات اتساعا ..

(1) يحيى بن آدم ( الخراج ) ص ٩٣ ، ٩١ . طبعة القاهرة سنة ١٣٧٤ م .  
و : أبو عبيد القاسم بن سلام ( الأموال ) ٤٠٨ ، ٤٠٩ . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨ م .

● فكانت ملكية الرقبة في الأرض المفتوحة - وهي أودية الأنهار بمصر والشام والعراق - التي أصبحت الثروة الأساسية في المجتمع - كانت هذه الملكية للأمة ..

● وكانت « الصواني » - أي الأموال والأرض المصادرة - من الأعداء وأجهزة الدولة والعرب في البلاد المفتوحة ملكية خالصة للأمة ..

● وكانت هناك من قبل : الملكية العامة لما كان بمثابة المصادر الأساسية للثروة في الدولة ، على عهد بساطتها وفقرها

قبل عمر ، وهي : الماء والنار والكلأ .. التي حددها حديث الرسول عليه الصلاة والسلام الذي قال فيه : « ثلاث لا ملكية فيها : الماء والنار والكلأ .. » وفي رواية أخرى : « المسلمون شركاء في الثلاث : الماء والكلأ والنار » (١)

وكانت هناك مراعى للدولة خصصت ، على عهد عمر ، للخيل والأبل والخصصة للقتال ، أو لشئون الدولة أو لمساعدة الفقراء على أداء فريضة الحج .. ومن هذه المراسي : النقيع ، والريذة ، والشرف ..

ولكن عمر أصبغ أوامره للمشرفين على مراسي الدولة هذه بأن يبيعوها للفقراء ، كي ترمى فيها الفئامهم وأهلهم ، ويستعملوها عن الأضياع ، حتى ولو كان هؤلاء الأضياع من كبار الصحابة الذين سبقوا إلى الإسلام وهاجروا مع رسول الله ، مثل عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف ! .. إنهم الآن عام ، فهو للدولة .. ولكنه أيضا للفقراء ، دون الأضياع ! .. ويروي « زيد بن أسلم ، عن أبيه » فيقول : « سمعت عمر ، وهو يقول «لهم» - حين استعمله على حمى الريذة - ياهن ، أضيم جناحك على الناس ، واتق دعوة الظلوم ، فاتها مجاعة ، وأدخل رب - صاحب - الصريمة - « تصغير : صرمة ( بكسر الصاد وسكون الراء ) وهي القطيع الصغير من الأبل - والغنيمة - « تصغير : غنمه .. وهي القطيع الصغير من الغنم » - .. وأبائ - « دعني » - ونعم - « يفتح النسون والعين : ماشية » - ابن عفان وابن عوف ، فاتهما أن هلكتا ماشيتهما رجعا إلى نخل وزروع ، وأن هذا المسكين أن هلكت ماشيته جاء بصرخ : يا أمير المؤمنين ! .. فالكلا أهون علي ! أم قرم الذهب والورق - « الفضة » - ! .. إنها لأرضهم ، قاتلوا عليها في الجاهلية ، وأسلموا عليها في الإسلام .. والمال مال الله ، والبلاد بلاد الله ! .. » (٢)

(١) هذا الحديث رواه ابن ماجه في سننه ورواه المروزي في سننه ورواه أحمد بن حنبل في مسنده .  
(٢) الأموال - من ٤١٨ ، ٤١٩ .

«كَلَامَ مَالِ اللَّهِ ، وَالْبَادُ بِلَادِ اللَّهِ ، وَالِدَوْلَةُ تَخْتَصُّ بِمَا تَخْتَصُّ بِهِ الْمَصَالِحُ الْعَامَّةُ» ، ومن هذه المصالح رعاية شئون عسير القادرين ، أما إقدارون فلا حق لهم في هذا المال العام ، لأن لديهم ما يكفيهم ، فلا عدل في مشاركتهم . الفقراء قيمة يسندون به الحاجات ويلبون به الاحتياجات . تلك كانت نقطة الارتكاز والاطلاق في فلسفة العدل والفكر الاجتماعي عند عمر بن الخطاب .

### وحشد التنظيمات قبل المشروعة

وعلى حين كان موقف عمر وعبدله منحازاً الانحياز كله لجموع الأمة ، وبالذات لفقراءها وبحاجتها ، كان عدله هذا بالمرصاد لذلك الثغر من أشراف قريش وقدامى أربابها وقياداتها وملثها الذين وقفوا من الإسلام موقف المناهضة والعداء دفعا من الظالم الاجتماعية التي كانوا منهسا يستفيدون ولائها يستثمرون . . .

وبعد فتح مكة ، في السنة الثامنة من الهجرة ، أسلم كل هؤلاء ، وسوا بمسألة الفتوح ، وكان العطاء والمال وتأييد القلوب بهما من وسائل اجتذاب العديد منهم إلى النظام الجديد . . . وظل الكثير من المسلمين على حذر من الكثير من هؤلاء . . . وفي عهد عمر ، وبعد الفتوحات وما جلبت للدولة من القوة وفراء ظهرت تطلعات الكثيرين من هؤلاء الأشراف والنسابة ورأوا الفرصة سانحة لخيابة الأرض في البلاد المفتوحة بزل وإفقار إلى جهاز الدولة وقياداتها تحت راية الإسلام ، كما كان لهم جهازها وقياداتها بسكة قبل الإسلام . . .

وسجل التاريخ أن عمر بن الخطاب كان شديد الوعى بهذه المخاطر الجديدة ، شديد الحذر من هؤلاء القوم ، شديد عليهم الشدة كلها كي يحول بينهم وبين تحقيق ما يريدون . . .

فهو يحذر هذا الثغر من سادة قريش عندهم رأيهم يجتمعون معاً ويأمررون من دون المسلمين . . . حذرهم من أحياء عصبيتهم القديمة وتميزهم الذي قضى عليه ظهور الإسلام ، وقال لهم - كما يروي ابن عباس - : « بلغنى أنكم تتخذون مجالس لا يجلس اثنان معا حتى يقال ثمن صاحبها فلان ؟ من جلساء فلان ؟ حتى تحوميت المجالس ! . . فيفسدوا مجالسكم بينهم ، وتجالسوا معك أي أدمجوا في عامة الناس » - فقلته أدمم لألفنكم ، والعيب لكم في الناس ! . . ثم يتوجه عمر إلى اللهشاكيا هذا إلا من قريش الذين كرههم وكرهوه ، فيقول : « اللهم ملوني وملئهم ! وأحسنت من نفسي وأحسوا مني ، ولا أدري أينما يكون الكون ، وقد أعلم أن لهم قبيلة منهم » فأتقستى إليك ! . . . (١٧٩)

وهذا واحد من أشراف قريش وأربابها : عبد الله بن أبي ربيعة بن

المغفرة المخزومي يسعى لأن تكون له بالعاصمة مرابط خيل كثيرة ، ويرى  
 صهر أن في ذلك ما يحدث الزمة في أطلاق الخيل بالمدينة ، فيمنعه من ذلك ؛  
 .. فلما كلم الناس عمر في ذلك اشترط أن يطالب ابن أبي ربيعة لخيله  
 أطلاقها بمن أملكه خارج المدينة ، وقال : « لا أذن له أن يعصى بعطفه »  
 من غير المدينة .. فنفسد امر عمر « وأرطب عبد الله بن أبي ربيعة  
 أفراسه ، وكان يحمل إليها علفا من الغرض لله باليمن أ »

، وهند بنت جبة تقترض قرضا من بيت مال المسلمين لتتاجر فيه ،  
 ولكن أبى سفيان ينصحها بأن تطلقا في رد هذا القرض لبيت المال ويعلم  
 بذلك صهر بن الخطاب فلا يتردد في حبس أبي سفيان ، وهو من هو  
 في ملا قريش ، وهو قائد حربها الطويلة ضد الإسلام .. ويستمر  
 حبسه حتى الرد هند قرضها إلى بيت مال المسلمين ..

ولقد بلغ موقف صهر بن الخطاب ضد ملا قريش ذروته طعنا حمر  
 عليهم في العاصمة ، ومنهم من مفادرتها إلا بالذن منه ، ولادة محددة وأجل  
 معلوم ! .. فقرر عليهم ما تسميه بلفة عصرنا بالتوقيف أو تحديد محل  
 الإقامة ، وذلك حتى يمنهم من تحقيق مطالبهم المالية ومطامعهم في الشراء  
 بالبلاد الفنية المفتوحة .. ولقد كان بعض هؤلاء السادة يريد أن يتحايلا  
 على مفادرة العاصمة باسم الفزو في سبيل الله ، فكان صهر يبتسم له ،  
 ويقول : حسبك فزوك مع رسول الله ؟ .. والطيرى - يحدثنا من هذا  
 الموقف الذي اتخذته صهر من أشراف قريش هؤلاء ، ويضع يدنا على  
 أهميته الاجتماعية ، فيقول : وكان عمر بن الخطاب « قد حمر على أعلام  
 قريش من المهاجرين الخروج في البلدان إلا بالذن وأجسل .. » .. ثم  
 يستطرد فيسبح يدها على الآثار السيئة التي ترتبت على إهمال حفر عمر  
 بعد أن تولى الخلافة عثمان بن عفان ، فيقول : « فلمسا ولي عثمان لم  
 يأخذهم بالذي كان عمر يأخذهم به ، فخرجوا إلى البلاد ، فلما نزلوها وراوا  
 الدنيا ، وراهم الناس .. ونفروا إليهم ، وقالوا : يملكون فيكون لنا في  
 ملكهم حظوة ؟ .. فكان أول وهن على الإسلام وأول فتنة كانت في  
 العامة ! .. ولذلك كان عثمان أحب إلى قريش من عمر ؟ »

صهر ... بوعيه الاجتماعي ، وعد له بين الناس .. رأى المال مال  
 الأمة ، ومال جمهورها وعانتها بالبرجة الأولى .. ورأى الحجر والحجبا  
 ضد أشراف قريش ، حتى ولو كانوا مسلمين ومهاجرين أولئك .. فكان  
 في ذلك صلاح الإسلام والمسلمين .. فلما أن تبدلت السلطة ، وفُسر  
 الواثق ، وأطلق الخاصة ، فملكوا وملكوا بواسطتهم وفي حماهم الأتباع  
 والأذئاب ، حدث - كما يقول الطيرى - « أول وهن على الإسلام ، وأول  
 فتنة في المسلمين ! » .. حدث ذلك عندما غاب عدل صهر بن الخطاب عن  
 ساحة المجتمع والسلطة في ديار الإسلام ! ..

العلاقات  
السوفيتية  
الأمريكية



الإنجازات  
والمصاعب

بقلم: جورجى أرباتوف

التباين بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة كبير ، لكن الأكبر منه الاختلافات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية التي تفصل بينهما . ومع ذلك فإن إعادة تشكيل علاقاتهما بروح السلام والفهم المتبادل والتعاون قد أصبحت في عصرنا إحدى القضايا الرئيسية في الحياة الدولية ، ومشكلة تحل على الدوام الاهتمام الأكبر للحزب الشيوعي السوفيتي والحكومة السوفيتية ، كما تؤكد الأحداث كل يوم .

وليس هناك ما يجافي الحقيقة أكثر من الزعم القائل بأن الاتحاد السوفيتي ، باعتباره أحد القوتين العظيمين ، ينفى نوعاً من الحقوق والامتيازات الخاصة في العالم ، لأن مثل هذا المفهوم أبعد ما يكون عن نظريته ومثله العليا وأهدافه السياسية . وهناك بالطبع حقائق لا يستطيع أن ينكرها أحد ، واحد هذه الحقائق هو أن الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة هما أكبر وأقوى بلدين في عصرنا في المجالين الاقتصادي والعسكري . مما يفرض عليهما مسئولية خاصة حيال المحافظة على السلام في العالم .

إن حل للعديد من المشاكل ، وفي مقدمتها مشكلة الحرب « الحرب الذرية » والسلام ، يتوقف في ظل الوضع الراهن على سياسة هادئة بلدين وعلى العلاقات بينهما . وحالة العلاقات السوفيتية الأمريكية تحدد لدرجة كبيرة « درجة الحرارة » السياسية في مختلف أنحاء العالم ، بل والمناخ الدولي بأكمله . كما تحدد كذلك فرص الدولتين لاتخاذ خطوات مشتركة من أجل السلام . وغنى عن القول أن التعاون بين هذين البلدين يمكن أن يلعب دوراً هاماً للغاية في حل العديد من المشاكل العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والبيئية الملحة التي تواجه البشرية .

وقد أكدت اللجنة المركزية في تقريرها إلى المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي بارتياح وجود تغيرات إيجابية في العلاقات السوفيتية الأمريكية . وأشار ليونيد بريجنيف إلى أن « التحول إلى الأفضل في علاقاتنا مع الولايات المتحدة الأمريكية ، أكبر دولة في العالم الرأسمالي ، كان حاسماً بالطبع في التقليل من خطر حرب عالمية جديدة وفي تعزيز السلام » .

وقد اتفق الطرفان في عدد من اجتماعات القمة السوفيتية الأمريكية

على الحاجة إلى إقامة علاقات متكافئة وسلمية . وأرستة الوثائق التي تمت صياغتها في تلك الاجتماعات أساسا سياسيا وقانونيا راسخا لمثل هذه العلاقات . وخلال السنوات الخمس الماضية وقع الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة اتفاقيات أكثر مما وقعاه في كل الفترة السابقة من تاريخ علاقاتهما . وأهم ما في تلك الوثائق هي « المبادئ الأساسية للعلاقات المتبادلة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة » ، « والاتفاقية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة حول تجنب الحرب النووية » .

وتحقق قدر من التقدم كذلك في الحل العملي لعدد من المشاكل ذات الأهمية المتبادلة التي تواجه الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة . فقد اتخذ البلدان خطوات أولية ، على سبيل المثال ، نحو الحد من الأسلحة الاستراتيجية . ورغم أن هذه الخطوات الأولية لا يمكنها أن تكبح سباق التسلح ، فلا يمكن التهورين من مغزى الاتفاقيات التي وقعت في هذا المجال .

وحتى المتخصصون في هذا المجال غالبا ما يتساءلون : ما الذي كان يمكن أن يحدث لو لم تتخذ هذه الخطوات ؟ والجواب واضح : ربما كان الوضع الآن أكثر تفجرا مما هو عليه اليوم . أن أنظمة الدفاع المضادة للصواريخ والتي شملتها اتفاقيتا الحد من التسلح لعام ١٩٧٢ ، ١٩٧٤ ، على سبيل المثال ، كانت ستوسع بدون شك ولم يكن ذلك ليطالب بلايين الدولارات من النفقات العسكرية الإضافية فحسب ولكنه كان سيغوض كذلك من استقرار الوضع الاستراتيجي في العالم . والشئ المهم كذلك هو أن هذه الاتفاقيات قد برهنت على أن الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة عليهما أن يتفاوضا بنجاح حول أعقد المشاكل التي تؤثر على مصالحهما الحيوية .

وخلال السنوات العديدة الماضية طور البلدان التعاون في هذين من المجالات تمتد من التجارة « رغم أن النتائج في هذا المجال كان من الممكن أن تكون أكثر إثارة للاعجاب إذا لم تكن الولايات المتحدة قد اتبعت سياستها التجارية التمييزية حيال الاتحاد السوفييتي » إلى الطب وهندسة القوى واستكشاف الفضاء . ويجري العمل في إنجاز حوالي ١٥ مشروما سوفييتيا أمريكيا مشتركا . وهذا هام للغاية من الناحية السياسية ، لأنه يعزز أسس التعايش السلمي . ومن الناحية العملية فإن هذا التعاون هام لأنه يعنى مزايا إضافية لكلا البلدين . ومن وجهة نظر الأفق بعيدة المدى ، فإن التعاون بين البلدين اللذين يمتلكان أسخمن إمكانات اقتصادية وعلمية وتكنيكية في العالم ، سيمجل دون شك من حل عدد من المشاكل الهامة للغاية التي تؤثر على مصالح البشرية بأسرها ، وليس فقط مصالح الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة .

وأخيرا ، فإن الجو السياسي العام في العلاقات بين الاتحاد السوفييتي

والولايات المتحدة قد تغير نحو الأفضل . فهناك فهاهم أفضل بينهما واستعداد لمناقشة المشاكل التي تنشأ ، ومواصلة البحث من طرق ووسائل لاتخاذ خطوات مشتركة ، لصالح السلام . وكان لذلك تأثير هام للغاية على كل الوضع في أوروبا حيث طرات تغييرات ايجابية هامة خلال السنوات العديدة الماضية ، توجت بنجاح مؤتمر الأمن الأوربي . وساعد ذلك على تسوية عدد من الأوضاع الحرجة « اندلاع الحرب في الشرق الأوسط في أكتوبر ١٩٧٣ ، مثلاً » . وخلق هذا التحسن في الجو السياسي وضعاً أفضل وأكثر استقراراً لمواجهة أو تجنب ، وهو الأمر الهام بنفس الدرجة ، أي وضع حرج قد ينشأ في المستقبل .

وهكذا فإن سياسة الانفراج في مجال العلاقات السوفيتية الامريكية قد صمدت للاختبار الذي واجهته ، وبرهنت انها عميقة الطور في واقع عصرنا . وبالإضافة الى ذلك ، فالانفراج لا يستند الى اعتبارات براجماتية قصيرة المدى وإنما الى أن هنالك مجالات تتلاقى فيها مصالح البلدين في الحقيقة .

والمجال الرئيس للمصلحة المشتركة هو تجنب الحرب النووية . ولتحقيق هذه المهمة من الضروري بذل جهود كبيرة من أجل تحسين العلاقات الثنائية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة واتخاذ إجراءات مشتركة لتحسين الوضع الدولي ، وإزالة جيوب التوتر القائمة ، وكبح سباق التسلح . ولكل من الشعبين السوفيتي والأمريكي مصلحة في توجيه أكبر قدر ممكن من الموارد القومية التي تبذل الآن في سباق التسلح الى الاستخدامات السلمية لتلبية حاجاتهم الاجتماعية الحيوية كالتيقار والرعاية الصحية ، الخ . وكلا البلدين مهتمان بتطوير التعاون السلمي القائم على النفع المتبادل . وباختصار ، فإن المصالح الموضوعية للاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة تتطلب الإحفاظ بحسب على التفهر في علاقتهما وإنما تعزيز وتطور بكافة الطرق الممكنة .

وهذا هو الهدف الذي وضعه الاتحاد السوفيتي نصب عينيه ، كما أكد من جديد المؤتمر الخامس والعشرون للحزب الشيوعي السوفيتي . وكما قال ليونيد بريجنيف : « فإن الاتحاد السوفيتي مصمم بشكل حاسم على اتباع خط مواصلة تحسين العلاقات السوفيتية الامريكية بما يتفق بدقة مع نص وروح الاتفاقيات التي تم التوصل اليها والتعهدات التي قطعت لمصلحة كلا الشعبين ولمصلحة السلام على الأرض . وتحظى هذه السياسة بالساندة الكاملة للحزب الشيوعي ، والشعب السوفيتي بأبهر السدي يعرف ثمن الحرب ، وبالتالي ، ثمن السلام .

ويبدو أن تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتي يلقى تأييداً واسعاً في الولايات المتحدة سواء من جانب أقسام عريضة من الشعب الأمريكي أو من جانب العديد من مشككون السياسة الأمريكية . وقد لا يبدو



ذلك واضحا بدرجة كافية اذا ما حكمنا عليها بتعديلات يعنى القسامة السياسيين ، وبدرجة اقل بالنفمة العامة للصحافة الامريكية ، التى غالباً ما تكون بعيدة ، كما اوضحت التجربة ، من أن تكون مؤشراً يثبث به للمزاج السياسى السائد فى البلاد . وسما له دلاله اكبر فى هذا المجال الاستفتاءات العامة التى اجريت اخيراً فى الولايات المتحدة .

ووفقا لاستفتاء هاريس الذى جرى فى اواخر عام ١٩٧٥ ، ايد ٦٢٪ مقابل ١٥٪ من بين من استفتوا ، البحث عن مجالات جديدة وطرق جديدة للتعاون بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة . كما رحب معظم من شاركوا فى الاستفتاء بالاتفاقيات السوفيتية الامريكية حول الحد من التسلح وايدوا التعاون الأوسع بين البلدين فى مختلف المجالات ، والشئ المهم بشكل خاص ، هو مطالبتهم بإلغاء السياسة التجارية التمييزية التى توأصلها الولايات المتحدة .

اما فيما يتعلق بالدوائر التى تهتم مباشرة بتشكيل السياسة الامريكية فان موقفها قد اتضح بجلالة فى النتائج التى تضمنها تقرير عن الموقف السياسى لاعضاء الكونجرس الامريكى ، الذى اعده اتحاد الامم المتحدة الامريكى عام ١٩٧٥ . ويوضح هذا التقرير أن أكثر من ٨٠٪ من الأعضاء الكونجرس يؤيدون لدرجة كبيرة الانفراج السوفيتى الامريكى

واجرت المجلة الامريكية فورتنس استفتاء آخر عام ١٩٧٤ ، حيث بحثت بأسئلة الى رؤساء ٥٠٠ من اكبر الشركات فى الولايات المتحدة . ويصد تلخيص الاجابات التى تلقتها خلصت المجلة الى أن زعماء الاعمال الامريكيين اقل ميلا للنظر الى العلاقات الدولية بمقاييس الحرب الباردة ، وأن عددا اكبر فأكبر منهم يؤيدون خفض النفقات العسكرية والتمهيدات العسكرية الاجنبية . والشئ المهم كذلك هو أن ٩٢٪ من الذين شاركوا فى الاستفتاء أمروا من الأمل فى توسيع الصلات الاقتصادية والتجارية مع الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية الاخرى ، معتقدين أن ذلك سيكون له تأثير موات على الوضع السياسى فى العالم .

ومن وجهة نظر الشيوعيين السوفيتية ، تبدو كل هذه الحقائق هامة فى الحقيقة . وهى لا تتضمن بالطبع ، من أى زاوية واقعية ، تغييرا فى الطبيعة الطبقة للمجتمع الامريكى ، أو فى سياسة الحكومة الامريكية ، لأن كليهما ظلادون شك دون تغيير . لكن الذى تغير ، رغم ذلك ، هو العالم نفسه ، علاقات القوى فى المجال الدولى ، والوضع فى الولايات المتحدة كذلك . وفى هذه الظروف الجديدة تتطلب مصالح الدوائر الحاكمة الامريكية تغييرا فى السياسة الخارجية لبلادهم .

ومن المعروف تماما اليوم أن السياسة السوفيتية قد لعبت دورا

هاما في تحقيق تغييرات ايجابية طرأت على الوضع الدولي بشكل عام وفي العلاقات السوفيتية الأمريكية بشكل خاص خلال السنوات العديدة الماضية ولكن في السياسة ، كما هي الحال في العلاقات الشخصية بين الناس ، يتوقف الأمر على جانب واحد فقط لا تارة نزاع ، بينما يصبح من الجوهري للمحافظة على السلام توفر الرغبة والتصميم من جانب الطرفين .

رأى الناس في الاتحاد السوفيتي يعون جيدا ضرورة حدوث تغييرات معينة كذلك في السياسة الأمريكية لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة ويفتقد الاتحاد السوفيتي انه قد طرأت خلال السنوات العديدة الماضية ظروف موضوعية معينة تجعل مثل هذه التغييرات ممكنة .

وأحد هذه الظروف ناجم عن حقيقة ان مثل هذا المبدأ القديم للحرب الباردة والقاتل بأن « القوة تصنع الحق » والذي استخدمته الولايات المتحدة كأداة رئيسية لسياستها الخارجية ، قد اهتز للدرجة كبيرة . ان وقائع عصرنا الذي الوقائع التي تحققت بفضل توزيع القوى الجديد تماما في العالم ، قد أوضحت بجلالة متزايد ان هذا المبدأ أصبح بالياً تماماً . كما ثبت كذلك انه كلما زاد الجبروت العسكري للولايات المتحدة ، تضاعفت الفرص أمامها لبلوغ أهداف سياسية رشيقة . وفي نفس الوقت فان فشل الحرب العدوانية في فيتنام قد أوضح انه حتى الحروب المحدودة المحلية في العالم الحديث يمكنها ان تكون خطيرة للغاية بالنسبة لهؤلاء الذين اشعلوها .

ووجد كثير من الأمريكيين انه من الصعب قبول هذه الحقائق . فخلال السنوات العشر أو الخمس عشرة السابقة كان تاريخ التفكيك العسكري والسياسي في أمريكا للدرجة كبيرة هو تاريخ البحث الدائم عن مخرج من هذا « المازق العسكري » وفي الحقيقة ، لا يزال البحث مستمرا الى اليوم .

ومع ذلك فقد فرحت الوقائع الجديدة نفسها ، وبينت خطأ المحاولات لحل المشاكل غير العسكرية بطبيعتها عسكرية . وقد قدم العالم في النصف الثاني من القرن العشرين للسياسيين مثل هذه المشاكل : فما الذي يجب ان تكون عليه مبادئ العلاقات القائمة بين النظامين الاجتماعيين ؟ وما هو الموقف الذي يجب اتخاذه في مواجهة حركة التحرر الوطني للتصاعدة ؟ وفي أي اتجاه يجب توجيه الفرص والامكانيات الجديدة الواسعة التي أطلقتها الثورة العلمية والتكنولوجية وما الذي يجب عمله لارالة آثارها السلبية ؟

ولفترة طويلة سيطر مبدأ آخر من مبادئ الحرب الباردة على الولايات المتحدة ، وهو المبدأ القاتل بأن التهديد بالحرب ومشاكلها ومتاعبها التي تواجهها أمريكا أو التي قد تواجهها في المستقبل هي كلها من ضمن

الشيوعيين ، وأنها ، كما يزعمون ، تنشأ في الاتحاد السوفيتي . ومع ذلك ، فإن تطور الأحداث في العالم قد فصح هذا المبدأ السياسي وعبراه تماما ، لأنه كشف أن كافة المشاكل التي واجهتها الولايات المتحدة لا يمكن أن تحل بالكفاح ضد البلدان الاشتراكية ، وضد الشيوعية . وما أشير إليه هنا لا يتعلق فحسب بظهور حركات التحرر الوطني ، ولا بحوادث تغييرات اجتماعية عميقة في العالم ، وإنما كذلك بمشكلات مثل زيادة المنافسة الاقتصادية ، والاختلافات الاقتصادية والسياسية في العلاقات بين الولايات المتحدة من ناحية ، وشركائها في غرب أوروبا واليابان ، من الناحية الأخرى . وأدى كل ذلك إلى زعزعة المفهوم القديم بالنظر إلى العالم بمقاييس الأبيض والأسود فقط ، ذلك المفهوم الذي ألهمته معاداة الشيوعية .

إن تفاهم المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الولايات المتحدة قد لعب دورا ليس بالصغير في تحطيم المبادئ القديمة . ويمكننا القول بأن الرأي القائل بأن هذه المشاكل المتعاطمة تنشأ لدرجة كبيرة من الأرهاق الكبير لموارد البلاد نتيجة للتفقات العسكرية الباهظة والمصاريف الكثيفة في الخارج كحرب فيتنام ، وتزايد المطالبة بمراجعة نطق الأولويات وبتخصيص أموال وموارد أكثر لحل المشاكل الداخلية .

وتبين هذه التغييرات بجلالة أكبر كذلك أن أهداف السياسة الخارجية القديمة غير واقعية بل وحتى ضارة بالمصالح القومية الحقة للولايات المتحدة . ومن ثم الحاجة إلى التغيير ، والتلازم مع الوضع الجديد ، ومع الحقائق الجديدة للواقع الذي يواجه أمريكا اليوم .

وعند الحديث عن المزاج السياسي المتغير في الولايات المتحدة ، لا يستطيع المرء إلا أن يرى أن هذه الاتجاهات الواقعية تزداد قوة من خلال صراع حاد ، وأنه لا يزال هناك كثير من المعارضين العنيدين ، ذوي النفوذ للأسف ، للانفراج السوفيتي الأمريكي ولتخفيف حدة التوتر الدولي بشكل عام .

والمقاومة التي يبذلونها تزداد حدة كلما حققت سياسة الانفراج تقدما ، وبخاصة في أوقات الصراع السياسي الداخلي ، كما حدث خلال المعركة الانتخابية . والأمير الذي لا يدمو إلى الدهشة هو أن العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي هي مشكلة هامة يحتدم حولها الصراع السياسي . والنقاش حول هذه المشكلة حاد للغاية لدرجة تسعق تحليل أكثر تفصيلا .

## مناورات اعداء الانفراج

جرت المعركة الانتخابية الأخيرة في الولايات المتحدة في ظروف غير مادية . فالبلاد تعيش في ظروف أزمة حادة ، أو بدقة أكبر ، في مجموعة كاملة من الأزمات : أزمة اقتصادية تتواصل رغم محاولات وضع حد لها ، وأزمة سياسية داخلية تربط بقضية ووترجيت ، والفضائح المتعلقة بالفساد وسوء استخدام السلطة . وتفاقم العلاقات بين الحكومة والكونجرس ، وانعدام الثقة بشكل لم يسبق له مثيل في هيئات الدولة والمؤسسات السياسية القائمة . يضاف إلى ذلك كله سلسلة من فشل السياسة الخارجية في أجزاء مختلفة من العالم .

وكل ذلك قد عقد الوضع السياسي بصورة خطيرة وزاد الصراع الداخلي حدة في البلاد . وكما كان متوقعا ، فقد استفاد من ذلك أعداء الانفراج يقودهم نفس فرسان الرجعية والحرب الباردة القدامى من أمثال والاس وميني ويكلي وريجان وجولدووتر ، بلوچين بنفس البصيص القديم عن « الأزمة الشيوعية » و « التهديد السوفييتي » . وأطلقت التصريحات حول أن الانفراج قد عرض الولايات المتحدة لخطر قاتل وأنه حتى في الحرب العالمية الثانية حاربت الولايات المتحدة في غير مكانها . ولم يكن اليمين المتطرف يتوقع أن تكسب هذه الديماغوجية أقساما عريضة من الرأي العام الذي يفضل الاستقرار عن التطرف .

ولكن من الواضح حتى الآن أن النشاط المتزايد لقوى اليمين يمازس تأثيرا متناقضا على الدوائر السياسية .

فمن ناحية ، هناك ما يشير إلى أن كثيرا من السياسيين ذوي العقلية الواقعية قد أزعجتهم تلك الحملة ، التي ذكرتهم بأن الحرب الباردة لم تدفن بعد وأن المحافظة على الانفراج تتطلب مزيدا من الأعمال الفخمة . ومما هو جدير بالذكر في هذا الخصوص تصريحات أعضاء مجلس الشيوخ كيندي وبرس وهمفري وكرانستون وغيرهم من الشخصيات العامة والعلماء البارزين .

ومع ذلك ، فقد كان رد فعل صائمي السياسة الرسميين غامضا . ويمكن تفسير ذلك ، جزئيا ، بتقاليد الحياة السياسية الأمريكية ، التي يميل زعمائها إلى تقديم تنازلات في المسائل السياسية الكبيرة من أجل كسب مزايا عاجلة ، والفوز بالأصوات وضمان مساندة « مراكز القوة » المختلفة . ويعقد هذا بالتأكيد العلاقات مع أمريكا وغالبا ما يؤثر تأثيرا سلبيا على الوضع الدولي بكامله . كذلك .

وهذه حقيقة من حقائق الحياة ، ليس على الاتحاد السوفييتى وحده وإنما على أى بلد آخر يتعامل مع الولايات المتحدة ، حتى خلفاتها ، أن يجابهها ، وغالبا ماتخذ للوجه كبيرة من الوضع : وتصبح الانتخابات شيئا فى عداد الماضى ، لكن آثار الخطب الانتخابية ، والتنافسوات للدبلوماسيين غير المسؤولين التى تقدم خلال المعركة الانتخابية تواصل تأثيرها على السياسة الأمريكية ، وتخلق فى بعض الأحيان مصاعب خطيرة للولايات المتحدة نفسها .

ويبدو مع ذلك أن كل شيء لا يقتصر على المعركة الانتخابية ، مهما كانت أهمية الدور الذى تلعبه فى الصراع من أجل الانفراج . فالحملة العادية للانفراج التى شنها اليمين أصبحت متمشية مع التذبذبات داخل الحكومة الأمريكية نفسها ، والتى نشأت من التقاليد الطويلة والأساس الطبقي للسياسة الأمريكية .

وعلى وجه الخصوص ، فهناك اتجاه يرمى فى القوة العسكرية الوسيلة لتسوية كافة المشاكل ، والمطالب الدولية المبالغ فيها - أى كل ما لا يدرى فى سنوات الحرب الباردة وما يتم التغلب عليه بصعوبة كبيرة حتى فى فترة الانفراج . واستنادا إلى كافة الشواهد ، فإن الاتجاهات من هذا النوع قد شجعتها الهزائم الفخمة للسياسة الأمريكية فى مختلف أنحاء العالم ، من جنوب شرقى آسيا إلى أنجولا . وفى الوضع السائد الآن فى الولايات المتحدة دفعت هذه الهزائم بعض القادة إلى الانتكاس إلى مواقف الحرب الباردة . ومما يؤسف له أن بين هؤلاء القادة أناس يتصنعون السياسة الأمريكية .

ووجدت هذه الانتكاسات تعبيرا عنها ، على سبيل المثال ، فى محاولات تصوير الاتحاد السوفييتى كمراهق قليل الخبرة زادت قوته فجأة ، وبدا يستخدم قوته دون تفكير ، والولايات المتحدة كدولة ناضجة مطلية بأن تكبح مغرورا هائجا .

وليست هناك حاجة إلى البرهنة على مدى خطأ القائلين ، ومن الصحيح أن الاتحاد السوفييتى أقوى اقتصاديا وعسكريا من أى وقت مضى . ولكن من الصحيح أيضا أن الاتحاد السوفييتى لم يكن أبدا أكثر نشاطا فى اتباعه سياسة تهدف إلى تعزيز السلام والأمن الدولى ، وكبح سباق التسلح وتطوير التعاون الدولى . وإذا ما جردنا من الحكمة والنضوج السياسى ، فإنه لولا وضوح الاتحاد السوفييتى ورباطة جأشه لما حدث التحول فى العلاقات السوفيتية الأمريكية ، الذى جعل عالمنا مكانا أكثر أمنا للحياة ، ولفترة طويلة . ولنتذكر بداية مايو ١٩٧٢ ، عندما بدأت الولايات المتحدة ، عشية أول اجتماع للقمّة ، فى مواصلة تصعيد الحسريّ فى

فيتنام . كانت هناك حاجة الى قدر كبير من الشجاعة السياسية لاتخاذ القرار السليم والحكيم بعدم الغاء الاجتماع ، وبالتقدم اليه ببرنامج ايجابي لتطوير العلاقات السوفيتية - الامريكية .

وفي حلود مايتعلق الامر بالولايات المتحدة ، فقد قدمت خلال العقود الماضية امثلة عديدة لما وصفه أحد السياسيين الامريكيين المقلد بأنه فطرسة القوة . وهذه الفطرسة ، كأي خطأ آخر ، كان لابد من دفع ثمنها . ولا يمكن للمرء الا أن يرحب بالحقيقة المأللة في أن كثيرا من الامريكيين قد خرجوا باستنتاجات مناسبة من دروس الماضي . وكان ذلك في المدى الطويل شرطا جوهريا للانفراج .

وهكذا ، فإن العودة اليوم الى لغة سياسة « الاحتواء » التي بدأت بها الحرب الباردة كما هو معروف ، أمر لا يستحق العناء .

إن شعور الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة بالضييق ازاء الهزائم في جنوب شرقي آسيا ، والتغيرات في البرتغال ، والانتكاسات في شرقي البحر المتوسط واحداث انجولا أمر مفهوم . ولكن لا تستطيع أية عواطف من أي نوع أن تتحاشى الحاجة الى تأكيد اسباب هزائم السياسة الامريكية . أنها لا تكمن في مخصصات غير كافية للنتاجون ، ولا في « تصميم قومي » غير كاف ، ولا في الفشل في ترقية « التحدي السوفيتي » دون جواب ، والامر بدرجة اقل في الانفراج . وتعود الهزائم في المحل الأول الى أن الولايات المتحدة قد وقعت بشكل ثابت الى جانب قضايا وأنظمة محكوم عليها تاريخيا بالاخفاق . ويقع اللوم على السياسة امريكية نفسها وليس على الاتحاد السوفيتي وأود أنؤكد على أن انتكاسات السياسة الخارجية الامريكية لم يكن يعتبرها أي امرئ في الاتحاد السوفيتي كاشارة لشن هجوم ضد المواقف والمصالح الامريكية . ولم يستبعد أحد الولايات المتحدة كقوة اقتصادية وعسكرية كبرى . ولا يزال المنهج السوفيتي لتحسين العلاقات السوفيتية - الامريكية وتعزيز وتعميق عملية الانفراج ، ثابتا لم يتغير .

أما فيما يتعلق باسباب هذه الانتكاسات ، فإن احدهما دون شك هو أنه خلال عقود الحرب الباردة بما تميزت به من عناء اعمى للشبيوعية طرحت الى الخلف المشاكل الحقيقية ، ولم يكن هناك مايشير القهقشة في انفجارها أن عاجلا او آجلا . وهكذا حدث في جنوب فيتنام . وهذا ماحدث في البرتغال حيث ساندت الولايات المتحدة دون تحفظ الدكتاتورية الفاشية وجعلت منها حليفها الوثيق ، وساندت الولايات المتحدة كذلك نظام فرانكو الدموي في اسبانيا . ولم يمنع ذلك بأي حال القسادة الامريكيين من الدفاع عن تمسكهم بالمثل العليا للحرية والديموقراطية .

واليوم يمكن ملاحظة نفس الصورة في شبلي وأورجواي ومعبد من البلدان الأخرى . ومن الواضح أن مثل تلك الحالة لا يمكن أن تعود إلى مآل نهاية والعجز عن إدراك ذلك ، وإلقاء اللوم من الهزائم الناجمة عن سسياسة فاسدة حمقاء على « مؤامرات » الاتحاد السوفييتي أو البلدان الاشتراكية الأخرى ، وعلى « المؤامرة الشيوعية » ، يعنى التحكم على المرء بمصاعب وانتكاسات جديدة .

ومع ذلك ، فإذا ما حكمنا يرد فعل الولايات المتحدة على أحداث انجولا ، فإن السياسة الأمريكية لم تتمكن من تخلص نفسها من نسوة معاداة الشيوعية القديمة . والحجج التي تقدم حجج سخيفة ببساطة . فكيف يمكن للمرء أن يأخذ على محمل الجد القول بأن المجموعات المنشقة المتحالفة مع عنصرى جنوب افريقيا والمترتبة الاستعماريين يدافعون حقا من ارادة الشعب الانجولى ؟ وكيف يمكن للمرء أن يأخذ على محمل الجد محاولات تفسير هزيمة عملاء الامبريالية في انجولا بالمساعدة السوفيتية والكوبية للجهة الشعبية لتحرير انجولا ؟ وقد يدور التساؤل ، لماذا إذن فشلت الولايات المتحدة في كسب الحرب في جنوب فينتام رغم اتفاق ١٥.٠٠٠ مليون دولار لمساعدة النظام العميل الذى كان يعطى كذلك بمساعدة جيش أمريكى قوامه نصف مليون رجل ؟

وفى هذا الخصوص ، يجب أن نشير إلى نقطة أخرى . ففى الوقت الذى يخوض فيه الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الأخرى نضالا ثابتا ونشطا من أجل الانفراج والتعاض السلمي ، فانهم لم يتعهدوا ، ولا يستطيعوا أن يتعهدوا بضمان المحافظة على الوضع الاجتماعى القائم فى العالم ، أو يوقف عمليات الصراع الطبقي والتحريرى الوطنى التى تتواصل وفقا للقوانين الموضوعية للتطور التاريخى . كما أنهم لا يعتبرون سياسة الانفراج كوسيلة « لحث » هذه العمليات .

إن مانعيه هو المجالات المختلفة للحياة السياسية فى عالم اليوم ، رغم أنها يمكن أن تؤثر على بعضها البعض بطرق مختلفة . وأحد هذه المجالات هو مجال التقدم الاجتماعى الذى يشق طريقه إلى الامام بثبات فى كل أنواع الظروف الدولية ، سواء كانت انفراجا أم حربا باردة أو حتى ساخنة . « ويكفى أن نتذكر أن الانتصارات الهامة الأولى للاشتراكية - ثورة أكتوبر فى روسيا وتشكيل النظام الاشتراكى العالمى - كانت تتوجها لفترات من التناغم الحاد للوضع الدولى - الحربين العالميتين الأولى والثانية » . والمجال الآخر هو مجال العلاقات بين الدول . وفى هذا المجال كذلك تحسم مسائل على جانب كبير من الاهمية - مسائل الحرب والسلام ، ووسائل حل مشاكل السياسة الخارجية المتنازع عليها ، والمسائل المتعلقة بامكانيات التعاون الدولى المتبادل النفع .

ورسم خط واضح بين هذين المجالين يعتبر احد البدايات المنطقية الأساسية للسياسة الخارجية السوفيتية للتعايش السلمي بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة - تلك السياسة المبدئية والواقعية ، والتي تتفق والمثل العليا للشيوعيين السوفيت ، ولفهمهم لمشاكل عصرنا وتعرض بامانة فى نفس الوقت السلام والتعاون على البلدان الاخرى .

وقد قال ليونيد بريجنيف فى المؤتمر الخامس والعشرين « انه لا ينبغي ان يتوقع احد ان الشيوعيين بسبب الانفراج سيتهاونون مع الاستقلال الراسمالى او ان الاحتكاريين سيصبحون انصارا للثورة . ومن ناحية اخرى ، فان الرعاية الصارمة لمبدأ عدم التدخل فى شئون الدول الاخرى واحترام استقلالها وسيادتها ، هي احد الشروط الجوهرية للانفراج »

ونحن نرفض الادعاءات بان مساندة الشعوب التى تكافح ضد القهر الاستعماري تنتهك هذا المبدأ . ان ماهو مطروح هنا هو وضع خاص « ولناخذ مرة اخرى مثال فيتنام او انجولا » يتدخل فيه الاستعماريون والمتمدون الأجانب بالفعل فى شئون البلدان والشعوب الاخرى . ولذلك فان التضامن مع القضية العادلة لتحرير الشعوب من التبر الاستعماري ، ومساندتها ، لا يشكل تدخلا فى الشئون الداخلية للبلدان الاخرى . ولقد حثت كافة الدول على ذلك مرارا على وجه التحديد ، منذ ١٩٦٠ ، فى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة .

او لناخذ شيئا آخر . فنحن نعيش فى عالم معقد تتطور فيه الاحداث بسرعة وتتوالى التفريعات واحدة بعد الاخرى . وبعضها يمكن ان يؤدي الى رد فعل سلبي فى الولايات المتحدة ، واخرى ، فى الاتحاد السوفيتى . وبالمثل ، فليس كل شخص فى الولايات المتحدة يجب الطريقة التى تدار بها الامور فى الاتحاد السوفيتى ، كما ان الشعب السوفيتى لا تجذبه الحياة فى الولايات المتحدة . والانفراج لا يلقى ولا يمكنه ان يلقى هذه العقائق المحتومة . وهو لا يتطلب ان يحب الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة كلا منهما الآخر . ولكنه يتطلب ان يتعلما العيش جنبا الى جنب ، العيش بطريقة لا تعرض للخطر شعوبهما والبشرية بأسرها ، والا يبيدا وسائل هائلة فى مباح تسليح خطر ، والا يتخليا عن المزايا المتبادلة حيثما يمكن تحقيقها بالتعاون المتكافئ . يستلزم هذا ما تحول دونه تقاليد الحرب الباردة والارما .

ولاتزال تلك الامار باقية فى سياسة الولايات المتحدة . وتتواصل المحاولات على وجه خاص للتدخل فى الشئون الداخلية للاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية الاخرى ، كما يتضح ذلك ، مثلاً ، من المحافظة على القيود والاجراءات التمييزية فى التجارة . والفكرة التى تقول بان الانفراج



« تنازع في اتجاه واحد » ، وبأن الاتحاد السوفياتي يستب منه أكثر من الولايات المتحدة ، ترتب كذلك على تفكير الحرب الباردة .

والتي لا تعتبر أن مثل هذه النظرة الى الانفراج خاطئة . فالانفراج عملية انتقال من علاقات التوتر المحملة بخطر المواجهة النووية الى علاقات التعايش السلمي والتعاون . وكلا الطرفين يستفيضان على قدم المساواة منه . والشئ المهدد بالخطر هو البقاء العضوي للشعبيين ، حياة إنساننا وحياتنا ، حياة الروس والأمريكيين .

ومن الخطأ كذلك أن نقول أن الاتحاد السوفياتي يخرج بمزايا احادية الجانب من تطور الانفراج والتجارة والتعاون العلمي والتكنيكي . لقد عاش كلا البلدين لفترة طويلة ، وفي مقدورهما بالتأكيد أن يستمترا في الحياة ، بدون أن يتعاونوا مع احدهما الاخر . وفي نهاية الامر ، فهما أقوى بلدان العالم في الحالات الاقتصادية والعلمية والتكنيكية . غير أن التعاون المتبادل يمكنه أن يقدم لهما نفعا اضافيا ، ومن عدم الحكمة رفض هذا النفع . وأنه لنفع متبادل . فالاتحاد السوفياتي عندما يشتري حبوبا من أمريكا في عام ضعيف المحصول فإنه يرفع مصلحته الخاصة . بيد أن عملية التبادل تلك مفيدة للمزارعين الأمريكيين ، وللاقتصاد الأمريكي بأكمله ، إذ تساعد على حل مشكلة البزاق التجاري وميزان المدفوعات . وعندما تباع الولايات المتحدة لنا مافيتته مئات الملايين من الدولارات من المعدات اللازمة لصنع للسيارات فإن ذلك لا يعود بالنفع على الاتحاد السوفياتي وحده ، وإنما على الولايات المتحدة كذلك ، لأنه يخلق آلاف الوظائف الإضافية . وإذا ما بعنا المنجنيز أو التيتانيوم الى الأمريكيين فإننا لا نفعل ذلك لأسباب خيرية . فالذين يشترون هذه السلع السوفياتية وغيرها يفتون ذلك لأنه مفيد لهم .

وفيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا ، يمكن في بعض مجالات التعاون « وعلى سبيل المثال » الأبحاث التي تهدف الى تسخير الطاقة الحرارية الدرية « أن يحصل الأمريكيون على نفع أكبر ، بينما في مجالات اخرى « ونقل الانتاج آلات بناء الطرق والآلات الزراعية » يحصل الروس ، لكن كلا الطرفين يكسب في النهاية . وعلى سبيل المثال فحينما كان أرثر هارتمان مساعد وزير الخارجية للشئون الأوروبية ، تحدث في جامعة رايس ، قال أن الولايات المتحدة يمكنها أن تتعلم الكثير من الاتحاد السوفياتي في مجالات حيوية لانتاج الطاقة مثل بناء محطات القوى الحرارية ، ونقل الطاقة العالية الجهد عبر مسافات بعيدة ، والتركيب الحراري الكهربى المتحكم فيه . ووفقا لهارتمان يتفوق الاتحاد السوفياتي على الولايات المتحدة في صياغة نظرية التنبؤ بالزلازل ، وساعد التعاون مع العلماء السوفيت المتخصصين الأمريكيين على التنبؤ بالزلازل في ولايات نيويورك وكاليفورنيا

عام ١٩٧٤ . ويمكننا أن نعلم المزيد من الأمثلة ، ولكن الشيء الذى يهمنا  
فى الوقت الحاضر هو مبدأ المصلحة المتبادلة المتكافئة . وفى جملة  
عديد من المجالات - تلك المجالات المرتبطة بالطب ، مثلا - سيكون من  
الانحطاط محاولة حساب من الذى سيكون المستفيد الأكبر . وإذا أمكننا  
بتعبئة الجهود أن نقرب الانتصار على مرض ما حتى ولو عاما أو عامين ،  
فإن ذلك سيعنى انتقال آلاف عديدة من الأرواح - وليست أرواح الناس  
السوفيت أو الأمريكيين فحسب .

ولا يمكننى إلا أن أشر فى هذا الخصوص الى محاولات التشكيك فى  
التصريحات السوفيتية حول موقفنا من الانفراج . وحول مصلحتنا فيه ،  
وتهدف تلك المحاولات الى البرهنة على فكرة « الطريق ذى الاتجاه  
الواحد » .

واليكم مثالا آخر . فقد قال ليونيد بريجنيف فى المؤتمر الخامس  
والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى : « أننا لا نخفى حقيقة أننا نرى  
فى الانفراج الطريق لخلق ظروف أكثر مواتة للبناء الاشتراكى والشيوعى  
السلمى » .

وهذه العبارة تثبت بها معارضة الانفراج من بين الصحفيين والسياسيين  
الأمريكيين ، وادعوا أنهم يرون فيها دليلا على نوايا الاتحاد السوفيتى  
الغيبشة للخروج من الانفراج بمزايا أحادية الجانب .

وكبدابة ، فإن أحدا منهم لم يجرؤ على الاستشهاد بالفقرة حتى نهايتها  
فقد وأصل ليونيد بريجنيف كلامه قائلا : « وهذا يؤكد فقط أن  
الاشتراكية والسلام لا ينفصلان . وعندما نلام على ذلك لا نستطيع أن  
نتصور أن الذين يلوموننا غير متأكدين أن الرأسمالية يمكنها أن تبقى دون  
اللجوء الى العدوان والتهديد باستخدام القوة ، ودون العدوان على  
استقلال ومصالح الشعوب الأخرى » . وهذا الجزء من كلام السكرتير  
العام للحزب الشيوعى السوفيتى لم يحذف مصادفة بالطبع ، لأنه يفضح  
هؤلاء الذين يريدون أن يشوهوا سمعة الانفراج .

وثانيا ، ماهو الضرر الذى سيعود على أى امسرى ، بما فى ذلك  
الولايات المتحدة ، إذا ما اعتبر الاتحاد السوفيتى السلام والانفراج مفيدا  
لتطوره الاقتصادى والاجتماعى والثقافى ، ولرفاهية شعبه ؟ « لأن هذا  
هو ما يعنيه البناء الاشتراكى السلمى والشيوعى » . ويستطيع المرء أن  
يتخيل الضجة التى سببها نقاد السياسة السوفيتية إذا ما أعلن  
الاتحاد السوفيتى أن السلام والانفراج يتعارضان مع مصالح الشعب  
السوفيتى . عندئذ سيكون لديهم حقا أسباب لعدم الثقة والشك . لأن

سياسة دولة تتعارض مع مصالحها لا يمكن أن تكون سياسة مغلقة أو يكتب لها البقاء . وفي رأينا فإن خيوية سياسة التعايش السلمي والانفراج تكمن على وجه التحديد في أنها تتفق بنفس الدرجة مع مصالح كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ، ومع مصالح جميع الشعوب .

وقد سمحت لنفسى بأن أتناول فكرة « الطريق ذى الاتجاه الواحد » بهذه الاستفاضة لأن الاتحاد السوفييتي متعجل لمعنى لتمام الصلات الاقتصادية والعلمية والتكنيكية مع أمريكا . فبالنسبة لهذه الأمور ، يمكننا أن نستغنى عنها . بيد أن هذه الفكرة ضارة كذلك من زاوية أخرى أنها خداع للنفس يمكن أن يؤدي إلى حسابات خاطئة خطيرة في مسائل السياسة ، فبين الحين والآخر يسمع الاتحاد السوفييتي مطالب حاسمة من دوائر أمريكية مختلفة : « افعل هذا أو ذلك والا فلن نسمى الأمور في مجراها وسيوضع حد للانفراج » . وبالأمر كانت تلك المطالب خاصة بالشئون الداخلية للاتحاد السوفييتي ، ثم البرتغال وأنجولا ، وفسلدا سيكون هناك شيء آخر بالتأكيد .

وإذا كان غرض هذا الأسلوب لتوجيه السياسة إبطاء أو تقويض عملية الانفراج ، فإن له منطقته دون شك . وحتى أكثر المبادرات السياسية المباشرة يمكن القضاء عليها بتصعيد مثل هذه المطالب . بيد أن لدى انطباعنا بأنه في كثير من الحالات لا نواجه نوايا سيئة ، وإنما نواجه على وجه التحديد خداعا للنفس .

ولدى المرء انطباع بأن الأمريكيين مازالوا يمشون بالفكرة الخاطئة القائلة بأن الولايات المتحدة تحظى ببعض الحقوق الخاصة ، مثل الحق في أن تقول للبلدان الأخرى ماهو طيب وماهو سيئ . ويؤدي ذلك إلى مقياسين إلى معيارين في تقييم المرء والجانب الآخر .

والتخلي عن مثل هذين المقياسين ، هو في الظروف الحاضرة شرط لا غنى عنه للحفاظ على السلام والتعايش السلمي . فالسلام ، وتخفيف حدة التوتر ، وتطوير الصلات الاقتصادية وغيرها ، مزاياهم كلا من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة . وكافة البلدان الأخرى بنفس القدر لكن لا يزال هناك عديد من الناس في أمريكا يعتبرونها « كتنالوات » للاتحاد السوفييتي يحق للولايات المتحدة أن تطالب مقابلها « بثمن » خاص . وهذا أيضا نتيجة للمادة التي استمرت طويلا لاستخدام مقياسين والتي يرجع أصلها إلى الأفكار المطلقة بقدرة أمريكا المطلقة ووسائلها وحقوقها الخاصة في العالم ، والتي عمرت بوضوح أكثر من هذه الإنكار

ومن بين بقايا الحرب الباردة الرأي الذي كثيرا ما يتردد ، والقاتل بأن

المحافظة على قوة أمريكا وزيادة تدميمها ، على قوتها العسكرية يجب أن يكون شرطاً لا غنى عنه للانفراج ، وللمحادثات مع الاتحاد السوفييتي . وأقوال من هذا النوع تخلق انطباعاً شاذاً ، فقد يبدو حتى الآن كان القوة لم تكن أداة للسياسة الخارجية الأمريكية ، وكأنه بفضلها استطاعت الولايات المتحدة أن تتجنب الانتكاسات والهزائم ، والحجج المتعلقة « بالسلام من خلال القوة » والتي ترددت خلال عقود ولم تؤدي إلا إلى مجرد سبق تسليح باهظ التكاليف وإلى زيادة خطر الحرب ، لا تصبح أكثر اقتناعاً عندما يرددونها اليوم مسئولون أمريكيون كبار .

ويجب أن يقال أنه في خضم المناقشة حول الانفراج لا يستطيع البعض أن يمتنع من إصدار تصريحات أخرى غريبة ، كما يمكن أن نقول . فقد أعلن الرئيس فورد في مقابلة صحفية ، مثلاً ، أنه من الآن فصاعداً سيكف عن استخدام كلمة « الانفراج » . لقد أشار بصراحة حقاً إلى أن سياسة الولايات المتحدة ظلت دون تغيير وأنها ستعمل من أجل تخفيف التوتر . وأدى هذا التصريح إلى سيل من التعليقات ، بما فيها الكثير من التعليقات المحيرة ، لأن الكلمة الفرنسية *Detente* لا تعني في نهاية الأمر سوى « تخفيف حدة » . وأعقب ذلك تفسيرات رسمية عديدة حول أن ما كان يعنيه هو مجرد الكلمة وليس جوهر السياسة . وربما خدم كل ذلك في نهاية الأمر غرضاً مفيداً ، مجبراً الحكومة الأمريكية على الدفاع عن الانفراج ضد هجمات اليمين ، كما أدى إلى عدم ارتياح بعض أنصار الحرب الباردة المتحوسين في البلدان المتحالفة مع الولايات المتحدة « مثل ستراوس في ألمانيا الغربية » الذين أخذوا تصريح الرئيس فورد للوهلة الأولى على أنه إشارة إلى تحول حاد في السياسة . وكل تطورات أحداث الصراع السياسي هذه في الولايات المتحدة لا يمكنها إلا أن تتترك انطباعاً بالغموض . فالمناقشة حول الانفراج هناك تطرح صديداً من التساؤلات . والإجابة النهائية عليها ستقدمها بالطبع الحياة نفسها ، والممارسة السياسية . ولكنه سيكون من الأفضل كثيراً إذا لم تكن تلك التساؤلات قد طرحت على الإطلاق : فالمشاكل التي تتضمنها خطورة بدرجة لا تحتمل الغموض أو التنازلات للعناصر غير المسئولة من معسكر اليمين المتطرف .

والقادة الأمريكيون غالباً ما يقولون أنه مواصلة تقدم قضية الانفراج ينبغي أن تكون لديهم ثقة في سياسة الاتحاد السوفييتي ونواياه . حسناً ، لقد قدم لهم المؤتمر الخامس والعشرون للحزب الشيوعي السوفييتي فرصة أخرى لأثبت نواياها السلمية . بيد أن هؤلاء القادة ينسون أن الاتحاد السوفييتي كذلك ينبغي أن تكون لديه ثقة في سياسة أمريكا ونواياها . وبخاصة أن سمعتها حتى الآن لا تزال سيئة .

وباختصار ، فإن كثيراً مما تفعله الولايات المتحدة اليوم يخلق عقبات

إضافية أمام حل مشاكل ملحة في العلاقات السوفيتية الأمريكية ، مشاكل معتقدة بالفعل . واحد هذه المشاكل هي مشكلة الحد من التسلح .

### كيف سباق التسلح ، مهمة رئيسية

أشار الرئيس فورد في إحدى خطبه إلى نصيحة جورج واشنطن ، القائلة بأن « الاستعداد للحرب من أكثر الوسائل فعالية للحفاظ على السلام » ، ووصفها بأنها « حكيمة » . والحكمة الكائنة في هذه النصيحة أمر مشكوك فيه للغاية ، وهي مجرد ترديد لثقل لاينى مشهور أصبح جزءا من لغة السياسة منذ القدم . وعبر المصور استخدام هذا القول المأثور المرة بعد الأخرى كغطية للأعداد للمدون ومواصلة سباق تسلح جامح . وكما أشار ليونيد بريجنيف بحق في إحدى خطبه ، فإن الشعار القديم القائل بأن « على من يرغب في السلام ، أن يعد للحرب » محفوظ اليوم بخطر معين . فالاعدادات المحمومة للحرب يمكنها أن تجعل من الحرب أمرا حتميا فحسب . ولهذا السبب على وجه التحديد أصبح وقف سباق التسلح والتوصل إلى نزع السلاح من أبرز المهام . وقد أقر بذلك رسميا عديد من القادة الأمريكيين كذلك . ومع ذلك ، فإن الجهود من أجل حل تلك المشكلة لا تزال تواجه صعوبات بالغة .

والوضع الذي تشكل غريب في الحقيقة . فالعلاقات الدولية ، العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة قد تحولت من « الحسب الباردة » نحو الانفراج والتعايش السلمي . ومع ذلك فإن عملية تطوير وتكديس أنواع جديدة من الأسلحة ، واسلحة الدمار الشامل في المحل الأول ، تستمر عبثا بالغة . وليس هناك دوافع سياسية رشيقة لتلك ويبدو أن كل أمرى يدرك سخف اعتبار الحرب النووية وسيلة لحل المشاكل السياسية العالمية . ويخرج المرء بانطباع أن سباق التسلح يكتسب منقطة السياسى الخاص في الرشيد للتطور ، ومصادره وآلياته الخاصة « للحركة الذاتية » .

ومع مضي الزمن يصبح من الواضح أكثر فأكثر أن العامل الرئيسى في ذلك هو المقاومة الضعيفة لتخفيف حدة التوتر العسكرى ، والتي تبديها تلك القوى في الولايات المتحدة التى لها مصلحة ثابتة في مواصلة وتشديد سباق التسلح ، القوى التى أصبحت تعرف بالتجمع العسكرى الصناعاتى منذ أن أطلق عليها الرئيس أيزنهاور ذلك .

والآن ، كيف يخططون لشق طريقهم في الظروف السياسية المتغيرة ؟ إن أساليبهم الرئيسية هي نفس الأساليب التى استخدمت منذ عشرة أو عشرين عاما مضت ، وتعنى ، إرهاب الراى العام ، والإسباسيين ورجال

للكونجرس ، الذين يسكون بخيوط ثروة البلاد ، « بالتهديد السوفيتي »  
الوهى . ولا تزال هذه الحيلة تستخدم ، رغم ما قد يعتقد المرء من أنه قد  
بم التنازل عنها بدرجة كافية فى سنوات ما بعد الحرب . ولنسترجع  
بعض الأحداث .

فى ١٩٥٦ ، أثرت ضجة هائلة فى الولايات المتحدة حول « تغلفها »  
من الاتحاد السوفيتي فى عدد قاذفات القنابل . وصاحب هذه الضجة  
تخصيص اعتمادات ضخمة للافراض العسكرية . ثم اعترف رسميا على  
الفور أن الولايات المتحدة كانت تمتلك فى هذا الوقت عددا من قاذفات  
القنابل الاستراتيجية يزيد من أربعة الى خمسة أضعاف عما يمتلكه الاتحاد  
السوفيتي . وفى عام ١٩٦٠ ، كانت هناك ضجة مماثلة فى الولايات المتحدة  
حول « التخلف فى الصواريخ » . وللتغلب على ذلك ، خصصت اعتمادات  
ضخمة وأقرت برامج عسكرية هائلة . ثم أعقب ذلك الاعتراف بأن البنتاجون  
قد بالغ فى « التهديد الصاروخى السوفيتي » ثلاثين ضعفا .

وحدث ذلك مرارا . وما دارت الماكينة أبدا فى الاتجاه المعاكس .  
وزادت اعتمادات التسليح وظلت كما هى حتى بعد التسليم بأن « خطأ »  
ما قد حدث . وبالإضافة الى ذلك ، فإن الإجراءات المضادة التى اضطر  
الاتحاد السوفيتي الى اتخاذها ارتكز عليها لشن حملات جديدة ضد  
« التهديد السوفيتي المتزايد » .

وأصبحت القصص المتعلقة « بالتهديد السوفيتي » جزءا لا يتجزأ من  
السياسة الأمريكية . ونطلق على وجه التحديد فى وقت محدد . وكما  
قال أحد أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكى ، فعندما تكون الميزانية العسكرية  
فى طريقها الى لجنة الاعتمادات تنتشر القصص حول القدرة السوفيتية  
التي تشكل تهديدا كما تنتشر الزهور فى الربيع . وقد وصلنا الى مثل  
هذه اللحظة الآن . وخرجت علينا المخابرات المركزية مباشرة بتقديراتها  
الخيمالية للنفقات العسكرية السوفيتية . وليس هناك ما يشير الدهشة  
حول استخدام الكذبة الكبرى عندما يتذكر المرء أن البنتاجون قد طلب  
اعتمادات قياسية تزيد على ١١٢.٠٠٠ مليون دولار للسنة المالية القادمة .

وتتصاعد حملة « التهديد السوفيتي » كذلك لأن التجمع العسكري  
الصناعي عليه أن يعمل الآن فى ظروف أكثر صعوبة . فبعد عشر سنوات  
مضت فحسب كان من الممكن للكونجرس أن يقر الميزانية العسكرية دون  
إنتيجة فى ساعات قليلة . لكن الوضع بدأ يتغير الآن . فالصراع حول  
بنود مفردة فى الميزانية العسكرية يستمر لشهور وقد يخفف بعض منها  
قليلا . وبالإضافة الى ذلك ، تقدم رجال كونجرس مشهورون أخيرا  
بمبادرات أكبر حول الحد من التسليح ، وحول التوقيع المبكر على اتفاقيات

مع الاتحاد السوفييتي والتخلي من الأنظمة الجديدة للأسلحة الاستراتيجية

وهذه التغييرات ، التي تعكس تحولات هامة في الرأي العام الأمريكي ، تربط من ناحية ، بالتغيرات الموضوعية الهائلة المدى التي حدثت في العالم وفي الولايات المتحدة ، والتي سهلت التحول من « الحرب الباردة » إلى الانفراج وتحسين العلاقات السوفيتية الأمريكية ، ومن ناحية أخرى ، بالتأثير الذي مارسه الانفراج نفسه والذي يضعف من موانع التجمع العسكري الصناعي ويقوض الثقة في القصص المتعلقة « بالتهديد السوفيتي » .

وكل هذه تغيرات هامة . وهي تدخل سمات جديدة على المسرح السياسي الأمريكي ، وتوفر على وجه الخصوص فرصا أكثر مرونة للفصل من أجل الحد من التسلح ومن أجل توقيع اتفاقيات سوفيتية أمريكية جديدة ، بما فيها الاتفاقية التي ستركز على التفاهم الذي تم التوصل إليه في فلاديفوستوك عام ١٩٧٤ . وسوف يكون مثل هذا الاتفاق خطوة هامة إلى الامام سواء في حد ذاته أو كخطوة تفتح الطريق إلى اتفاقيات أخرى أكثر أهمية .

وفي نفس الوقت يجب ألا يغيب عن بالنا الأخطار التي تحف بالوضع القائم ، لأن الهستيريا التي صعدت خلال عام الانتخابات من جانب الدوائر اليمينية لم تؤد فحسب إلى أن تصبح الحكومة أكثر قسوة فيما يتعلق بموقفها ، وإنما كان لها كذلك تأثير محدد على الكونجرس . وقد كشفت ذلك بقوة خاصة المشاكل الجوهرية التي كان على المرء أن يواجهها في هذا المجال .

واحد ، هذه المشاكل يرتبط بمسألة قد تبدو بسيطة لوهلة الأولى ، ولكنها معقدة للغاية في الحقيقة . فمن الذي يحاول بالفعل اللحاق بالآخر في سياق التسلح بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ، وفي أي مجال ؟

منذ نهاية الحرب والاتحاد السوفييتي يحاول اللحاق بما يمكن أن يوصف بأنه حقائق الحياة الصلدة ، الحقائق المفسدة في المدن والارضية على منصات الإطلاق وفي المطارات . والولايات المتحدة في نفس الوقت تحاول أن « تلحق » بالصورة التي رسمها الجنرالات الأمريكيون وأسماكة الاستراتيجية بخيالهم المريض ، الصور المتطرفة « بالقدره السوفيتية في المستقبل » ، وبما يعتقدون أن الاتحاد السوفييتي سيحققه في غضون عشرة أو خمسة عشر عاما ، ناهيك عن التخيلات البهيمية التي أعطينا لها أمثلة من قبل .

وإذا ما كانت الأمور قد تطورت على هذا النحو ، لكان من الصعب أن  
تصور كيف يمكننا وقف سباق التسلح ، رغم أنه يصبح أكثر خطورة  
وتكلفة مع كل هام يمر (١)

ولنبح مشكلة جوهرية أخرى من حقيقة أنه ، رغم تغير العلاقات  
السوفيتية الأمريكية إلى الأفضل ، فإن تطور التكنولوجيا العسكرية ،  
الذي شجعه التجمع العسكري الصناعي ، لا يزال متسلسلا على العملية  
السياسية للمحادثات حول الحد من التسلح .

ونتيجة لذلك ، فلا يكاد البلدان يتفقا حول بعض المشاكل ، حتى  
تظهر مشاكل أخرى أكثر تعقيدا ، كما تبدو أنظمة التسلح الجديدة .

وخلق ذلك عقبات حتى في المراحل الأولى للمحادثات السوفيتية  
الأمريكية . ويخلق ذلك عقبات كذلك أمام تنفيذ الاتفاقية التي تم التوصل  
إليها في فلاديفوستوك . وإذا ما استمرت الأمور في هذا الطريق فسوف  
تعرض للخطر كافة الجهود لوقف سباق التسلح أو على الأقل للحد منه .

لقد نشأ نوع من الدائرة المغلقة من الضرورى كسرهما . وهذا على  
وجه الدقة هو معنى المقترحات السوفيتية حول ضرورة التوصل إلى اتفاق  
حول حظر تطوير أنظمة أسلحة جديدة وأكثر تدميرا . وللأسف فإن هذه  
المقترحات لم تلق استجابة ذات شأن من الجانب الأمريكى . وبعد أن  
كرر ليونيد بريجنيف هذه المقترحات في تقريره إلى المؤتمر الخامس  
والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى (٢) ، حاول المتحدثون الرسميون

---

(١) اليكم بعض الأرقام التي توضح كيف زادت تكاليف بعض أنظمة الأسلحة بين  
١٩٤٥ و ١٩٧٣ . ففي هذه الفترة زادت تكاليف حاملة الطائرات الأمريكية من ٥٥ إلى  
٩٥١ مليون دولار . والغواصة التي كانت تتكلف ٤٧ مليون دولار زادت تكلفتها ٢٢  
ضعفا . وقاذفة القنابل الاستراتيجية التي كانت تتكلف عام ١٩٤٥ ( ٢٠٠.٠٠٠ ) دولار ،  
تتكلف اليوم حوالي ٣٥ مليوناً ( وهذا هو ثمن قاذفة القنابل ب - ١ على وجه الدقة ) .  
ومن الطبيعي أنه مع تقدم التكنولوجيا العسكرية زاد عيب التسليح ليس فقط بالنسبة  
للولايات المتحدة وإنما بالنسبة للاتحاد السوفيتى والبلدان الأخرى كذلك . ومن ثم  
الصلحة المشتركة في الحد من التسلح وخفضه .

(٢) ولسترجع هذه الفقرة في التقرير . لقد قال ليونيد بريجنيف : « حث النسا  
لولى أكبر أهمية لكل هذه المسألة ، لقد اقترحنا مرارا وتكرارا على الولايات المتحدة ألا  
يقل الجانبان عند مجرد الحد من الاتماع القائمة للأسلحة الاستراتيجية . لقد اعتقدنا  
أنه في الإمكان أن نسير إلى مدى أبعد . واقترحنا على وجه الخصوص التوصل إلى  
اتفاق حول حظر تطوير أنظمة أسلحة جديدة أكثر تدميرا ، وخاصة غواصات تريندت  
الجديدة التي تحمل صواريخ عابرة للقارات وقاذفات القنابل الجديدة الاستراتيجية  
ب - ١ في الولايات المتحدة ، والأنظمة المماثلة في الاتحاد السوفيتى » .



باسم الحكومة الأمريكية تجاهل المشكلة بقولهم أن الاتحاد السوفيتي لم يحدد بوضوح كان أى أنظمة للأسلحة هو على استعداد للتخلص منها مقابل الأنظمة الأمريكية الواردة فى التقرير .

وهذا القول لا يمكنه أن يصمد للنقد . فلم يبد السياسيون الأمريكيون أى رغبة كانت لبند المحادثات حول المقترحات السوفيتية . غير أن أحد أهداف اجراء المحادثات هو تلقى كافة التفسيرات التى يحتاجها الأمر . وهكذا اختلط الأمر على الأمريكيين وعليهم تقع المسؤولية تماما .

ان مشكلة وقف سباق التسلح ، كما أكد ليونيد بريجنيف فى المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتي أكثر حدة اليوم عما كانت فى أى وقت مضى . وإيجاد حل لتلك المشكلة كان ولا يزال أحد الخطوط الأساسية للنشاط الذى تبنيه فى المجال الدولى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتي والحكومة السوفيتية .

يبد أن النجاح فى هذا الأمر لا يمكن بلوغه بجهود جانب واحد فحسب انه يتوقف على سياسة الجانب الآخر بالمثل . ولا يتوقع أحد ان تقسم الولايات المتحدة تنازلات من جانب واحد ، أو ، وهذا أقل احتمالا ، ان تكون مستعدة لتعريض أمنها للخطر . ان ما نحتاج اليه امر مختلف تماما . ان ما نحتاج اليه هو الواقعية .

وتوضح التجربة ان الولايات المتحدة ، وقد انقالت منذ نهاية الحرب ما يزيد على ألف بليون دولار على الاحتياجات العسكرية ، وقد أطلقت سباق التسلح النووى ، أصبحت عرضة لخطر التدمير الكامل كأى بلد آخر . ولم يؤد التكديس الضخم للأسلحة الى جعل السياسة الأمريكية أكثر فعالية . والأكثر من ذلك ، فإن سباق التسلح ، بامتصاصه لآوارد واعتمادات ضخمة ، قد أضر بشكل خطير المصالح القومية الحقة للولايات المتحدة .

ولا شيء يمكنه أن يطفى هذه الحقائق فى المستقبل كذلك . وليس فى مقدور امرئ أن يكسب سباق التسلح بالقدر الذى لا يستطيع به السرم ان ينتصر فى حرب نووية عالية . لكن يستطيع المرء ان يفسر الكثير .

وإنه لأمز متوقع بالنسبة للحرب الشيوعي والحكومة السوفييتية أن يكون التحسن في العلاقات بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة عملية ليست باليسيرة ، وأن كل خطوة إلى الامام تتم من خلال صراع حاد ضد أعداء الانفراج ، الذي يواجهه عديدا من المشاكل والصعوبات على الطريق . ويدرك الاتحاد السوفييتي تماما التعقد الموضوعي للمهام التي تتضمنها إقامة علاقات مساوية بين أكبر دولتين في المعالين الرأسمالي والاشتراكي . وهو يعرف أن آثار سنوات « الحرب الباردة » لن تختفي بين عشية وضحاها وبمى قوة الدوائر العدوانية المستعدة لبذل كل جهدا من أجل وقف الانفراج .

لكن ذلك يعطى الحرب كل مبرر لامتنار التحولات الايجابية التي طرأت على العلاقات السوفيتية الامريكية في السنوات القليلة الماضية رغم كراه الصعوبات ، تحولات على جانب كبير من الهمية .

أما فيما يتعلق بمستقبل العلاقات السوفيتية الامريكية ، فقد اشار ليونيد بريجنيف السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي الى ذلك في تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي الى المؤتمر الخامس والعشرين حيث قال : « هناك اتفاق طيبة لعلاقاتنا مع الولايات المتحدة في المستقبل كذلك - الى الدرجة التي تستمر فيها في التطور على هذا الأساس الواقعي الذي خلقناه معاً ، وعندما نحدد نية راسخة لتسوية الخلافات والنزاعات لا عن طريق القوة ، ولا عن طريق التهديدات أو قفقة السلاح ، وإنما بالوسائل السياسية السلمية واضعين في الاعتبار الخلافات الواضحة بين الطبقة الطبقية للدولتين وبين ايديولوجيتهما . »

وكل تقدم في هذا الاتجاه سنصل اليه بالتأكيد عبر صراع ، وسيستغرق جهدا كبيرا . بيد أن ماتم تحقيقه بالفعل يوفر دون شك أساسا واسعا لتحرك نحو الامام . وهذا ماتتطلبه المصالح الأساسية للشعبيين السوفيتي والامريكي ، ومصالح السلام العالي .

# أحداث الشهر

## ● في الفن والثقافة ●

- تجارب جديدة لمسرح الأطفال . . . . .
- من عواصم العالم :
  - موقفان من الانفراج . . . . .
  - قبيلة النيوترون وحلف الاطنتي . . . . .
  - نتائج الانتخابات اليابانية . . . . .
  - الدولار وأزمته الجديدة . . . . .

# تجارب جارية لمسرح الأطفال

على أحد المصنفات الخولة نقرا :

« صديقنا يا من بدأت تعليمك هذا العام . أليوم تحضر الى مسرحنا لأول مرة . انها المناسبة عظيمة للنساء وله . ونأمل ان تكون أصيقاء من الآن لسنوات طويلة مقبلة » .

الأول . ونحن الآن فصاعدا سيكون المسرح صديقهم حتى نهسية أيام الدراسة . انه أشبه ما يكون بمدرسة مسرحية يشهدون في صفوفها الأولى القصص الخيالية التي تثير الخيال وتساعدهم على رؤية ما يجري في العالم غير المألوف ، وفي صفوفها العليا يشهدون أوستروفسكي وشكسبير وغيسرها من الكلاسيكيات ، بمشاركة بين كل الجلس .

جوهون من المسببة المرحين يملأون ردهة مسرح الأطفال المركزي . الموسيقي والإغاني تناسب في الهواء . الممثلون يحبون المخرجين عند باب المسرح . وتقدم لكل طفل شارة تذكارية . ثم يدخل الزوار الى قاعة المسرح التي تمثل بالنسبة لهم مملكة جديدة تتحول فيها القصص الخيالية الى حقيقة حية . انظر ، واستمع ، ومارس التفاعلات ، ولكن لا تفقد السيطرة على نفسك - ففي قصة خيالية يلتصر الخيسر دائما على الفن !

ولهذا السبب ينقسم مسرح الاطفال المركزي من زاوية معينة ، الى ثلاثة مسارح ، تعمل تحت سقف واحد . وكل منها موجه لاهدى مجموعات الاعمار الصغار ( ٧ - ١٠ سنوات ) واليافعين ( ١١ - ١٥ عاما ) والتلاميذ الكبار ( ١٦ - ١٨ عاما ) وله برنامجها الخاص .

سوف يحتفظ هؤلاء الصغار الذين بدأوا الدراسة لفترة طويلة وربما لدى حياتهم بذكرات « الزيارة الأولى للمسرح » تلك ، التي تجرى كتقليد في الأسبوع الأول من أكتوبر كل عام بالنسبة لاطفال الصف

كانت هناك حاجة الى تراطيب بين لغات المسرح القادرين على التفكير كمرتين ، والمربين القسائرين على ممارسة شعور الفنان . ولقد حدث بعد ثورة أكتوبر مباشرة ، ان التهمت في الاتحاد السوفييتي



مجموعة من المرسين يؤلفون القسم  
القبوي للمسرح ، ومؤلفي المسرحيات ،  
والخرجين والممثلين . ويمتد من المشورة  
في اختيار البرامج الى دراسة رد فعل  
المتفرجين النساء العرض . وهم يدعون

أول مسارح للأطفال في تاريخ الثقافة  
الإنسانية .

وفي مسرح الأطفال المركزى يتخذ هذا  
الترايط شكل مساعدة شاملة يمتد بها بين

ميخالكوف ، وهو أحد كتاب الاطفال الكبار ويتعاون مع المسرح منذ أكثر من ٣٠ عاما ، والمسرحيات الكلاسيكية مثل الاعداد لجورجي ، واليلية الثانية عشرة لشكسبير . ولا يعمل المسرح المتفرجين الكبار من الابناء والمدرسين . ولهم يقدم مسرحيات خاصة ذات دروس مفيدة . ولا توجد خشبة مسرح ومتفرجون كما هو متبع تقليديا وإنما توضع المقاعد بجوار الجدران ويعرض الممثلون مسرحياتهم في وسط الحلقة . والمستوى الرفيع للكفاءة المهنية للممثلين والمتفرجين تدش الاجانب حينما تقوم الفرقة بجولاتها في الخارج - بلغاريا - وألمانيا الديمقراطية - وألمانيا الاتحادية - وهولندا - وألويات المتحدة - وكندا - والهند . وقد كتبت الصحفية الهولندية « هيث يارول » تقول : « أن الفرقة تصل الى تأخيرها القوي على المتفرجين الشبان بدرجة عالية من الفن والبساطة .. وأنه لما يثير المشقة لنا لا نملك مثل هذه التقاليد المسرحية في بلادنا » .

وفي الوقت الحاضر يبلغ عدد الفراد المسرح أكثر من ٣٠٠ ، بمن فيهم أكثر من ٧٠ ممثلا ، وأوركسترا ، واستوديو لتدريب الممثلين . ويقول فلاديمير بولويارنوف مدير المسرح : « أن مسرحنا اقدم المسارح الـ ٤٧ المماثلة في البلاد . ويوجد بالاتحاد السوفييتي كذلك ١١٠ مسارح عرافس للاطفال . وتقدم الدولة اعانات ضخمة لهذه المسارح لأنها لا تغطي مصروفاتها . وفي حالة مسرحنا تصل هذه المعونة الى ٣٣٦٠٠٠ روبل . وفي كلمات أخرى نجد أن أسعار الذكور منخفضة للغاية للاطفال ، وتتراوح بين ٢٠ الى ٨٠ كوبيك بينما التكلفة الفعلية تصل الى الضعف » .

وفي كل يوم يسرع مئات التلاميذ الى هذه « الدار » التي تقع في قلب العاصمة السوفييتية ، ميندان سفردلوف ، بجوار مسرحي البولفسسوي ومسابي . ومسرح الاطفال المركزي عرب حكيم ، وناصح مرهف ، وصديق حميم للاطفال ، وأنه لضروري لهم .

مدرس المدارس وعلماء النفس والإخصائين الفانونيين للتحدث الى طاقم المسرح عن الجوانب المختلفة لتربية الطفل . وهم يزورون المدارس بأنفسهم كي يفسروا ويناقشوا المسرحيات التي لم يلقوها بعد على المسرح ، وبذلك يوجهون جهود كبار الطلبة الذين يرتبطون بالمسرح ارتباطا وثيقا .

وعمل هؤلاء المحسمين للقيام بمثل جانبيا هاما آخر للنشاط مسرح الاطفال . هؤلاء الكبار يحضرون البروفات ويقدمون النقد في المناقشات التي تعقب ذلك . ويحضر أكثر من ١٠٠ منهم الاستديوهات المسرحية التي يديرها المسرح . ولما كانت لا تتسع لكل من يرغب في الحضور فقد اسسوا في مدارسهم فروعاً لها تتكلم لاجتماعات بين تلاميذ المدارس وبين المراد الفرقة والفنانين .

ويقول فلاديمير كوزمين مدير المسرح : « أن عملنا لا يمكن تصويره دون مثل هذه الاجتماعات » . فالصلة المتسائرة مع المتفرجين لتساعدنا على فهم ومعرفة المشاكل التي تثير الاطفال . ونحن نحاول في عروضنا أن ندرس هذه المشاكل أن الكوميديا والدراما والتراجيديا كلها ليست غريبة على مسرح الاطفال . وأهم الحقائق للطفل - « هو خير وما هو شر » ومن الذي يمكن أن يصبح بطلا حقيقيا ، وأي مثال يستحق أن يحذرى - يجب أن تترتب على قصة عن الحياة ، بدلا من اعلانها ببساطة من فوق المسرح . ولا يجب أن تتضمن القصة أي قدر من الزيف . وإذا وجد المتفرج المصيف أن محتوى العرض أكثر يدائية مما يكتشفه كل دقيقة في العالم الخيط ، فسوف يقد ببساطة القصة في المسرح ، وغاليسا ، لفترة طويلة ... » .

ويوجد في برنامج المسرح أكثر من ٢٠ مسرحية لمختلف أعمال الصبية وهي تضم قصصا خيالية بقلم بوشكين ، وترجمة مسرحية للملحة الهندية القديمة رامايانا ، ومسرحية علمية خيالية عن مسافري الفضاء الشبان اسمها « أول ثلاثة أو الخمسة ٢٠٠١ » المؤلفها سيرجي



## موقفان من الانفراج

### بلجراڊ

جاء على لسان ليوڤيد بريجنيف في حديثه الى التليفزيون الفرنسي منذ شهر : « فيما يتعلق باجتماع بلجراڊ ، الذي سيعقد في القريب ، تتوافر فرصة امام كافة الدول التي شاركت في المؤتمر الاوربي العام ، لتبدي مرة اخرى حسن نواياها بشكل عملي . ونحن نأمل ان يكون الاجتماع ، كما كان منصورا ، استمرارا وتطورا لروح هلسنكي وحلقة اخرى في عملية الانفراج المستمرة . فهل يمكن التوصل الى ذلك ؟ من الممكن اذا ما اعد للمؤتمر وعقد كمنتهى للمعساون وليس لبيذر بذور الشقاق » .

ولسوء الحظ فان بعض الدوائر في الغرب تحاول حتي الان ان تستخدم اجتماع بلجراڊ لاغراض لا تتفق مع نص وروح قرارات هلسنكي . ويفغذي التوتر السياسي حول بلجراڊ ، مما قد يكسب فحسب اسوأ اعداء الانفراج .

واذا حكمنا من مجسريات الامور فان الحكومة الامريكية على وجه الخصوص تود ان تحول اجتماع بلجراڊ ليس الى طريق حوار بناء بين الغرب والشرق ،

تتواصل في العاصمة اليوغوسلافية اجتماعات ممثلي البلدان التي اشتركت في مؤتمر هلسنكي . وليس هذا هو مؤتمر بلجراڊ الذي نصت عليه الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي والذي حدد الخريف الحالي موعدا لانعقاد ، والما هذه الاجتماعات تحضير له . ومهمتها هي الاتفاق على موعد المؤتمر ، ومدة انعقاده ، وجسول أعماله ، وشروط انعقاده .

ولا يجب المبالغة في تقدير دور هذه المشاورات ، ولكن ينبغي القول بانها على جانب كبير من الاهمية ، فلجاح او فشل مؤتمر بلجراڊ يتوقف لدرجة كبيرة على طريقة الاعداد له .

ويبدي الاتحاد السوفيتي موقفا مسئولا من مؤتمر بلجراڊ ، معتقدا بأنه يمكن ان يكون على جانب كبير من الاهمية في مواصلة وتعميق عملية تخفيف حدة التوتر . فقد

والتعاون ، والتركيز على المسائل الخاصة  
والغربية .

وليس من الصعب ان نضمن اى المسائل  
تريد الولايات المتحدة والدول التي تساندها  
ان تلجئها في بلجراد . ووفقا للنيويورك  
تايمز فقد وصل الوفد الامريكى الى بلجراد  
ومعه وثيقة تضم ٩٢ صفحة مكرسة لما  
يسمى « انتهاك حقوق الانسان » في  
البلدان الاشتراكية . ومسكدا كبديل  
المحاولات لان يطرح للمناقشة في اجتماع  
بلجراد ، لا المسائل الرئيسية للامن  
والتعاون ، ولما « حالات خاصة » لرتدين  
منفصلين من البلدان الاشتراكية المسلمين  
يعتبرون الان الطفل المستبدل للدعاية  
الامريكية .

ورغم ان الولايات المتحدة تحاول ان  
تحدث في بلجراد باسم كافة البلدان  
الغربية ، فان حملة اللطاق التي شنتها  
بخصوص ما يسمى « بانتهاك حقوق  
الانسان » في البلدان الاشتراكية ، لا تجد  
مساعدة واسعة في اوربا . وبالإضافة الى  
ذلك ، فهناك قلق كبير حول محاولات  
واشنطن استخدام اجتماع بلجراد لزرع  
بذور العداوة والتوتر الدولى .

والان اذا ما حكمنا على ضوء التقارير  
الواردة من بلجراد ، فانه نتيجة لجهود  
ممثلى البلدان الاشتراكية وبلدان عدم  
الانحياز ، هناك ما يشير الى بعض التقدم  
بخصوص الاتفاق على جدول الاعمال ،  
هناك دلائل تبعث على الامل في ان المازق  
الذى خلقه الموقف غير البشء للولايات  
المتحدة وغيرها من بلدان الغرب ، سوف  
يمكن التغلب عليه . واذا لم يحدث ذلك  
فان اجتماع بلجراد مهدد بان يتحول الى  
عكس الغرض منه - مؤديا الى زيادة  
التوتر في اوربا بدلا من تعزيز الانفراج .

وانما الى مكان للدعاية الصحفية ضد  
البلدان الاشتراكية

وتعطش الولايات المتحدة لاعطاء طابع  
مشروع للتدخل في الشؤون الداخلية  
للالاتحاد السوفييتى ، تحت ستار الدفاع  
عن حقوق الانسان ، انما يتناقض تماما مع  
الوثيقة الختامية مؤتمر هلسنكى .

ومشروع الاقتصاد السوفييتى المقترح  
لجدول اعمال اجتماع بلجراد يوهى  
بإقراره بالشكل الذى صيغ عليه في الوثيقة  
الختامية والذى يستهدف ان يواصل  
المشاركين في الاجتماع تسيادلا واسعا  
للاراء « حول تنفيذ نصوص الوثيقة  
الختامية . والمهام التى حددتها المؤتمر ،  
وكذلك ، في اطار المسائل التى عالجتها تلك  
المهام ، حول تعميق علاقاتها المتبادلة  
وتحسين الامن وتطوير التعاون في اوربا  
وتطوير عملية الانفراج في المستقبل » .

ومثل جدول الاعمال هذا الذى يتفق  
تماما مع نص روح الوثيقة الختامية  
سيجعل في الامكان ليس فقط للخير ما تم  
تنفيذه في العامين اللذين مضيا على  
هلسنكى ، وانمسا مناقشة توصيات  
ومقترحات جديدة هامة تهدف الى تدعيم  
الامن والتعاون في اوربا ، والمواظبة عليها  
كذلك .

اما فيما يتعلق بمشروع جدول الاعمال  
الامريكى الانجليزى المطروح للمناقشة ،  
فانه يضمن ، بنسب يتعارض والوثيقة  
الختامية ، على تبادل غير شامل وانمسا  
منفصل للاراء حول نتائج تنفيذ قرارات  
هلسنكى . ومثل هذا المظهر يهدف الى  
تجزئة الوثيقة الختامية بفرض ايعساد  
مؤتمر بلجراد عن المشاكل الصعبة للامن



## قنبلة النيوترون وحلف الأطلسي

### باريس

ذلك ، هناك اجراءات خفض المهددة يجب ان تصاغ بمثابة سواء فحسباً بتعلق بالحجم أو الزمن حتى تتفق في كسافة الظروف مع مبدأ عدم الاضرار بأمن أي من الجانبين . وفي هذا الاطار عادة ما يطرح السؤال : هل سيكون لتوزيع سلاح جديد ، القنبلة النيوترونية ، في اراضي شرب أوروبا ، اثر معاكس على حل هذه المشكلة الهامة ؟ وكيف سيؤثر توزيع هذا السلاح على حدود البلدان الاشتراكية على تقدم محادثات فيينا ؟ هذا السؤال يطرحه كثير من المراهبين ، ولديهم كل الحق في ذلك .

ومن المؤكد ان تجهيز قوات حلف الاطلسي في غرب أوروبا بالقنبلة النيوترونية - اذا ما حدث - سيكون خطوة تتصارع مع اتفاقيات هلسنكي ، ناهيك عن تصريحات البلدان الاعضاء في حلف الاطلسي والتي اعدوا فيها عن « رغبتهم » في خفض المواجهة العسكرية في وسط أوروبا .

ومن هذه المواقع ، مواقع الملقق هلي السلام في أوروبا ، ودعاهما عن الانفراج تعلق المسحافة والشخصيات السياسية العامة والمبارزة على مخططات البلتاجون توزيع القنبلة النيوترونية على غرب أوروبا . ان الضوء الأخضر الذي اعطته الولايات المتحدة لانتاج صواريخ كروز والقنبلة النيوترونية ، هذا السلاح الرهيب القادر على اباداة الحياة ياسرها ، قد يقضي نهائياً على التقدم الذي تحقق نحو الحد من التسليح . وقد كتب « ياهر السكوتير الفيدرالي للحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني » في مجلة « فورورترس » أن مسألة انتاج واستخدام القنبلة النيوترونية تخلق البشرية ياسرها لانه لم يحدث ابداً ان بقي أي سلاح جديد احتكاراً لبلد واحد . . . وهذا صحيح ، بالطبع .

وقدمي النيوترونك قايماً بأن حلفاء امريكا الاوربيين ، الذين سستوزع على اراضيهم القنبلة النيوترونية في حالة الحرب ، هم الذين يرغبون في توزيعها .

قرر مجلس الشيوخ الأمريكي اعتماد المبالغ التي طلبها الرئيس كارتر لانتاج القنبلة النيوترونية ، ذلك السلاح الواسع المدمر . وكما يتضح من تقارير الصحافة الامريكية ، يخطط البلتاجون لتجهيز قوات حلف الاطلسي في غرب أوروبا بهذه الأسلحة . وكيف سيؤثر هذا القرار على الوضع في أوروبا ؟

عند مناقشة هذه المسألة ، يعرب معظم المراهبين في غرب أوروبا عن قلقهم من ان مخططات واشنطن لانتاج القنبائل النووترونية وتوزيع هذه القنبائل في غرب أوروبا سيكون له اثر معاكس على الانفراج الذي يناقش الطرفان في ظل طرق مواصلة تحسين المناخ السياسي في ضوء قرارات المؤتمر الاوربي في هلسنكي .

ويبدو ان هناك من الاسباب ما يبرر هذا الملقق ، ومن الواضح ان مخططات انتاج الأسلحة النيوترونية لا يمكن اعتبارها مجرد مخططات لواقعة تصديق قوات الاطلسي في غرب أوروبا . وما يريدونه هو توزيع نظم جديد من أسلحة الابادة الشاملة النووية ، المعقدة للغاية ، في غرب أوروبا بالقرب من الحدود السوفيتية والبلدان الامتركية الاخرى . وكان هيلموت شميدت مستشار المانيا الغربية على حق عندما قال في حديثه الاخير ان مخططات توزيع الرعوس الصربية النيوترونية تطسرح « مشاكل استراتيجية وفلسفية هامة » فيما يخص معاهدة وارسو .

وكل امرئ يعرف ان حل مشكلة خفض المتبادل للقوات والأسلحة في وسط أوروبا مسألة ذات أهمية كبيرة متزايدة بالنسبة لتستقبل القارة الاوربية . كسما يعرف الجميع المبادئ التي يمكن على أساسها حل هذه المشكلة . وما نعنيه هنا هو خفض المتبادل للقوات المسلحة والأسلحة باستثناء القوات البحرية والاضفافة الى

والسياسيين المتعلقين في غرب أوروبا ،  
ويؤاثر الرأي العام العريضة ، الذين  
يسعون للانفراج وينوون التقدم الى  
الامام على طريق ما اتجز في مستكني ،  
فانهم يقفون بضدة ضد مخططات واشنطن  
تجهيز قوات حلف الاطلنطي في غرب  
أوربا بهذا السلاح الفتاك الجديد غير  
الانساني . ومثل هذه الخطوة يظفرون  
لها على انها لغم يزرع تحت صرح  
الانفراج الاوربي .

وهذا التصريح تتحمل مسئولية نيويورك  
قائمز وحدهما ، الا اذا كانت تعلى بكلمة  
« حلفاء » حلفاء من الملقون الذين يسعون  
بالحرب من قادة حلف الاطلنطي ، والذين  
ينلقون الاوامر من البنتاجون ليدفعون عن  
تكليف سباق التسلح . وملقون الاطلنطي  
هؤلاء ( كما اكد الجنرال ميخ قائد القوات  
المحسلفة لحلف الاطلنطي في اوربا )  
يعتبرون القنبلة النيوترونية بحق مهدية  
طيبة من البنتاجون . اما فيما يخص

## حول نتائج الانتخابات اليابانية

### طوكيو

الى عدم الاتفاق حول هذه المسألة الهامة  
داخل الحزب الاشتراكي وكذلك الى الضغط  
الذي تعرض له من الخارج - فقد هندحزب  
كوميتو المعارض بوقف التعاون مع  
الاشتراكيين اذا ما توصلوا الى اتفاق  
مع الشيوعيين حول العمل الموحد خلال  
الانتخابات .

ويرهنت الانتخابات الأخيرة انها لم  
تمثل نجاحا لكل من الشيوعيين  
والاشتراكيين ، المعارضين الثنائيين  
والحازمين للسياسة المعادية للشعب  
لليومقراطيين الليبراليين .

لقد فقد الاشتراكيون خمسة مقاعد في  
البرلمان . ومع ذلك مازال الاشتراكيون هم  
حزب المعارضة الأساسي . ويقبول  
الاشتراكيون ان هزيمة حزبهم ترجع الى  
ضعفه التنظيمي ، واني الخلافات السياسية  
والايدولوجية الكبيرة داخل الحزب .  
واصيب الاشتراكيون بفرض كبير كذلك  
نتيجة للنشاط الانقسامي لـ س . ايدا ،  
الزعيم السابق في الحزب ، وملاؤه الذين  
كانوا يريدون من الحزب ان يكف عن  
الضلال من اجل مصالح الطبقة العاملة  
وان يتخذ « طريقا وسطيا » ، طريق  
الانتهازية والتعاون الطبقي . وفي هذا  
الربيع ترك الانقساميون الحزب الاشتراكي  
واسسوا تنظيمهم الخاص ، الحزب  
الاشتراكي للمواطنين ، الذي وضع نفسه  
في تعارض مع الحزب الاشتراكي .

اوضحت الانتخابات الأخيرة ان مساندة  
الناخبين للحزب الديمقراطي الليبرالي  
الحاكم تزداد ضعفا . وبين الاتهام الثابت  
نحو قضايا نفوذ الحزب الحاكم ، ان  
سياسته الداخلية والخارجية ، التي  
تتناقض مع مصالح غالبية السكان لا تلقى  
قبولا لدى الشعب . وعلى عكس التنبؤات  
العديدة عن زيادة تعزيز مواقع « الئادي  
الليبرالي الجديد » ، وهو تنظيم محافظ  
انقسم اخيرا بين الديموقراطيين  
الليبراليين ، فشلت هذه المجموعة في  
تحقيق أى نجاح ملحوظ كذلك .

ونالنج الانتخابات لا يمكن دراستها  
بمعزل عن الوضع السائد في معسكر  
الحزب المعارضة . وتقول الصحافة  
اليابانية ان الديموقراطيين الليبراليين كان  
من الممكن ان يصاموا بفشار اكبر بكثير  
لو وجدت احزاب المعارضة جهودها قبل  
الانتخابات . ان تلك المعارضة على وجه  
التحديد هو الذي ساعد الديموقراطيين  
الليبراليين على ارسال مرشحين الى  
البرلمان رغم انعدام المساندة من جانب  
غالبية الشعب (هم فندصوت للديموقراطيين  
الليبراليين ٢٥٪ من الناخبين مقابل  
٤٤٪ في انتخابات ١٩٧٤ ) . ولم يقبل  
الحزب الاشتراكي الا في اضيق الحدود  
مبادرات الشيوعيين ، الذين ارادوا اقامة  
نظام من المساندة المتبادلة الشاملة  
للمرشحين مع الاشتراكيين . ويرجع ذلك

وحصل الشيوعيون على ٢٧ مليون  
صوت مقابل ٩٠ مليون عام ١٩٧٤ . ولهم

الآن أربعة نواب أقل عن البرلمان السابق.

السياسي المصالح الحزب » .

ويرهنت نتائج الانتخابات على النجاح الكبير لحزب كوميتو الذي انتقد سياسة الديموقراطيين الليبراليين وقدم للمناخين « الطريق الوسط » الموهوم . وما زال نفوذ حزب الاشتراكية الديموقراطية الذي يؤيد كذلك « الطريق الوسط » ضعيفا ، كما كان من قبل ، رغم حصوله على مقعد اضافي . ومن الخطا الاعتقاد ، كما يقول كثير من المعلقين اليابانيين ، بأن الفاشيين يؤيدون فكرة « الطريق الوسط » . والتقدم الذي حققه حزب كوميتو وحزب الاشتراكية الديموقراطية بفسره انفصال عدد كبير من الناخبين عن الحزب الحاكم ، واقتناعهم بفضل سياسته ، وانتهت لم يدركوا بعد الحاجة إلى تحولات اجتماعية جذرية .

واسوف يعتمد تطور الأحداث في اليابان بدرجة كبيرة على نهج القوى التقدمية ومدى التقاليد مع المصالح الحيوية للشعب الياباني الذي يطالب بزيادة من الحزم سياسة السلام والديموقراطية والتقدم الاجتماعي . والتفهد الثابت لهذا النهج من جانب القوى التقدمية في البلاد ، وحشد صفوفها وتكوين جبهة موحدة سوف يساعدها على التغلب على المصالح المؤقتة التي واجهتها في الانتخابات الأخيرة .

والبيان الذي أصدرته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الياباني حول نتائج الانتخابات يعرب عن الأمل في أن يضعها الحزب في اعتبارها لمصالح مواصلة التقدم . وخرجت اللجنة في بيانها باستنتاج له ما يبرره يقول أن عدم تقسّم الحزبين الاشتراكي والشيوعي إنما يرجع إلى « أن بناء جبهة موحدة للقوى التقدمية لم يتم بشكل كامل » .

وأحد الأسباب الأخرى التي تدخلت في نتائج الانتخابات بالنسبة للشيوعيين هو الحملة الواسعة المعادية للشيوعيين واليسوفيت ، والتي بدأت قبل الانتخابات بفترة طويلة ، والتي شوشت عقول المناخبين وجعلتهم يقفون ضد الشيوعيين الذين يدافعون عن التحولات الديمقراطية والاشتراكية . ويلبني أن تشير إلى أن الحزب الشيوعي الياباني قد ساهم بدرجة كبيرة في تنفيذ هذه الحملة نتيجة لوقفه حول « مسألة الاقليمية » . فالحزب ركز دمايته قبل الانتخابات على مطلب « إعادة جزر كورييل » ، ورغم ذلك لم يتمكن من تحقيق نتائج حوائية . ومع ذلك فإن متصدنا رسميا باسم الحزب عند تعيينه لنتائج الانتخابات ، أشار إلى أنه يعتبر « إعادة جزر كورييل » سمعارا رئيسيا « للخط

## الدولار وأزمته الجديدة

### واشنطن

دلالة في هذا الخصوص الدهور الهائل للدولار الأمريكي . فخلال اسبوعين لحسب من ٢٠ يونيو إلى ٤ يوليو ، انخفض سعره حوالي ٢٢ ٪ بالفلسفة للين ، ١٧ ٪ بالفلسفة للمارك الألماني الغربي ، وانخفض سعر الدولار الأمريكي كذلك ، ولو لدرجة محدودة للغاية ، بالنسبة للمرك الفرنسي والجنبي الانجليزى .

ويسود وضع غير مستقر لدرجة كبيرة

يعاني النظام النقدي للرأسمالية من جديد هذه الأيام مصاعب خطيرة . ويبرهن على ذلك زيادة تفاقم الوضع في مجال التجارة والمحاولات عديمة الجدوى للمحافظة على استقرار أسعار تبادل العملات في البلدان الرأسمالية الأساسية . ومما له

واليوم تنقسم الدول الست الرأسمالية الكبرى الى « الدول الاقوى » وهي الولايات المتحدة والمانيا الغربية واليابان ، و « الدول الاضعف » وهي بريطانيا وايطاليا وفرنسا . ولكي تتغلب على مصاعبها النقدية والاقتصادية فان بلدان المجموعة الأخيرة مجبرة على قبول شروط « الدول الاقوى » وشروط صندوق النقد الدولي والاحتكارات المصرفية فوق القومية .

ومع ذلك ، فان حتى بلدا قويا مثل الولايات المتحدة لا يستطيع القول بان عمله راسخة . فالدولار الامريكى مصاب بكل شروخ العملة الغريبي والتسويات المالية . وولغا لكثير التقديرات اعتدالا ، ٣٠٠ ر. مليون دولار . وهذا الالتزام يوجد في الحسابات من ٢٨٠.٠٠٠ الى الامريكى الخارجى في الواقع اكبر ١٥ ضعفا من احتياطياتها النقدية والذهبية وثلاثة اضعاف قيمة صادرات السلع والخدمات الامريكية السنوية . وكما لرى ، فالدولار الامريكى يفتقر الى المساندة الكاملة ، سواء بالذهب او السلع .

وليس من قبيل الصدفة ان اى تغيير امريكى يؤدى على الفور الى اثار موجة معاكسة في الوضع الاقتصادى الخارجى من عدم الثقة في الدولار الامريكى . وولغا لوزارة الخزانة الامريكية ، يمكن ان يصل العجز في الميزان التجارى الامريكى الى رقم قياسى يصل الى ٢٣ ر. ٢٥٠٠ مليون دولار .

والولايات المتحدة ان تملك قوة اقتصادية جبارة . قد بذلت خلال السنوات الأخيرة جهودا ضخمة لتدعيم الدولار واجبات نفوذه ، الذى قوضته أزمة الدولار عام ١٩٧١ - ١٩٧٣ ، كالعملة الاحتياطية الرئيسية التى تستخدم للتسويات الدولية . ومن وجهة النظر تلك على وجه التحديد من الضروري تقييم رغبة امريكا في « ابعاد الذهب عن النقد » ، أى ، اخراجه من نظام التسويات النقدية . ومزادات الذهب التى نظمها صندوق النقد الدولي بناء على مبادرة امريكا في تخفيض سعر المعدن الأصفر الى ١٠٣ دولارات امريكية للاوقية زلة ارا جرام . ومع ذلك ثبت انه من

في اطار « شعبان » حرب اوريا ، نظام التقلبات المشتركة في اسعار لتبادل عملات بلدان السوق المشتركة الخمسة - المانيا الغربية ، وبلجيكا ، والبنمره ، وهولندا ، ولوكسمبورج - وكذلك النرويج والسويد . ان تخفيض قيمة العملات السسويدية والنرويجية والشمركية الذى تم منذ ثلاثة اشهر مضت ، رفعت سعر تبادل المارك في المانيا الغربية ، ولكنه عجز عن ان يضمن استقرار التبادل التجارى بين المشاركين في « الشعبان » . ويستلزم سعر تبادل المارك المالى الغريبي في الارتخاس ، مجبرا « الزاحف » النقدي على القيام بالحناءات خطيرة .

ويؤدها سعر الدين كذلك . فبين فبراير ويوليو زاد سعره التبادلي بالتسوية للدولار الامريكى حوالى ٨ ٪ . ومع ذلك ، فان ثلاث عملات اوروبية غربية ، الميرة الإيطالية والجنه الانجليزى والفرنك الفرنسى التى انخفضت قيمتها في العام المالى من ٢٠ ٪ ، ١٦ ٪ ، ١٧ ٪ على التوالي ، لا تزال تعتبر غير مضمونة .

والهوة المتزايدة بين اسعار التبادل تزيد من حدة المنافسة التجارية في الغرب ، ولتطلب التضخم الذى يقع عبءه على كامل الجماهير العاملة . والجماهير العاملة هي اول من يعاني من انخفاض قيمة العملات التى تلجا الحكومة لانقاذها الى نظام اقتصادى صارم ، وتخفيض الاعتمادات المخصصة للاغراض الاجتماعية .

واليوم يعلن حتى الاقتصاديين البرجوازيون ان « تعويم » العملات ، الذى حل محل نظام بريتون وودز المنس لتثبيت اسعار التبادل منذ اربع سنوات ، قد فشل في تحقيق غرضه . وكانوا يعتقدون ان اسعار تبادل « التعويم » ، التى تتقلب تبعا للطلب والعرض في اسواق العملة ، قد تؤدي الى استقرار الوضع .

ومع ذلك ، فقد برهنت النتائج الهسا عكس ذلك على خط مستقيم . « لالتعويم » ادى الى زيادة عدم الاستقرار في النظام النقدي الغريبي بشكل عام وصعد من النمو الاقتصادى متفاوت للدول الرأسمالية .

سوق النقد ، وضعت الصحافة الفرنسية ذلك « كخاتمة سياسية » ضد السياسة النقدية لفرنسا . وقالت « لافي فرانسير » « لقد اتضح بجلء في اسواق النقيد ان اللعبة بين الولايات المتحدة وبينك فرنسا لا تتم على اساس متكافئة » .

وما زالت حزب النقد السرية مستمرة . وقالت بينزس ويلي في هذا الربيع بصراحة مدعية ان الاحتكارات الامريكية فوق القومية تجمع الثروات مستغلة مصاعب فرنسا النقدية . ولتخطى الرقابة النقدية المطبقة في فرنسا ، تنقل تلك الاحتكارات سرا الفركتات من حسابات فروعها في فرنسا الى مؤسساتهم في ألمانيا الغربية ، وبريطانيا ، وسويسرا ، ثم استغلالها في أوراق ذات فائدة مرتفعة .

وحيث ان هذه العمليات تجري خارج البلاد ، لا تستطيع السلطات النقدية الفرنسية ان تمنع تحويل هذه الفركتات الى دولارات او ماركات . وبهذه الطريقة ، تتلقى الاحتكارات الامريكية فوق القومية ارباحا ضخمة في كل مرة بعد هبوط اسعار تبادل الفركت الفرنسي بالنسبة للدولار الامريكي او المارك الألماني الغربي .

ويتعمد النظام النقدي الغربي بفرض التسويات الدولية ، وزيادة عبء المديونية النقدية ورغبة المستفيدين الأمريكيين « الأقوى » في فرض شروطهم على شركائهم « الأضعف » وكذلك بالمضاريات المالية الواسعة النطاق . لقد أصبح عدم الاستقرار مرضا مزمن لهذا النظام .

المستحيل المحافظة على اسعار الذهب في هذا المستوى المنخفض . ومنذ نهاية ١٩٧٦ ارتفعت باطراد سواء في اسواق الذهب الرئيسية في زيوريخ ولندن او في مزايدات صندوق النقد الدولي . ويقول الخبراء الغربيون ان سعر الذهب لن ينخفض هذا العام عن ١٦٠ دولارا للأوقية .

وسياسة أمريكا « المهادية للذهب » تعارض ليس فقط مع الطلب الصناعي المتزايد على المعدن الأصفر ، وهو السبب الرئيسي وراء زيادة اسعار الذهب . ورغم الاتفاق الذي تم التوصل اليه في إطار صندوق النقد الدولي « لإيجاد الذهب عن النقد » ، لا يزال عدد من بلدان الغرب يعتبره العلاج الأكثر ضمانا لتساعيمهم المالية . وهكذا تقبل فرنسا وإيطاليا احتياطاتها النقدية لا على أساس الاسعار الرسمية للذهب كما اقراها صندوق النقد الدولي ( ٣٢٠ دولار للأوقية ) ، وإنما على أساس متوسط سعره في السوق . ويزيد ذلك من احتياطاتها النقدية بالتسالي . وتشترى بعض البلدان الذهب في مزايدات صندوق النقد الدولي للمبني احتياطاتها الحكومية .

وكل ذلك لا يثير أمريكا لحسب وإنما يفسر كذلك رغبتها في اخضاع البلدان التي لا تريد ان تقبض الخط الأمريكي . وفي الصيف الماضي ، عندما بدأ سعر تبادل الفركت الفرنسي في التدهور الخطير مع انخفاض سعر الذهب في نفس الوقت في

# دائرة المعارف

## ● اليهود السوفييت :

وفقا لاحصاء ١٩٧٠ كان هناك ٢٠٠٠ر١٥١ يهودى فى الاتحاد السوفييتى يشكلون ما يقل عن ١ ٪ من السكان . ولولا الحرب العالمية الثانية لكان عدد السكان اليهود اكبر بكثير . فقد قتل وعذب كثير من اليهود حتى الموت فى الاراضى التى احتلها النازيون .

لقد قتل النازيون حوالى ٢٠٠ر٢٠٠ شخص فى كييف ، من بينهم ٧٠ر٢٠٠ يهودى ، ١٠٠ر١٠٠ روسى وأوكرانى . ودفن آلاف اليهود فى مقابر مشتركة فى أوكرانيا وبيلوروسيا ومولدافيا ولاتفيا وليتوانيا واستونيا . وكان من الممكن للخسائر ان تتضاعف لولا جهود السلطات السوفيتية فى اجلاء اعداد واسعة من السكان ومن اليهود من مناطق القتال .

ويشغل اليهود السوفييت الان مراكز بارزة فى كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والعلوم والتعليم والادب والفن . فهم يحتلون مراكز هامة فى حكومة الاتحاد السوفييتى وحكومات الجمهوريات الاتحادية والسوفييتات وهيئات الحزب ، حيث يوجد ٨٠٠٠ يهودى .

وتصل نسبة اليهود الى ٦ر١ ٪ من مجموع العاملين فى مجال العلم من بينهم ١٤ ٪ من الحاصلين على لقب دكتور فى العلوم ٢ر٨ ٪ من الحاصلين على لقب مرشح فى

العلوم ، ٥٠٢٪ في مجال الفن ، ٥٠٦٪ في مجال الأدب والصحافة ، ٣٠٤٪ في الطب ، ٦٠٧٪ بين الحرفيين . وفي عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ كان هناك أكثر من ٣٥٠ طالبا بين كل ١٠ آلاف من السكان اليهود .

وهذا الرقم اعلى كثيرا عنه بين القوميات الأخرى في الاتحاد السوفيتي في العام الدراسي ٧١ - ١٩٧٢ ، مثلا ، كان ١٠٦٠٠٠ من اليهود يدرسون في مؤسسات التعليم العالي السوفيتية . ومن المهم ان نشير الى انه في إسرائيل حيث يوجد عندئذ أكبر من اليهود كان هناك ٥٠٠٠٠ طالب في المعاهد العليا خلال نفس العام الدراسي .

ويضم الدستور السوفيتي حرية العقيدة ومراعاة العادات والطقوس الدينية التقليدية . ويوجد في الاتحاد السوفيتي عشرات المعابد اليهودية . وأشهرها واكبرها في موسكو ولبتجراد وكيف وريجا وكيفيف . وثمة كاث الكنيست المنفصلة عن الدولة في الاتحاد السوفيتي فان عدد أماكن العبادة يتوافق على احتياجات الجماعات الدينية . وأماكنها المادية .

وفي السنوات الأولى للسلطة السوفيتية اقيمت في كافة المناطق التي توجد بها جماعات من السكان اليهود شبكة مدارس للتعليم العام والتدريب المهني جرى فيها التعليم بلغة اليدين . وفي ظل القيصرية كانت جماهير اليهود تجبر على الحياة في أحياء اليهود وتكنس هناك كالسريين . هؤلاء اليهود لم تكن لديهم أي معرفة باللغة الروسية أو غيرها من لغات السكان المحليين .

وفيما بين ١٩٢٠ ، ١٩٤٠ ترك مئات الآلاف من اليهود الأحياء اليهودية . وادي هذا الى تفكك التجمعات السكانية اليهودية وإغلاق المدارس التي تعلم السكان اليهود بلغة اليدين بالتدريج . وساعد أيضا في إغلاق تلك المدارس أن كثيرا من اليهود أرسلوا ابتداءهم الى مدارس التعليم العام لانهم رأوا في ذلك تحقيقا لمسئولتهم بالقوميات الأخرى . وقد اتاح لهم ذلك فرصا اكبر في المشاركة في الحياة

الاجتماعية على قدم المساواة مع غيرهم من السكان . ولم يؤد افسااق المدارس اليهودية الى تدهور عدد المتعلمين اليهود بل على العكس زاد عددهم عنه في أي بلد آخر في العالم .

لمن بين ٦٨٠٠٠ يهودي سوفيتي يعملون في مجال العلم يوجد ٣٠٠٠٠٠ ذكر في تكتور في المصنوع و ٣٣٠٠٠٠ مزارع في على درجة علمية .

وتصل نسبة اليهود الحاصلين على جوائز الدولة التقديرية في مجال العلم الى ١٠٪ ، والى ١٢٪ في مجال الهندسة ( ١٩٤١ - ١٩٧٤ ) . ومن ذلك يتضح انه لا يوجد ظل من الحقيقة فيما يقال حول افسااق اليهود السوفيت في مجالات التعليم والعلوم .

لقد وضعت الجماهير العاملة اليهودية بعد ثورة أكتوبر أمام خيارين : فاما أن يعيشوا في مختلف المدن والقرى ويقبلوا الانصهار مع بقية السكان واما أن يستقروا في مجتمعات متماسكة على الارض ويتطوروا الى اممة من خلال « اصفافه القومية على ذاتهم » . لكنهم اختاروا بملء حريرهم الطريق الاول واندمجوا بالفعل مع الشعب السوفيتي في كل مكان .

وفي نفس الوقت ، وتسببا على السكان اليهود أن يختاروا طريق تقرير المصير القومي شكلت الحكومة السوفيتية عام ١٩٣٤ وحدة القومية ادارية قومية لليهود - المنطقة اليهودية ذات الحكم الذاتي - داخل القلم فاباروسك .

ان عوامل مثل نمو الصلات بين الامم .. والاندمج الاختصاصي والطبيعي ، والتغيرات السكانية الجذرية التي حدثت في الخمسين سنة الأخيرة للسكان اليهود في الاتحاد السوفيتي ، ان حدثت لدرجة كبيرة الخط الرئيسي في التطور الثقافي لليهود .

واحد السمات المميزة لهذا الخط هو المشاركة الواسعة لليهود في تقديم الثقافة السوفيتية الاممية . فقد اكتسبت أعمال كثير من الكتاب والشعراء اليهود ، من

مقرى سياسى هام • ويوجد بالمنطقة اليهودية ذات الصنم المذاتى اليوم ٥٠ مشروعا صناعيا كبيرا تنتج خامصات دراسة ، ومصولات للطاقة ، والتخصيب ، والإسمت والاثاث والأحذية وغيرها من السلع الاستهلاكية .

أما بخصوص هجرة اليهود من الاتحاد السوفييتى فلا توجد أسباب اجتماعية لكل تلك الهجرة • ووفقا للبيانات الرسمية، فطوال الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى يناير ١٩٦٦ ، هاجر من الاتحاد السوفييتى ١٢٢.٠٠٠ يهودى الى اسرائيل • ويقال ذلك حوالى ٥% من العدد الكلى لليهود السذين يعيشون فى الاتحاد السوفييتى • وعلى ذلك فليست هناك رغبة جماعية بين اليهود السوفيت للهجرة من الاتحاد السوفييتى .

وبالمقارنة مع ١٥ مليون يهودى هاجروا الى اسرائيل من البلدان الأخرى ، يبدو عدد اليهود السذين هاجروا من الاتحاد السوفييتى ضئيلا للغاية .

ومن بين كافة الطلقات التى أقدمت عليها الهجرة الى اسرائيل طوال الثلاثين عاما الماضية لم يرفض منها سوى ١٦% • وفى الفترة الأخيرة حدث هبوط ملحوظ فى عدد الراغبين فى الهجرة الى اسرائيل • وفى عام ١٩٧٥ وحده انخفض عدد الراغبين فى الهجرة الى ثلث ١٩٧٢ ، ونصف ١٩٧٤ • ويرجع السبب الرئيسى الى الانخفاض الملحوظ فى عدد الراغبين فى الهجرة الى اكتشاف كثير من المهاجرين السابقين لحقيقة الأوضاع فى اسرائيل وتحذيرهم لمواطنيهم من الجبهة ونضالاتهم العودة الى بلادهم .

أمثال صيريل مارشاك وإيليا هرتوج اعترافا عاما من الشعب السوفييتى • وفى مختلف مجالات الفن والثقافة تجسد بين اليهود أسسما معروفة ومحترمة ليس فى الاتحاد السوفييتى فحسب وإنما فى بلدان أخرى كذلك .

ومنذ ١٩٦٦ صيشرت فى الاتحاد السوفييتى مجلة أدبية شهيرة يهودية باسم « سوفييتش هيمان » يصل توزيعها الى ٢٥٠.٠٠٠ نسخة • وتقوم المجلة بتعريف قرائها بأخر أعمال أكثر من مائة كاتب يهودى يعيشون فى مختلف أنحاء الاتحاد السوفييتى .

وفى بيرويجان ، عاصمة المنطقة اليهودية ذات الحكم المذاتى تصدر لخمس أيام فى الأسبوع صحيفة « بيرويجانر ستير » بلغة اليديش • ويوجد فى الاتحاد السوفييتى عدد من المسارح اليهودية والفرق الموسيقية اليهودية • ومن بينها فرقة الدراما اليهودية بموسكو .

والمنطقة اليهودية ذات الحكم المذاتى ، التى تعتبر أول تشكيلة لدولة يهودية منذ ٢٠٠٠ عام ، أنشئت بمرسوم من الحكومة السوفييتية فى ٧ مايو ١٩٢٤ • وتقع فى الشرق الأقصى فى إقليم خاباروفسك ، وتمتد على نهر أمور عند التقاء المسدييه بيرايويجان • وتبلغ مساحتها ٣٦ ألف كيلو متر مربع ، ويصل عدد سكانها الى ١٨٧.٠٠٠ نسما بيرويجان •

ومثل الشعوب الأخرى فى الدولة السوفييتية ، حصل اليهود لأول مرة على فرصة تقرير المصير القومى • وكان تكوين وإقامة هذه المنطقة ذات الحكم المذاتى

## ● تعاونيات المتجبن :

الكبير ، يوجد به تقسيم عمل اكلا وممكنة أكبر ، ولذلك فانه ينتج سلعا أكثر تكلفة أقل • ويتحد صغار المتجبن ومتوسطهم فى

ظهرت تعاونيات المتجبن فى البلدان الصناعية المتقدمة عندما أصبح واضحا أن المصانع الكبيرة لتتفوق فى الإنتاج على المؤسسات الحرفية الصغيرة • فاصبحت



المختلفة للسكان العالمين . وتتمساعدا  
تعاونيات الإنتاج في تطوير الصناعة  
الصغيرة التي ستزود الفلاحين بكميات  
أكبر من السلع الضرورية . ولذلك كان  
لا بد من بذل كل الجهود من أجل دعم  
وتطوير تعاونيات المنتجين .

ولكن قوة التعاونيات ودورها الجديد  
في أنها توجد بشكل ناجح مصالح صغار  
الفلاحين والحرثيين مع مصالح الدولة .  
ومنذ الأيام الأولى قدمت الحكومة السوفيتية  
مساعدة ضخمة للتعاونيات ، مادية ومالية  
ولعل ذلك لتشجيع تكوين التعاونيات ،  
بتوفير أفضل المزايا الاقتصادية ، وذلك  
لتحجيد ومواجهة أشكال الإنتاج التي عفا  
عليها الزمن إلى صناعات كبيرة ممكنة  
أكثر فعالية .

واتخذت الخطوات لتطوير كافة النواع  
الاتحادات التعاونية لمساعدة صغار  
التجار والحرثيين على التحرر من براثن  
المرابين ورأس المال التجاري والخروج من  
التخلف الاقتصادي والفقر .

وينظم الإنتاج في تعاونيات الإنتاج كما  
توزع السلع وفقا لخطة مدروسة . وتدفع  
الاجور وفقا لكمية ونوع العمل . وهناك  
حد أدنى للاجر مضمون ، يضاف إليه  
تصيب من الأرباح للحساب حسب أداء  
التعاونية .

وكافة وسائل الإنتاج والسلع المنتجة  
هي ملك عام للتعاونية المنتجين . ويجري  
التسويق وفقا لخطة تدخل فيها الدولة  
والمؤسسات التعاونية .

ويضمن القطاع العام لتعاونيات المنتجين  
المواد الخام والألات والأدوات والتجهيزات  
الأخرى بأسعار معقولة ، كما يوفر القوى  
العاملة المدربة والأجهزة الإدارية . ومع  
تطور النظام الاشتراكي إلى مراحله  
المتقدمة تقلد تعاونيات المنتجين بالتدريج  
طابعها التميز وتصبح مماثلة في طابعها  
لؤسسات الدولة ، وتدمج بعد أن يعاد  
تنظيمها في صناعة الدولة المحلية .

تعاونيات للتظيم عمل الأعضاء من أجل  
الإنتاج ، والتزويد بالمواد ، والتسويق  
المشترك . غير أن مكانة التعاونية يتوقف  
كافية على طريقة الإنتاج السائدة في مجتمع  
معين . وفي ظل الرأسمالية تعتبر الحركة  
التعاونية جزءا من النظام الإقتصادي  
وتقع تماما تحت رحمة العناصر التي تحكم  
تطورها . وهي عاجزة تماما عن تحسين  
ظروف أعضائها وهو ما أشار إليه لينين  
في تطويره للنظريات ماركس عن قصور  
التعاونيات في المجتمع الرأسمالي .

وفي ظروف الرأسمالية الاحتكارية ،  
وخاصة في الظروف الحالية يعرقل تطور  
التعاونيات ويحد منه المنافسة الضارية ،  
وضغط الاحتكارات والجماعات الاحتكارية  
التي تضمن السيطرة على التعاونيات  
وتستخدمها لاعتصار أقصى الأرباح .

أما صغار المنتجين في المستعمرات  
والبلدان التابعة فقد كانوا في وضع سيئ  
للغاية بسبب سيطرة رأس المال الإحتيبي  
الذي تحكم في وجودهم لمصالح البلدان  
الإمبريالية .

وأدى انحصار الاشتراكية في الاتحاد  
السوفيتي إلى خلق الأساس الإقتصادي  
والسياسي الذي مكن صغار المنتجين  
ومتوسطيهم على تشكيل التعاونيات على  
نطاق واسع . وأعطيت الجماهير العاملة  
الحق في تكوين تعاونيات للإنتاج ، والإمداد  
والتسويق المشترك .

واكد لينين أهمية التعاونيات الصناعية  
في تحويل الإقتصاد السوفيتي إلى إقتصاد  
إشتراكي . وشملت خطته النظام التعاوني  
بكامله وتضمنت تعاونيات المنتجين التي  
كانت تمثل في الاتحاد السوفيتي الطريق  
الوحيد الذي يمكن من خلاله جذب الغالبية  
الساحقة من الحرثيين الأفراد إلى البناء  
الإشتراكي .

وقد أولى لينين اهتماما كبيرا للمو  
الصناعة الكبيرة ولكنه أدرك أنه من  
الضروري التوسع في نظام تعاونيات  
المنتجين كمصدر ضخم لسلع الاستهلاك

## SOCIALIST STUDIES

SEPTEMBER 1977

### MAIN SUBJECTS



#### ● جورجى ارباتوف :

- For peace, security, cooperation, and Social Progress.

اكاديمى سوفيتى ، مدير معهد الولايات المتحدة وكندا بموسكو

- Left perspective for the British Labour movement.

#### ● جاس هال :

- The class position of the party and opportunism.

السكرتير العام للحزب الشيوعى فى الولايات المتحدة

- The role and character of external Factors.

#### ● توماس ترافيتسك :

- The Ultra-right in power : causes and consequences.

عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى

- The Social and political significance of nationalisation in the newly free countries.

#### ● اميل توما :

- A weapon in the struggle for democracy and Socialism

عضو المكتب السياسى للحزب الشيوعى الاسرائيلى

- Special Part : Soviet - American reaction - prospects and difficulties.

#### ● مانويل كانتيرو

العضو الاحتياطى للمكتب السياسى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الشيلى

#### ● هيرمان اكسين :

عضو المكتب السياسى للحزب الاشتراكى الالمانى الموحد

#### ● ديف بريسكوت :

عضو اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعى البريطانى

● ● ●

# دراسات اشتراكية

مجلة شهرية  
تصدر عن دار الهلال  
بالتعاون مع مجلس  
الناس والاشتراكية

رئيسة مجلس الإدارة  
أمينة السعيد

رئيس التحرير  
إبراهيم عبد الحليم

لبنان العدد : جمهورية مصر العربية  
١٠٠ مليم - عن الكميات المرسلات بالطائرة  
في سوريا ولبنان ١٢٥ قرشاً في الأردن  
والعراق ١٢٠ فلساً .  
قيمة الاشتراك السنوي : ١٢٥ عدداً  
في جمهورية مصر العربية وبلاد الشام  
البريد العربي والافريقي ١٠٠ قرشاً  
في سائر أنحاء العالم ٥ ونصف دولار  
أو ٢ جنيه والقيمة تسدد مقدماً  
الاشتراكات بدار الهلال : في جمهورية  
مصر العربية والسودان بحالة بريدية .  
في الخارج يتحول أو شيك مصرفي قابل  
للمصرف في جمهورية مصر العربية والاسماء  
الموضحة أعلاه بالبريد المادي - وتضاف  
رسوم البريد الجوي والمسجل على  
الاسعار المحددة عند الطلب .  
الادارة : دار الهلال ١٦ شارع محمد  
العرب ، القاهرة .  
تليفون : ٢٠٦١٠ - عشرة خطوط .



للنات هبة عنايت



« فرحة المحصول الجديد »